الجزء الثالث

الشؤون المالية والاقتصادية

الفصل الاول

الانفصال الجمركي عن لبنان

مقدمة عامة

قبل ان اكرس جهودي للعمل في الحقل السياسي والاقتصادي العام كنت منصرفا الى ناحية الاقتصاديات الخاصة ، اذ اشتركت بتأسيس الشركة الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء وتوليت ، بصفتي عضوا في مجلس ادارتها ومديرا عاما لها ، انشاء معملها في دمر وادارة شؤونها في فترة من الزمن دامت من ١٩٣٠ حتى اوائل ١٩٣٩ . وكان لنجاح هذا المشروع ، سواء من حيث التأسيس والانشاء او من حيث حسن الادارة ووفرة الارباح ، الفضل الاكبر في تشويق النـــاس الـــى استثمار اموالهم في الاعمـــال الصناعية الخاصة او المشتركة . وقد تأسست بعد معمل الشمينتو معامل عديدة نهضت باقتصاديات البـــلاد ومكنتها مـــن الاستغناء عن الكثير من البضائع الاجنبية التي كانت تستوردها ، فرجحت بذلك كفة ميزاننا التجاري .

ولئن اطاح بعض الافراد برؤوس اموال كبيرة صرفت على تأسيس مشاريع لم تعط النتائج الطيبة المنتظرة ، فمرد ذلك الى النقص في دراسة تلك المشاريع وعدم التروي في اختيار احسنها .

واضافة الى اعمالي في شركة الشمينتو ، قمت مع فريق من ارباب الصناعة والتجارة بتأسيس شركة المغازل والمناسج بدمشق . الا ان الحـــظ لـــم يرافق هذا المشروع في السنوات الخمس عشرة الاولى من تأسيسه ، اذ اندلعت نار الحرب العالمية الثانية قبل ان تصل الآلات والادوات التي اوصينا بهـــا من المانيا . فوقـــف العمل حتى تيسر استجلاب آلات جديدة من اميركا خلال الحرب والبدء بتركيبها . ثم تخبطت امور الشركة لاسباب عديدة ، منها قلة المال في صندوقها . الا ان الحكومة تداركت هذا العجز وكفلت لها قرضا عقدته مع المصرف السوري ، سمح لها بالعمل المنتج ، بعد ان استقامت امورها . وهكذا اصبحت تدر على مساهميها من الارباح

ما يطمئن الى امكان دوام سيرها الطيب . ولا بد لي من ان اذكر ، بكل اسف ، ان التزاحم على عضوية مجالس الشركات المساهمة ومكاتبها ، واسناد المناصب لمن يملك قوة انتخابية لدى المساهمين ، دون النظر الى الكفاءة والمقدرة ، اوشك ان يودي ببعض الشركات في بلادنا . وارجو ان تتحرر الشركات من تلك العادات والتقاليد التي تثقل كاهلها وتجعلها ، في الحال والمستقبل ، عرضة لاحداث غير مرضية .

كما اني اسجل بكل اعتزاز ان اول معمل سوري قام من تلقاء نفسه باتخاذ بعض التدابير للعناية بشؤون العمال الصحية وبتأمين الاخطار التي يتعرضون لها ، كان معمل الشمينتو الذي اوجدت له نظاما خاصا مقتبسا من النظم الاجتماعية الحديثة . فأحدثت صندوق التعاون الذي يشترك بتمويله العامل والشركة ، فتؤخذ منه التعويضات التي يستحقها العمال المصابون من جراء عملهم ، وينالها ورثتهم في حالة وفاتهم . وقد عنيت بمتابعة هذه الخطوة عندما اشتركت في الحكم في ١٩٤٤ ، فقدمت لمجلس النواب مشروع قانون العمل وصرفت الجهد الكبير لاستصداره . فكان هذا القانون اساس الحياة الاجتماعية للعمال في سورية ، سواء من حيث تحديد ساعات العمل بثمان في اليوم ، او من حيث منع تشغيل الاحداث والعناية بصحة العامل وانشاء المجالس التحكيمية ، وغير ذلك من الاحكام التي لم تكن معروفة في البلاد .

ومن هنا انطلقت الحياة العمالية التقدمية واستمرت في التطور فيما بعد ، فعادت على العمال بالرغد والعيش الحسن على قدر المستطاع . وفي ١٩٣٥ سعيت لتأسيس غرفة صناعية تعنى بشؤون الصناعة التي اصبح لها في البلاد مركزها . وانتخبت رئيسا لهذه الغرفة منذ تأسيسها حتى ١٩٤٣ . وبذلت كثيرا من الجهود في حمل الحكومات المحلية والمقامات الافرنسية على حماية الصناعة الناشئة وتنشيطها وبذل المعونة الرسمية لها ، فنجحت ببعض المساعي وفشلت في البعض الاخر ، نظرا لعدم ارتياح رجال الانتداب الى انتعاش الانتاج المحلي الذي يحول دون بيع المنتوجات الافرنسية لسورية . على انني تداركت ذلك عندما انتقلت الى صف الحكام واصبح بمقدوري ان احقق ما كنت اطالب به ممن سبقني في تسلم دفة الامور . اما ما بذلت من جهود في حقل الاقتصاد العام فقد تجلى اثره في استلام المصالح المشتركة من الافرنسيين ونقلها الى حكومتي

سورية ولبنان ، وفي الخطوات التي اتبعتها في سبيل تحرير الاقتصاد السوري بانشاء مرفأ اللاذقيـــة ومستودعات الزيوت ومشروع اليرموك الكهربائي ، وبصورة خاصة في القضاء على تحكم الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد السوري بانهاء الوحدة الجمركية . وغير ذلك من الامور . اما في حقل الشؤون المالية العامة فقد حققت انفصال النقد السوري عن الفرنك الفرنسي ووضـــعت الاتفاقية المالية ــ السورية ــ الافرنسية . كما سعيت لاعـــادة امتياز اصدار النقد السوري الى الدولة ، ووضعت اسس النقد السوري الجديد ، وزدت في التغطية الذهبية . وسأفرز لكل بحث فصلا خاصا ليستطيع القارىء ان يطلع على تفاصيل الحوادث تباعا .

قبل ان نذكر الحوادث التي ادت الى الانفصال الجمركي مع لبنان ، يجدر بنا ان نعود قليلا الى الوراء لنرى كيف كانت الحالة قبل الانفصال وكيف انفصمت الوحدة الجمركية .

الحالة السائدة قبل الانفصال الجمـــركي

عندما جلا الترك عن البلاد العربية في اواخر ١٩١٨ ودخلت جيوش بريطانيا سورية يرافقها الجيش العربي الذي كان يرأسه المرحوم فيصل بن الحسين [ملك العراق فيما بعد] ، كما دخلت جيوش فرنسا لبنان ؛ كانت البلاد العربية بمجموعها وحدة اقتصادية كاملة باعتبارها امبراطورية عثمانية . بما فيها الجزء من الجمهورية اللبنانية الحالية الذي كان يسمى متصرفية لبنان . فمع ان هذا الجزء المؤلف من اقضية زحلة وكسروان والمتن ، ما عدا بيروت وطرابلس الشام وعكار وصيدا وصور والبقاع وبعلبك ، كان متمتعا باستقلال ذاتي ، الا انه كان داخلا ضمن نطاق الوحدة الاقتصادية والمـــالية العثمـــانية .

وابقت السلطات البريطانية والافرنسية الوضع الاقتصادي على ما كان عليه . اما النقد فقد استبدل بالنقد المصري .

ثم جنح الافرنسيون المحتلون في لبـــنان الى استبدال النقد المصـــري بنقد جديد اسموه النقد الســـوري وربطوه بالفرنك الافرنسي ، ومنحوا المصرف السوري المؤســـس برؤوس اموال فرنسية امتياز اصدار ذلك النقد . وكذلك عمدت الحكومة السورية المؤلفة اثر اعلان استقلال سورية والمناداة بالامير فيصل ملكا عليها الى ايجاد نقد مستقل عن النقد المصري جعلته على اساس الدينار الذهبي ، لكنها لم تصك من هذه الدنانير سوى قطع لا تزال محفوظة

في المتحف بدمشق . كما انها لم تطبع اوراقا نقدية على اساس العملة الجديدة ، فبقيت الليرات الذهبية والقطع الفضية العثمانية [مجيديات واجزاؤها] واسطة الدفع المتعامل بها في البلاد .

وعندما احتلت فرنسا سورية وفرضت عليها الانتداب ، اوجبت التعامل الرسمي بالليرة السورية في سورية ولبنان على السواء . لكنها رغم انها قسمت مجموع البلاد التي اقتطعتها من تركيا الى دول مستقلة اسما ، كلبنان الكبير ، ودولة سورية ، ودولة حلب ، ومقاطعة جبل الدروز ، ومقاطعة العلويين ، ولواء الاسكندرونة المستقل ، فانها ابقت الوحدة الاقتصادية بين جميع هذه الاراضي . واصبحت دوائر الجمرك واحدة بادارة المفوضية الافرنسية العليا في بيروت ، تجبي مواردها وتنفق منها على هذه الدول ، او توزع على كل منها مبالغ سنوية بحسب ما ترتأيه . اما التشريع الجمركي والاقتصادي ، فكان كذلك واحدا يصدره المفوض السامي وينفذه في جميع انحاء البلاد .

وهكذا استمر سورية ولبنان مشمولين بالوحدة الاقتصادية الكاملة الى ان انفصمت هذه الرابطة من قبل الحكومات التي انبثقت منها ، اثر تمتع سورية ولبنان باستقلالهما الفعلي في ١٩٤٣ . فعقد ممثلو البلدين الاتفاق المسمى باتفاق تشرين الاول ١٩٤٣ ، الذي اوجد الوحدة الجمركية وانشأ مجلسا اعلى للمصالح المشتركة انيط به التشريع الجمركي ، بموافقة مجلس الوزراء في كلا البلدين . وفصلت سائر المصالح التي كانت موحدة تحت ادارة الفرنسيين ، فبدأت كل من الحكومتين السورية واللبنانية تشرع في الامور الاقتصادية بالاستقلال عن الاخرى .

نص اتفاق ١٩٤٣ حول المصالح المشتركة

وهكذا يتضح ان الذي فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين سورية ولبنان لم يكن كاتب هذه السطور ، بل الحكومتان اللتان وقعتا على اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ . فهاتان الحكومتان ، او بالاحرى سعد الله الجابري وجميل مردم عن سورية ، ورياض الصلح وسليم تقلا عن لبنان ، هم الذين قضوا على الوحدة الاقتصادية التي كانت تشمل سورية ولبنان منذ مئات السنين ، وحصروا علاقتهما المشتركة بالشؤون الجمركية فحسب .

اما انا فقد سعيت لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ . لكن رياض الصلح نفسه رفض اقتراحي فاضطرني الى الغاء الوحدة الجمركية في ١٣ آذار ١٩٥٠ .

اما اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ فهو التالي :

ان ممثلي الحكومة السورية والحكومة اللبنانية ،

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم ودرسوا مختلف المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة بين البلدين اقروا هذا الاتفاق :

مادة ١ : تحديد المصالح المشتركة . تتناول المصالح المشتركة بين سورية ولبنان جميع المصالح التي كانت تدار من قبل المندوبية العامة لفرنسا في الشرق ، وتنقسم هذه المصالح الى قسمين :

القسم الاول : يشمل ما يجب ان تستمر ادارته مشتركة لمدة غير معينة ، كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز [وهي التي تشمل منطقة عملها اراضي الدولتين] ومراقبة ادارة حصر الدخان .

القسم الثاني : يشمل ما يجب ان تترك ادارته فورا لكل من الحكومتين ضمن اراضيها ، كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والادبية والموسيقية ومصلحة الاشغال العامة وادارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع السلبي والامن العام ومراقبة الشركات ذوات الامتياز التي لا تتجاوز منطقة عملها اراضي احدى الدولتين وحراسة اموال الاعداء وبالاجمال كل مصلحة اخرى لم تعين في القسم الاول .

مادة ٢ : في كيفية ادارة المصالح المشتركة . يتولى ادارة المصالح المشتركة الداخلة في القسم الاول مجلس مشترك يدعى [المجلس الاعلى للمصالح المشتركة]. ويؤلف هذا المجلس من ثلاثة ممثلين لكل دولة ولهم الحق ان يستعينوا بالخبراء والاخصائيين الذين يرون لزوما لهم . ويتخذ المجلس الاعلى مقرراته باتفاق الآراء ويكون لمجموع ممثلي كل دولة راي واحد .

يزاول المجلس عمله ستة اشهر من السنة في دمشق وستة اشهر في بيروت ، ويراس اجتماعاته في دمشق رئيس الممثلين السوريين وفي بيروت رئيس الممثلين اللبنانيين .

مادة ٣ : صلاحية المجلس الاعلى . اولا — اعداد التشريع اللازم لكل من هذه المصالح .

ثانيا — ادارة جميع المصالح المشتركة والاشراف عليها .

ثالثا — تحديد موازنة هذه المصالح وملاكات كل منها .

رابعا — تعيين الموظفين المكلفين بادارتها .

خامسا — اعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاقرارها .

مادة ٤ : في مصلحة الجمارك . ان سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون اية ضريبة او رسم جمركي. وعلى هذا الاساس يكون للدولتين ادارة جمركية واحدة . وتمارس هذه الادارة عملها على اساس وحدة النظام الجمركي . ويحدد المجلس الاعلى كيفية وشروط ادارة الجمارك ، وله ان يمنح هذه الادارة ما يرتأيه من سلطة وصلاحية .

مادة ٥ : في توزيع عائدات المصالح المشتركة . تخصص واردات الجمارك لدفع

نفقات ادارة المصالح المشتركة كما يقرها المجلس الاعلى بالدرجة الاولى . ومن ثم يقسم الباقي بين البلدين بنسبة اشتراك كل من الشعبين السوري واللبناني في دفع الرسوم التي تتألف منها موارد هذه المصالح المشتركة .

ولكن الفريقين قد اتفقا على اجــراء توزيع مؤقت بنسبة اربعين بالمئة من الايرادات الصافية لكل من الدولتين السورية واللبنانية ، على ان تبقى العشرون بالمئة الباقية معدة للتوزيع بين الدولتين حسب القرار الذي يصدره المجلس الاعلى في مدة سنة واحدة ، وعلى اساس المبدأ المحدد في الفقرة السابقة من هذه المادة .

مادة ٦ : في التشريع . يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين .

والمجلس الاعلى يعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان ، حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

مادة ٧ : في المعاشات التقاعدية . يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين تبدأ من يوم تسلم هذه المصالح ، ويجدد حكما للمدة نفسها وبذات الشروط ، ما لم يطلب نقضه احد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء اجله بستة اشهر .

مادة ٩ : السعي المشترك . على اثر التوقيع على هذا الاتفاق تتقدم الحكومتان بسعي مشترك لاستلام هذه المصــالح .

مادة ١٠ : يبرم هذا الاتفاق في كل دولة من الــدولتين وفقا للاصول المتبعة لديهــا .

رياض الصــلح	سعد الله الجابري
سـليم تقــلا	جميــل مــردم

والحقيقة هي ان هذا الاتفاق لم يعقد في ذلك التاريخ ، بل قبل ذلك في اجتماع عقده سعد الله الجابري وجميل مــردم ورياض الصلح وسليم تقلا بشتورا ، ولكنهم لم يذكروا تاريخ توقيعه . وقصة اكتشافي لهذا الامر هي ان سعد الله الجابري وجميل مردم كانا في القاهرة لحضور مباحثات الوحدة العــربية ، فاستدعاني رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وقال لي ان رئيس جمهورية لبنان يطلب نسخة عن الاتفاق المذكور لانهم لم يعثروا عليه في غياب وزير الخارجية . وقال لي الرئيس ان لديه صورة واحدة عن هذا الاتفاق وهو سري ، حتى ان اعضاء الحكومة السورية لم يكونوا مطلعين عليه . واراني اياه ، فقراته ولحظت انه غير مؤرخ . فاستدعى الــرئيس مرافقه العسكري الــرئيس طالب الداغستاني وطلب منه ، بعد توصيته بالكتمان ، ان يضرب على الآلــة الكاتبة صورة عن هذا الاتفاق ففعل . ولما انتهى وهممنا بارســال الصورة الى لبنان ، قلت للرئيس : « ايصح ان يبقى هــذا الاتفاق غــير

مؤرخ ؟ » قال : « لا يصح . ولكن اي تاريخ نضعه عليه ؟ » فحرنا بأمرنا لاننا لم نكن نعلم على الضبط يوم التوقيع عليه.حتى اضطررنا الى وضع تاريخ اعتباطي جعلناه اول تشرين الاول ١٩٤٣ . ولست ادري حتى الآن هل كان عدم ذكر التاريخ اهمالا من الموقعين ام قصدا . ومهما يكن الامر فان قصة هذا الاتفاق . كما رويت لي فيما بعد، تتلخص في ان الجانب الافرنسي كان، بتمسكه بادارة المصالح المشتركة السورية اللبنانية ، يزعم ان الحكومتين لـم تتفقا على كيفية ادارتها . فاضطر هو للقيام بهذا العمل نيابة عنهما . واول محاولة للاستيلاء على تلك الادارة قامت بها الحكومتان السورية واللبنانية كانت في عهد الفرد نقاش والشيخ تاج الدين الحسيني ، اذ عقدتا اتفاقا احسن من اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ واوثق للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وطلبتا مـــن الجنرال كاترو المندوب العام الافرنسي تسليم الحكومتين ادارة المصالح المشتركة. فغضب الجنرال ، مما ادى الى اقصاء الحكومتين عـــن الحكم واستمرار الادارة على ما كانت عليه .

رياض الصلح يتحول من وحدوي الـى انفصالي

وبعد ان تألفت حكومتان وطنيتان في بيروت ودمشق، وانتخب مجلس نيابي في كل منهما في ١٩٤٣ . جددت المساعي للاتفـــاق . فاجتمع المندوبون مرات عديدة ولم يعلنوا عن الغرض الحقيقي من اجتماعهم . وسعى الجابري ومردم لتحقيق الوحدة الاقتصادية ، الا ان رياض الصلح رفض ذلك واصر على قصر هذه الوحدة على الشؤون الجمركية . فكان هذا الاتفاق الابتر الذي جـــر على البلاد السورية المضار الكثيرة . وجدير بالاسف موقف رياض السلبي ، وهـــو المناضل في سبيل استقلال سورية ولبنان ، والمعارض للسياسة الافرنسية في تفريق لبنان عن سورية ، والمشترك مـــع زعماء سورية في جهادهم، كشكري القوتلي وابراهيم هنانو وشكيب ارسلان واحسان وسعد الله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار وفارس الخوري وفخري البارودي وغيرهم ، والـــذي كان عضو الوفد السوري في جنيف وعضو الاحزاب والجمعيات الوطنية التي تألفت ابان حكم الاتراك ، فسجن في عاليه وحكم عليه بالنفي ، ثم حكم عليه مرارا في عهد الانتداب الافرنسي مما حمله على الالتجاء الى البلدان الاجنبية . وقد فعل رياض الصلح كل ذلك في سبيل الحصول على استقلال سورية ـــ سورية الكبرى بما فيها لبنان وشرق الاردن . غير ان هذا الرجل تنازل عن خطته هذه واصبح

زعيم استقلال لبنان منفردا عن سورية ، في سبيل الحصول على تأييد الاكثرية المارونية له . وامسى في كل مناسبة تتعارض فيها مصالح سورية ولبنان يعمل جهده لدى رفاقه الاقدمين، متولي الحكم في دمشق ، ليؤمن للبنان منافع على حساب سورية ، حتى يعطي بذلك دليلا مستمرا على دفاعه عن حقوق لبنان . وكان ، من جهة ثانية ، يوهم حكام سورية بأنه اذا زال عن الحكم تولاه من هم ابعد منه عن سورية واقرب الى الافرنسيين . لكن الحقيقة هي ان زعيم استقلال لبنان والمجابه الحقيقي للنفوذ الافرنسي كان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري . فلولا تصلبه ولولا كونه مارونيا ، لما استطاع رياض الصلح الوقوف في وجه الانتداب الافرنسي ذلك الموقف الشهير ، بالغاء بعض نصوص الدستور اللبناني القاضية بجواز تدخل الافرنسيين في شؤون الحكم في لبنان، ولما استطاع الوقوف في وجه الموالين لفرانسا من الموارنة .

كان رياض الصلح يدعي في جلسات خاصة بأن سياسته الرامية الى ابقاء الاقضية الاربعة ضمن اراضي الجمهورية اللبنانية كانت مستندة الى رغبته في ابقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان على ما هو عليه واستبعاد تضاؤل عدد المسلمين في لبنان الصغير ، اذا ما الحقت تلك الاقضية الاربعة التي يقطنها المسلمون بسورية . هذه النظرية صحيحة من حيث الارقام ، لكنها ككل القضايا يتداخلها عنصر الاحتمال . فهل كان لبنان قادرا على الاحتفاظ باستقلاله لو سلخت عنه الاقضية الاربعة ؟ وهل كان هذا البتر يؤدي الى انصهار لبنان في المجموعة السورية بطبيعة الحال وبمضي السنين ، ام الى ارتمائه في احضان فرانسا وصيرورته مستعمرة افرنسية ؟ انه ليصعب على المرء ان يحكم حكما قاطعا على نتائج الحوادث . فكثيرا ما تؤول الامور الى مصائر غير منتظرة وغير معقولة . وعلى اي حال ، اذا جاز للمرء ان يقدر بالارقام حظ كل واحد من هذين الاحتمالين ، فانني اقدر ان تسعين بالمئة من الاحتمالات كانت الى جانب انضمام لبنان الصغير الى سورية في المستقبل القريب او البعيد .

صحيح ان رياض الصلح لم يكن قادرا في ١٩٤٣ على توجيه مصير بلاده نحو الانضمام الى سورية . فهناك بشارة الخوري الحريص على استقلال لبنان وعلى كرسيه بنفس الوقت . لكن ألم يكن بمقدرة رياض الصلح ، وهو المشهور بحذاقته واساليبه ، ان

يجعل لبنان يتدرج في طريق الانضمام ، رويدا رويدا ، حتى يصل يوما من الايام الى هذه النتيجة ، كما فعل الرئيس روزفلت في جعل الولايات المتحدة تتزحلق من العزلة التامة الى الاشتراك في الحرب العالمية الثانية ؟ احسب ان ذلك لم يكن عسيرا عليه . لكن اذا تمت الوحدة السياسية وانضم لبنان الى سورية ، فمن يضمن لرياض الصلح رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة ؟ ومن يؤمن له فيها ما يتمتع به من نفوذ في لبنان ؟ ودمشق بلد لم يستطع الاجنبي بجيشه القوي ان يسيطر عليها وان يبسط نفوذه فيها، فانى لرياض الصلح ذلك ؟ تلك العوامل هي التي جعلت من رياض الصلح زعيما لانفصال لبنان عن سورية بعد ان كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها . اما القوتلي والجابري ومردم فاني اجد لهم بعض العذر في مسايرة رياض لانهم كانوا يعرفون رياضا ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية . فهم حسبوا حسابا لامكان تطور رياض ، وكان لا بد لهم من التكاتف معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي . وكانوا يخشون ان يرجع رياض عن قوله المأثور : « لا اسمح ان يكون لبنان للاستعمار مقرا ولا ممرا » فتثبت اقدام الانتداب ويمسي الخطر قريبا من سورية . وكان رياض ، بعقلية التاجر اللبناني ، يبيع زملاءه السوريين هذه المؤازرة فيقبض ثمنها منافع مادية لا لنفسه، لكن للبنان .

فاعترفت سورية بالحاق الاقضية الاربعة بالجمهورية اللبنانية بتوقيعها ميثاق الجامعة العربية الذي نص على احترام حدود الدول العربية بحالتها الراهنة، وتساهلت سورية مع لبنان في حقوقها في المصالح المشتركة ، سواء من حيث نسبة تقسيم موارد الجمرك (٥٦٪ لسورية و ٤٤٪ للبنان ، والواجب ان تكون حصة سورية لا اقل من ٧٥٪) او من حيث السكوت عن شذوذ لبنان في تنفيذ الخطط الاقتصادية المتفق عليها، او في قبول زيادة نسبة عدد موظفي المصالح المشتركة بحيث بلغ عدد اللبنانيين فيها نحو تسعين بالمئة من المجموع ، او في غير ذلك من القضايا التي سيرد ذكرها تباعا .

وهكذا اعتاد رياض الصلح الحصول على ما يريده من زملائه السوريين . ولم يدر بخلده ان تقف حكومة سورية في وجهه وقفة شديدة كالتي وقفتها حكومتي في شهر آذار ١٩٥٠ ، بل كان اعتقاده

جازما انه يستطيع دائما حل المعضلات والتوصل الى نتيجة مؤتلفة مع رغباته . وهذا ما حداه الى رفض المذكرة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ بشأن الوحدة الاقتصادية ، ظنا منه بأن الحكومة السورية لا تلبث ان تتراجع امام رفضه فيجتاز العاصفة ويوصل سفينته الى شاطىء السلام آمنا مطمئنا . لكن ظنه خاب هذه المرة، ووجد امامه اشخاصا متصلبين في النضال عن حقوق بلدهم لا يؤخذون بالعنف ولا بالتهديد ولا بالكلام المعسول . فاضطر ان يعترف قبيل وفاته بأنه اخطأ في رفض المذكرة السورية ، لكن القطار كان قد فاته كما يقولون ! وافلت الامر من يده ولم يعد قادرا على تدارك الموقف .

ولنرجع الى سرد الحوادث بعد اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ . فقد دارت بين الحكومتين السورية واللبنانية ابحاث غير مثمرة مع الجانب الافرنسي لاستلام المصالح المشتركة ، الى ان وقعت في ذلك التاريخ الحادثة الكبرى التي وطدت استقلال لبنان الفعلي . وليس في نيتي ان أسرد تفصيل ذلك الحدث ، لكنني ارغب ذكر خلاصته ، توطئة لما تم بعده من استلام تلك المصالح المشتركة .

بدأت حكومة رياض الصلح في اوائل تشرين الثاني من ذلك العام بتحضير مشروع تعديل الدستور اللبناني لنبذ ما كان يتضمنه من مواد تمس استقلال لبنان وتسمح لممثل الانتداب بالتدخل في شؤونه .

وانطوى المشروع على تبديل العلم اللبناني الذي كان مؤلفا من العلم الافرنسي وفي وسطه ارزة الى شكله الجديد (وفي هذه المناسبة اذكر اننا سألنا مرة رياض الصلح لماذا لم يجعل الوان العلم اللبناني الجديد اربعة — الابيض والاسود والاخضر والاحمر كسائر الدول العربية ، فأجاب : « ها هو علمنا يحوي الابيض والاحمر والاخضر . » فقلنا : « والاسود ؟ » فقال : « ان السواد موحش ولذلك استبعدناه . » لكن الحقيقة هي ان السيد هنري فرعون كان معارضا في جعل العلم الجديد بالالوان الاربعة حتى يبعد عنه التشابه مع الاعلام العربية . فخضع له رياض وسايره) هذا بالاضافة الى الغاء المادة التي كانت تنص على ان اللغة الافرنسية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية ، وغير ذلك من الشؤون الهامة . وعندما بلغ الامر الافرنسيين ثاروا وابلغوا

الحكومة عدم اعترافهم بهذا التعديل . لكن رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وغيرهما من الوزراء والنواب الوطنيين وقفوا وقفة حازمة وارسلوا المشروع الى مجلس النواب. فما كان من الافرنسيين الا ان اعتقلوا رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض النواب في قلعة راشيا واصدروا قرارا بتعيين اميل اده رئيسا للجمهورية ، ونشروا دستورا مؤقتا ، وحلوا البرلمان . فادت هذه الاعمال الطائشة الى هياج الافكار والى مظاهرات اشترك بها اللبنانيون على مختلف مذاهبهم ، ولم تشذ سوى اقلية ضئيلة . وما كانت هذه المظاهرات لتعطي ثمارها لو لم يتدخل الانكليز في الامر ، ونخص ممثلهم آنذاك ، الجنرال سبيرز ، عدو الافرنسيين اللدود . واشتد ضغط الانكليز على الجنرال ديغول ، فاضطر لارسال الجنرال كاترو الى لبنان لتلافي الامر . لكنه لم يستطع ، رغم محاولته ، الا الرضوخ واعادة الوضع السابق الى ما كان عليه . فرجع رئيس الجمهورية الخوري الى منصبه ، وكذلك عادت الحكومة المعتقلة الى مراكزها واضمحلت سلطة الانتداب وبدا افول نجمها .

المباحثات مع الافرنسيين لتسلم المصالح المشتركة والجيش

وقد استغلت الحكومتان السورية واللبنانية تضعضع مركز الافرنسيين ، فبدأتا بالمباحثات مع الجنرال كاترو ، على نحو جديد، لاستلام صلاحياته . عند ذلك دعيت للاشتراك بهذه المداولات الرسمية . وعقد للمرة الاولى اجتماع في القصر الجمهوري بدمشق حضره الرئيس القوتلي والجابري ومردم وانا عن سورية ، ورياض الصلح وسليم تقلا والامير جميل شهاب عن لبنان ، والجنرال كاترو ومسيو دوشانتينو عن فرانسا . وانتهت الابحاث بتسطير محضر تعهد الافرنسيون فيه بتسليم المصالح المشتركة فيما بعد — عدا الجيش — على ان يجري ذلك في محاضر خاصة تستلم الحكومتان بموجبها كل مصلحة على حدة . ونشر هذا الاتفاق في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ .

وانتدبت للاشتراك عن سورية في الاجتماعات التي تقرر عقدها في بيروت بحضور مندوبي لبنان وفرانسا لانجاز استلام وتوقيع المحاضر . فعقدنا عدة اجتماعات في القصر الجمهوري ببيروت ، تولى فيها الرئيس الخوري وانا عن سورية ، ومسيو اوستروغ عن فرانسا ، وضع صيغة المحاضر . فاثار المندوب الافرنسي قضية المستشارين والموظفين الافرنسيين في تلك الدوائر،

فتم الاتفاق على ابقائهم مدة ستة اشهر يسرحون بعدها ويقبضون تعويضاتهم القانونية . وكان اول محضر وضعناه هو المتعلق بالجمارك ، وذلك في ٢ كانون ثاني ١٩٤٤ ، فاستلمنا تلك الدوائر بحفلة خاصة .

واقر مجلس النواب اللبناني اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ مع الكتب التي تبودلت مع رياض الصلح . واصدرت الحكومة السورية مرسوما تشريعيا بذلك . وفي ما يلي نص هذه الكتب :

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح

رئيس وزراء ووزير مالية الجمهورية اللبنانية الافخم

ايضاحا لما جاء في الاتفاق المعقود بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية بشأن المصالح المشتركة بين البلدين ، لي الشرف بأن اعلم دولتكم ان الفقرة الاولى من المادة الثالثة القائلة : « وضع التشريع اللازم لكل مصلحة من هذه المصالح » ، والمادة السادسة ونصها : « يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين » ، انما يقصد بهما بنظر الحكومة السورية ان المجلس الاعلى يعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين من كل منهما اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

كما ان المقصود من المادة الخامسة هو ايراد الجمارك فقط ، وان الصلاحيات التي يمكن للمجلس الاعلى ان يمنحها الى اية دائرة لا تتعدى ادارة الاعمال وحق تعيين بعض الموظفين فقط .

وارجو اعلامي مشاركة الحكومة اللبنانية هذا الراي ، ليعتبر ما جاء بهذا الكتاب ملحقا بالاتفاق المذكور اعلاه ، وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام .

في ٣ شباط ١٩٤٤

وزير المالية

خالد العظم

حضرة صاحب الدولة خالد بك العظم

وزير مالية الجمهورية السورية الافخم .

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٣ شباط ١٩٤٤ ايضاحا لما جاء في الاتفاق المعقود بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية بشأن المصالح المشتركة بين البلدين . ولي الشرف بان اعلم دولتكم بان الحكومة اللبنانية

تشارك الحكومة السورية الراي بان الفقرة الاولى من المادة الثالثة : « وضع التشريع اللازم لكل مصلحة من هذه المصالح » ، والمادة السادسة ونصها : « يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين » انما يقصد بهما ان المجلس الاعلى بعد المشاريع التي لها صفة تشريعية وبعرضها على مجلس الوزراء في لبنان وسورية ، حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما ، ، اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذهـا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٣ شباط ١٩٤٤

رئيس وزراء ووزير مالية الجمهورية اللبنانية

رياض الصلح

حضرة صاحب الدولة خالد بك العظم

وزير مالية حكومة سورية الافخم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٣ شباط ١٩٤٤ وبه ان الحكومة السورية تعتبر ان المقصود من المادة الخامسة هو ايراد الجمارك فقط ، واما المواد والنفقات الاخرى فيستمر توزيعها بين الحكومتين وفقا للاحكام الخاصة العائدة لكل منهما .

واما الصلاحيات التي يستطيع المجلس الاعلى ان يمنحها لاية دائرة كانت وفقا لما جاء في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من الاتفاق المذكور فلا تتعدى الصلاحيات التي تمنح عادة لادارة الاعمال وحق تعيين بعض الموظفين فقط .

ولي الشرف بابلاغكم مشاركة الحكومة اللبنانية راي الحكومة السورية بهذين الامرين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٣ شباط ١٩٤٤

رئيس وزراء مالية الجمهورية اللبنانية

رياض الصلح

ثم صدر مرسوم بتعيين الاعضـــاء السوريين في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وهم احسان الشريف ومحسن البرازي وليون مراد . وكان تعيين البرازي فاتحة لاتصاله الوثيق بالرئيس القوتلي . كما عينت الحكومة اللبنانية ممثليها وهم الامير جميل شهاب وموسى مبارك وباسيل طراد . وبدأ هذا المجلس اعماله متخذا بيروت مقره نصف السنوي ، وفقا للاتفاق السابق . واستمر

استلام الدوائر من الافرنسيين تباعا ، والحقت كل واحدة منها بالوزارة المختصة ، ما عدا الجمارك ومراقبة حصر التبغ التي بقيت تحت سلطة المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

اما الجيش فظهرت نية الافرنسيين بعدم الرغبة في تسليمه الى الحكومتين ، بشكل لا يدع مجالا للشك . وكان الافرنسيون في بادىء الامر يتحججون باستمرار الحرب العالمية وعدم استطاعتهم تسليم الجيش الذي هو جزء من الجيوش المرابطة في الشرق الادنى للدفاع عنه ، كما كانوا يدعون بان سورية ولبنان عاجزتان عن تقديم ما يحتاجه الجيش من مال . وقدموا اقتراحا يقضي بتسليم الجيش اسميا لسورية ولبنان ، على ان تبقى قيادته بيدهم طيلة الحرب ، الى ان يعقد اتفاق خاص بشأنه ، فرفضت سورية ولبنان هذا الاقتراح . واستمرت المباحثات ودام الاخذ والرد على غير جدوى ، الى ان وقعت حوادث العدوان في ٢٩ ايار ١٩٤٥ فخرج الافرنسيون من البلاد السورية تحت ضغط الانكليز ، وانتقل الجيش السوري بصورة طبيعية الى الحكومة السورية .

واستمر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة في ادارة الجمارك والمصالح الاخرى حتى ١٣ آذار ١٩٥٠ . وكانت مدة السنين الملحوظة في اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ تجدد المرة تلو المرة ، ثم تمدد لمدة قصيرة حتى اواخر ١٩٤٨ ، حين استمر تنفيذ ذلك الاتفاق دون تمديد مفعوله رسميا . وفيما يلي النصوص التي مددت فيها هذه الاتفاقية :

اجتمع رئيسا وزارتي سورية ولبنان ووزيرا المالية في الدولتين ووزيرا الاقتصاد الوطني في ٢٨ و ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥ . وبنتيجة الاجتماع اتفق الفريقان على ما يلي :

اتفاق بيروت ١٩٤٥/١/٢٩

اولا — ....

ثانيا — المصالح المشتركة

١ — ....

٢ — ....

٣ — يجري توزيع واردات المصالح المشتركة المالية الصافية بين البلدين من سني ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بنسبة اربعة واربعين بالمئة للبنان و ٥٦ بالمئة لسورية .

تحريرا في بيروت في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥

رئيس الوزارة السورية		رئيس الوزارة اللبنانية

سعدالله الجابري		سامي الصلح

وزير المالية في لبنان ــ اميل لحود		وزير الاقتصاد في سورية ــ حسن جبارة

١ ــ تقرر باتفاق الجانبين ان يتم تعيين مدير عام ومفتش عام . ويتم تعيينهما بطريق المناوبة بحيث يكون المدير العام لبنانيا عندما يكون المفتش العام سوريا ، والعكس بالعكس . وتجري المناوبة كل مدة سنة ، على ان يكون المدير العام سوريا في الدورة الاولى ، ويكون المفتش العام مساويا للمدير العام من حيث الرتبة والراتب .

اتفاق شتورا ١٩٤٧/٧/١٠

٢ ــ تقرر تعديل الطريقة الواردة بكتاب وزارة المالية اللبنانية المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦ ورقم ١٥٩٧٦ ، وذلك بابقاء المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بجميع صلاحياته .

٣ ــ تقرر توزيع عائدات المصالح المشتركة في سنة ١٩٤٧ على اساس العام الماضي ٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان .

وتقرر توزيع الاموال الباقية من موارد المصالح المشتركة عن المدة السابقة لسنة ١٩٤٤ على اساس التوزيع الحالي اي ٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان .

٤ ــ .... الخ .

سليمان نوفل		رياض الصلح		جميل مردم بك

حميد فرنجية		سعيد الغزي		محمد العبود

عقدت الحكومتان السورية واللبنانية اجتماعا في شتورا في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ وبحثتا في الامور الاقتصادية والمالية واتفقتا على ما يأتي :

اولا ــ تمديد اتفاق شتورا المؤرخ في اول تشرين الاول ١٩٤٣ وملاحقه المتعلقة بالمصالح المشتركة لمدة ثلاثة اشهر ، اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٤٨ ، وذلك ريثما يتم الاتفاق على النصوص النهائية والاحكام التي تطبق على المستقبل..

اتفاق شتورا ١٩٤٧/١/٢٨

ثانيا ــ ....

ثالثا ــ ....

رابعا ــ اعطاء التعليمات المشتركة المتفق على صيغتها بين الفريقين الى الوفدين المفاوضين في باريس بشأن قضية النقد والامور الاقتصادية والمالية المعلقة مع الجانب الفرنسي

خامسا ــ .... الخ

جميل مردم		رياض الصلح

الجزء الاول : الشؤون الاقتصادية والمالية

بلاغ وزارة المالية اللبنانية ١٩٤٨

١ ــ تعلن وزارة المالية للعموم ان اسعار مشترى القطع الاجنبي وبيعه بواسطة المصارف المقبولة والمأذونة باقية على ما كانت عليه قبل ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨

ان جميع معاملات مشترى القطع وبيعه ستجري كالسابق بواسطة المصارف المقبولة والمأذونة اعتبارا من ٣ شباط .

٢ ــ تعلن وزارة المالية ان سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الليرة اللبنانية تحدد في ٩٧،٨٣ فرنك لكل ليرة واحدة .

٣ ــ تجري يوم الاثنين الواقع ٢ شباط ١٩٤٨ عملية استبدال الاوراق النقدية المكتوب عليها عبارة سورية باوراق نقدية مكتوب عليها عبارة لبنان ، ويكون هذا الاستبدال على اساس ليرة لبنانية لكل ليرة سورية .

تبدأ عملية الاستبدال من الساعة ٨ صباحا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر بدون انقطاع . وتجري هذه العمليات لدى جميع الفروع التابعة لبنك سورية ولبنان وفي مخافر الدرك ومراكز المحافظات والاقضية ومراكز مفوضيات الشرطة في بيروت .

بيان بنك سورية ولبنان

« ان بنك سورية ولبنان بصفة كونه مؤسسة الاصدار يعلن للجمهور انه اعتبارا من الساعة ١٦٠ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨ لم يبق في لبنان اية قوة ابرائية لغير العملة اللبنانية ، وان كل تساهل يستفيد منه غيرها من الاوراق النقدية قد توقف موقتا اعتبارا من التاريخ والساعة المشار اليهما اعلاه . »

اتفاق شتورا ١٩٤٨/٣/٣٠

في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٨ عقد ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية في شتورا اجتماعا بحثوا فيه شتى الامور التي تهم البلدين ونظروا في الوضع الناشيء عن انتهاء مفعول اتفاق المصالح المشتركة المعقود بينهما في اول تشرين الاول ١٩٤٣ اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٨ .

واعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر عقد في دمشق في ٣١ اذار ١٩٤٨ واول نيسان ١٩٤٨ وكانت الابحاث مشبعة بروح الود والصفاء والاخاء كما كان الجانبان حريصين على دوام الروابط الوثيقة التي تجمع بينهما .

وقد تم الاتفاق بينهما على ما يأتي :

١ ــ يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكلة اليه المتعلقة بادارة الجمارك حتى تاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ . وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ ــ يكون للنقدين اللبناني والسوري خلال فترة التمديد المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه قوة الابراء للجمارك اللبنانية والسورية .

٣ ــ .... الخ

جميل مردم   رياض الصلح

في الخامس من شهر ايار ١٩٤٨ اجتمع في دمشق رئيسا الحكومتين اللبنانية والسورية ، دولة رياض بك الصلح ودولة جميل بك مردم بك . وبعد المداولة في الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة اتفقا على ما يأتي :

اتفاق شتورا ١٩٤٨/٥/٥

١ ــ يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكولة اليه والمتعلقة بادارة الجمارك بين البلدين حتى تاريخ ٣٠ / حزيران / ١٩٤٨ وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ ــ تقبل الجمارك اللبنانية والسورية النقد اللبناني والسوري على ان لا يزيد النقد اللبناني في الجمارك السورية عن النصف والنقد السوري في الجمارك اللبنانية عن النصف ايضا .

٣ ــ .... الخ

جميل مردم رياض الصلح

في يوم الاحد الواقع في ٢٨ حزيران ١٩٤٨ اجتمع في شتورا رئيسا الحكومتين السورية واللبنانية ووزيرا الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني وبعد ان استعرض الفريقان الشؤون التي تهم البلدين من جميع النواحي تم الاتفاق على الامور التالية :

اتفاق شتورا ١٩٤٨/٦/٢٨

١ ــ تمديد الاتفاق المعقود بين رئيسي حكومتي سورية ولبنان بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ بشأن المصالح المشتركة الى ثلاثة اشهر اخرى تبدأ في اول تموز ١٩٤٨ وتنتهي في ٣٠ ايلول ١٩٤٨ على ان يعهد الى رئيس الهيئة السورية ورئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة باعداد الدروس على ضوء اختبارات الماضي للوصول الى اتفاق نهائي يؤمن توسيع الوحدة الجمركية وتوثيق عرى الروابط الاقتصادية في جميع نواحيها على ان تستعين الهيئة بذوي الاختصاص والخبرة .

٢ ــ ....: الخ

جميل مردم رياض الصلح

ولا يدخل في نيتي بيان اعمال هذا المجلس خلال تلك السنين ؛ ولا ذكر الخلافات العديدة التي كانت تحصل بين مندوبي الدولتين ، ولا تبيان ما ادت اليه هذه الخلافات من تعقيد الامور وتوقيف بعض المصالح الحيوية عن سيرها المستقيم . وكان الخلاف الاصلي بين المندوبين ، في جوهر الامر ، هو ان اللبنانيين باعتبارهم متمسكين بمبدأ التجارة الحرة والباب المفتوح وفقا لمصلحة بلدهم التجارية كانوا دائما يتصادمون بآرائهم هذه مع آراء المندوبين السوريين القائلين بلزوم السير في سياسة الحماية الاقتصادية وتحديد الاستيراد في الكماليات وزيادة تعرفات الجمرك للحد من دخول

البضائع الكمالية ولحماية الصناعة والزراعة في البلاد .

مذكرة سورية باقتراح الوحدة الاقتصادية بين البلدين

وكانت دوائر الجمارك التي يراسها موظف لبناني لا تنفذ الكثير من القرارات المتخذة من قبل الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية والقاضية بمنع ادخال بعض الاصناف او بمنع تصدير بعض المحصولات الزراعية التي يرى لزوم ابقائها داخل البلاد لكي لا ترتفع اسعارها فتزيد كلفة المعيشة . وعبثا كانت تذهب احتجاجات الحكومة السورية ومندوبيها في مجلس المصالح المشتركة، مما اضطر سورية الى الالحاح في تنفيذ الاتفاق القاضي بتناوب سوري ولبناني في وظيفة مدير عام للجمارك . ولكن لبنان كان يماطل في تحقيق ذلك ويطلب معرفة من ترشحه سورية من موظفيها لهذا المنصب ، فتمضي الايام والشهور قبل اعطاء الجواب . ثم تدعي الحكومة اللبنانية بانها تعاني ازمة داخلية وبان تعيين مدير عام سوري للجمارك يزيد في مشاكلها . وهكذا استمرت المديرية العامة للجمارك في عهدة موظف لبناني منذ اوجدت الوحدة الجمركية في اول كانون الثاني ١٩٤٤ حتى زالت في ٣ اذار ١٩٥٠ دون ان تتمكن سورية من تحقيق ما اتفق عليه من تناوب سوري ولبناني في المديرية العامة سنة فسنة . وكذلك كانت الحالة بخصوص نسبة الموظفين السوريين في ادارة الجمارك ، اذ انها لم تبلغ ١٠ او ١٥ بالمئة عددا ورواتب . ولم تتمكن الحكومة السورية من الوصول الى التساوي ، بالرغم من نصوص الاتفاق .

وثمة شؤون عديدة كان نصيبها الركود بسبب اختلاف آراء المندوبين السوريين واللبنانيين لا يسمح المجال بتعدادها كلها .

هذا ما حمل من تولى وزارة المالية من الوزراء السوريين على التذمر المستمر من مواقف لبنان ، والى سعيهم لتحسين الحال بما لديهم من وسائل ، لم تكن ناجحة . ذلك ان الرئيس القوتلي كان حريصا على التمسك بالتفاهم مع لبنان بأي شكل كان ، فيحول دون التهديد بقطع الصلات الاقتصادية واتخاذ موقف حاسم . وفي عهد حسني الزعيم بعث السيد حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني بمذكرة الى وزير الاقتصاد اللبناني مؤرخة في ٥ حزيران ١٩٤٩ يقترح فيها ايجاد وحدة اقتصادية بين سورية ولبنان وهذا نصها :

الفصل الاول : الانفصال الجمركي عن لبنان

لمقام وزارة الاقتصاد الوطني

بيروت

تهدي هذه الوزارة تحياتها الى وزارة الاقتصاد الوطني اللبنانية وتبدي ان المصالح السورية اللبنانية المشتركة كانت ولم تزل موضوع مباحثات عديدة بين الحكومتين . وتعتقد الحكومة السورية ان جميع الحلول الموقتة التي قبلتها حتى الآن لم تكن مبنية على اسس عادلة ولا يبررها سوى حرصها الشديد على استمرار التعاون بين البلدين واملها في الوصول بالمستقبل القريب الى توثيق هذا التعاون .

غير ان الوقائع أظهرت تعذر امكان تحقيق هذه الغاية .

ومن المعلوم ان اسباب الاختلاف الاساسية ناشئة عن رغبة سورية في الحد من الاستيراد ضمن منهاج موحد يهدف الى ايجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات والى حماية انتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتهما . ويقابلها في لبنان سياسة الاستيراد الحر (حتى المواد الكمالية) لتوسيع افق التجارة في لبنان وابقاء سورية سوقا حرا لها .

وقد ازدادت نتائج هذا الاختلاف خطورة بتوسيع الصناعات المحليـــة وازدياد الانتاج الزراعي بشكل اصبحت معه رؤوس اموال المواطنين الموظفة في المشاريع المذكورة معرضة للمخاطر مما سيؤدي الى كارثة اقتصادية تعتقدها الحكومة السورية كارثة مشتركة .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة اللبنانية ، على اثر انفرادها في توقيع الاتفاق النقدي ودون اية مفاوضة سابقة ، رات ان تلغي قوة النقد السوري الابرائية في لبنان (المذكرة الصادرة عن وزارة المالية ومؤسسة الاصدار بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨). وهكذا قضت بفصل النقدين السوري واللبناني اللذين كانت تشكل وحدتهما عنصرا اساسيا لاستمرار التبادل التجاري بين البلدين ، ذلك الفصل الذي كان يمكن اجتنابه لو اتبعت الحكومتان خطة موحدة . وقد زاد هذا التدبير في اختلال التوازن في العلاقات السورية اللبنانية واحدث فرقا بين النقدين تراوح بين (٣-٧ ٪) فألحق بالسوريين خسائر جسيمة تقدر بعشرات الملايين كان من واجب الحكومة السورية اجتنابها باتخاذ تدبير مماثل وبتطبيق الاحكام النافذة بالنسبة للبلاد الاخرى على التعامل النقدي بين سورية ولبنان . ولكنها لم تقدم على عمل كهذا لانها قدرت ان هـذا التدبير الذي يصون مصلحة السوريين من شأنه ان يمهد السبيل للانفصال الذي كانت جميع جهود الحكومة منصرفة الى تحاشيه .

فالحكومة السورية اذ ترى ان جميع مساعيها وتضحياتها التي قدمتها لاجتناب هذا الانفصال خلال الاشهر الخمسة عشر الماضية لم تثمر تأسف لاضطرارها الى اتخاذ قرار نهائي قبل نهاية شهر حزيران الحالي .

وخلال هذه الفترة تبدي الحكومة السورية رغبتها الاكيدة في استنفاد جميع الوسائل الممكنة للمحافظة على العلاقات المشتركة بين البلدين معربة من استعدادها لقبول احد الحلول الثلاثة الآتية :

١ — وحدة اقتصادية على اساس المشروع المقدم طيا .

٢ — نظام للتبادل الحر بين البلدين على الاسس الآتية :

ا) تعرفة خارجية موحدة .

ب) تبادل الانتاج المحلي بين البلدين معفى من الرسوم الجمركية .

جـ) اخضاع البضائع الاجنبية المتبادلة بين البلدين الى الرسم الجمركي العادي تدفعه الحكومة المصدرة الى الحكومة المستوردة دون مطالبة الافراد .

ومن المسلم بـه ان اختيـارا كهذا يعني استقلال كل من البلدين في السياسة الاقتصادية والنقدية وفي سائر الشؤون غير المذكورة اعلاه .

٣ — اصلاح النظام الحالي وادخال التعديلات اللازمة عليه ضمن حدود المشروع المرفق طيـا ، والمتضمن بصورة خاصة ايجاد هيئة مشتركة تشرف على الاستيراد والتصدير وتحديد الاستيراد لحماية الانتاج المحلي والتعادل النقدي بين البلدين .

والحكومة السورية على استعداد لتفويض مــن يمثلها تفويضا مطلقا للاتفاق مع من يمثل لبنان مزودا بصلاحيات مطلقة للاتفاق على احد الحلول المذكورة اعلاه .

وفي حال تعذر الوصول الى حل خلال هذه الفترة ترى الحكومة السورية نفسها مضطرة للانفراد بسياستها الاقتصادية بما فيها الشؤون النقدية والجمركية ، وهي عالمة بان هذا الحل ليس في مصلحة البلدين ولكنه على كل حال افضل من الاستمرار على الوضع الحاضر الذي يهدد البلاد بسوء العاقبة . وتفضلوا بقبول الاحترام .

دمشق في ٥ / ٦ / ١٩٤٩

وزير المالية والاقتصاد الوطني

حسن جبارة

وفيما يأتي نص هذين المشروعين :

ان ممثلي الحكومة السورية

وممثلي الحكومة اللبنانية .

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم واعادة النظر في الشؤون المشتركة بين البلدين اتفقوا على ما يلي :

مادة (١) توحد بين سورية ولبنان روابط اقتصادية تنشأ عنها مصالح مشتركة تشرف على ادارتها ادارة موحدة تدعى « المجلس الاقتصادي المشترك » قوامها وزيرا

المالية والاقتصاد في كلا البلدين يؤازرهم خبراء اخصائيون .

مادة (٢) تتناول المصالح المشتركة بصورة خاصة الشؤون الآتية :

١ ــ القسم الاول : الشؤون الخاضعة لادارة المجلس الاقتصادي المشترك وهي :

أ) الجمارك .

ب) الاستيراد والتصدير .

جـ) الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية .

د) مراقبة السكك الحديدية المشتركة .

هـ) مراقبة ادارة حصر التبغ والتنباك .

٢ ــ القسم الثاني : الشؤون التي تديرها كل من الحكومتين وفقا لسياسة وتعرفات موحدة يقرها المجلس الاقتصادي المشترك وهي :

أ) النظام النقدي .

ب) انظمة القطع .

جـ) الرسوم غير المباشرة على استهلاك المواد المتداولة بين البلدين بما فيها الرسوم البلدية .

٣ ــ القسم الثالث : الشؤون التي يكون للمجلس الاقتصادي فيها رأي توجيهي ، وهي تتناول تماثل النظام المالي بوجه عام وبصورة خاصة الضرائب المباشرة ومعدلاتها وشؤون العمال والقضايا الاجتماعية .

مادة (٣) يعقد المجلس الاقتصادي المشترك اجتماعات دورية في سورية ولبنان ، يرأس المجلس في سورية احد الوزيرين السوريين وفي لبنان احد الوزيرين اللبنانيين . ويتخذ المجلس قراراته باتفاق الآراء .

مادة (٤) تتناول صلاحية المجلس الاقتصادي المشترك الاعمال الآتية :

١ ــ بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الاول :

أ) وضع التشريع والانظمة التنفيذية . يعد المجلس المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما اذنا للمجلس بنشرها وتنفيذها .

ب) وضع انظمة وبرامج موحدة تهدف الى ايجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات والى حماية انتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتهما وتشجيع التصدير .

جـ) اعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاقرارها .

د) ادارة المصالح المشتركة بواسطة مديرين مشتركين ، احدهما سوري

والآخر لبناني .

هـ) وضع موازنة هذه المصالح وملاكها ونظام موظفيها . يكون اشتراك الموظفين السوريين واللبنانيين في دوائر المجلس والجمارك من حيث العدد والرواتب متناسبا مع حصة كل دولة من موارد المصالح المشتركة ، ويتخذ المجلس التدابير المقتضية للوصول لهذه الغاية .

٢ ـ بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الثاني :

ا) تحديد تعرفات الرسوم غير المباشرة على استهلاك المواد المتداولة بين البلدين وتعيين الخطوط الاساسية في طرحها وتحصيلها .

ب) توحيد النظام النقدي وانظمة القطع في البلدين .

٣ ـ بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الثالث :

معالجة السياسة المالية بوجه عام للوصول الى نظام مالي مماثل في الدولتين واعداد التشريع المتعلق بشؤون العمال وحقوقهم وواجباتهم .

مادة (٥) يعين المجلس الاقتصادي المشترك المديرين المشتركين السوري واللبناني ويكون مركزا عملهما ستة اشهر في سورية وستة اشهر في لبنان .

يؤازر المديرين المشتركين مديران معاونان مشتركان لكل من اقسام الادارة حسب الحاجة . وتوزع مراكز المديرين المعاونين المشتركين بين سورية ولبنان باتفاق لاحق .

يوقع المديران المشتركان جميع المعاملات . وفي حال وقوع اختلاف في الرأي ترفع القضية الى المجلس الاقتصادي المشترك .

مادة (٦) تلغى احكام الاتفاقات السابقة المخالفة لهذا الاتفاق .

مادة (٧) يبرم هذا الاتفاق في كل من الدولتين وفقا للاصول المتبعة لديها ويعمل به لمدة سنتين تبدأ من ...... ويجدد حكما للمدة نفسها وبذات الشروط ما لم يطلب نقضه احد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء اجله بستة اشهر .

نص المشروع الثاني

ان الحكومتين السورية واللبنانية ، رغبة في تنسيق شؤون الاستيراد والتصدير وحماية وضعهما المالي الخارجي وميزان مدفوعاتهما وخلق وتنشيط النواحي الصناعية والزراعية في بلديهما ، اتفقتا على ما يلي :

الفصل الاول ـ القضايا الاقتصادية (اللجنة الاقتصادية المشتركة)

المادة الاولى : تشكل لجنة مشتركة بين سورية ولبنان تدعى « اللجنة الاقتصادية المشتركة » وتؤلف من مندوب دائم عن كل من وزارتي المالية والاقتصاد الوطني في البلدين مهمتها :

الفصل الاول : الانفصال الجمركي عن لبنان

ا) اعداد النصوص المتعلقة بالتصدير والاستيراد وابداء الرأي بما تعرضه عليها الحكومتان من هذه النصوص .

ب) معالجة شؤون التصدير .

ج) معالجة شؤون الاستيراد .

المادة الثانية : تعقد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية ستة اشهر في دمشق وستة اشهر في بيروت ، ويرأسها في سورية احد الممثلين السوريين ويرأسها في لبنان احد الممثلين اللبنانيين ، وتتخذ مقرراتها باتفاق الآراء وباعتبار صوت واحد لمندوب كل بلد . ويكون لهذه القرارات صفة استشارية وتنفذ من قبل الحكومتين وفقا للاصول المتبعة لدى كل منهما .

المادة الثالثة : تؤدى جميع نفقات هذه اللجنة والدوائر التابعة لها من موازنة المصالح المشتركة .

ا) النصوص المتعلقة بالتصدير والاستيراد

المادة الرابعة : توحد اللجنة النصوص النافذة حاليا المتعلقة بالتصدير والاستيراد في البلدين وكذلك تستشار بجميع النصوص العائدة لهذه المواضيع التي تضعها الحكومتان في المستقبل قبل اصدارها ابقاء على وحدة التشريع الاقتصادي بينهما وللجنة ايضا ان تقترح على الحكومتين النصوص والتدابير التي تراها في مصلحتيهما الاقتصادية .

ب) التصدير

المادة الخامسة : يخضع التصدير لنظام الاجازة .

المادة السادسة : يرخص بتصدير المنتجات الحيوانية والنباتية والصناعية المحلية باستثناء المواد المحددة بالجدول رقم / ١ / المرفق . وللجنة حق اقتراح تعديل هذا الجدول عند الحاجة وفقا لما تقتضيه مصلحة البلدين .

المادة السابعة : تحدد اللجنة بين حين وآخر معدل القطع الناتج عن التصدير الذي يجب ان يتخلى عنه المصدرون الى مكتب القطع .

المادة الثامنة : يتقاسم البلدان القطع الناتج عن التصدير بنسبة (٧٨) بالمئة لسورية و (٢٢) بالمئة للبنان باستثناء الحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها التي ترجع عائداتها من القطع الاجنبي الى سورية وخيوط الحرير الطبيعي والحمضيات التي ترجع عائداتها من القطع الى لبنان .

المادة التاسعة : يسجل مكتب القطع في البلدين النقد الاجنبي الناتج عن التصدير والعائد له في حسابيهما مباشرة بالنسبة المنصوص عليها في المادة السابقة .

المادة العاشرة : تضع اللجنة جداول دورية باسعار اهم المواد المعدة للتصدير

لنتخذ اساسا في تقدير قيمة البضائع المصدرة وتقديم التعهد باعادة القطع .

المادة الحادية عشرة : عندما تحدد اللجنة الكميات المباح تصديرها من بعض المواد توزع هذه الكميات بين البلدين بنسبة ستين بالمئة لسورية واربعين بالمئة للبنان وفي هذه الحالة لا تصبح اجازة التصدير الممنوحة من قبل احد البلدين نافذة الا بعد ان تؤشر عليها اللجنة التي يترتب عليها القيام بهذا التأشير بمدة اسبوع على الاكثر ولا يحق لها رفض التأشير الا بحالة تجاوز احد البلدين المخصصات المعينة له .

المادة الثانية عشرة : تراقب اللجنة تنفيذ التعهدات باعادة قيم البضائع المصدرة بالقطع الاجنبي في كل من البلدين .

ج — الاستيراد

المادة الثالثة عشرة : يخضع الاستيراد لنظام الاجازة المسبقة .

المادة الرابعة عشرة : تطلق حرية الاتجار بالترانزيت من كل قيد مع الحؤول دون تسرب هذه البضاعة الى البلاد .

المادة الخامسة عشرة : يرخص الاستيراد للمواد المعتبرة ذات افضلية في تموين البلاد وتجهيزها الصناعي والزراعي . واتفق في الوقت الحاضر على اعتبار المواد الوارد ذكرها في الجداول رقم (٢) في عداد هذه المواد .

المادة السادسة عشرة : تعين المواد المحدد استيرادها في الوقت الحاضر بالجدولين رقم (٣ و ٣ ب) المرفقين وتوزع موادهما بين البلدين .

المادة السابعة عشرة : لا تصبح اجازة الاستيراد المتعلقة بالمواد المحدد استيرادها نافذة الا بعد التأشير عليها من قبل اللجنة التي يترتب عليها القيام بهذا التأشير بمدة اسبوع على الاكثر . ولا يحق لها رفض التأشير الا بتجاوز احد البلدين المخصصات المعينة له .

الفصل الثاني : التعامل بالنقدين السوري واللبناني

المادة الثامنة عشرة : يقبل النقدان السوري واللبناني في الدوائر الحكومية والمصالح المشتركة في سورية ولبنان على اساس التعادل بين الليرة اللبنانية والليرة السورية كما هو مصرح عنه في الصندوق النقدي الدولي . ويسمح للمصارف بتحويل الاموال بين البلدين بالنقدين السوري واللبناني ، بحرية تامة .

المادة التاسعة عشرة : يفتح بنك سورية ولبنان في بيروت حسابا سوريا رقم (١) باسم الحكومة السورية بالنقد اللبناني . ويفتح بنك سورية ولبنان في دمشق حسابا لبنانيا برقم (١) باسم الحكومة اللبنانية بالنقد السوري .

تقيد في هذين الحسابين :

١ ــ جميع المدفوعات المتوجبة على الحكومة اللبنانية للحكومة السورية او على الحكومة السورية للحكومة اللبنانية .

٢ ــ الرصيد المنصوص عليه في المادة / ٢٠ / من هذا الاتفاق .

٣ ــ الرصيد المنصوص عليه في المادة / ٢١ / من هذا الاتفاق .

المادة العشرون : يفتح بنك سورية ولبنان في لبنان حسابا لبنانيا برقم (١) مكرر بالنقد السوري باسم الحكومة اللبنانية تقيد فيه جميع المبالغ المسلمة اليه بالنقد السوري من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في لبنان .

ويفتح بنك سورية ولبنان في سورية حسابا سوريا برقم (١) مكرر بالنقد اللبناني باسم الحكومة السورية تقيد فيه جميع المبالغ المسلمة اليه بالنقد اللبناني من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في سورية .

ينقل بنك سورية ولبنان ما يتجمع لديه في الحساب اللبناني رقم (١) مكرر من النقد السوري الى سورية وما يجتمع لديه في الحساب السوري رقم (١) مكرر من النقد اللبناني الى لبنان ، وذلك بمبالغ متعادلة . ويدور الرصيد الى اول الشهر ، وفي نهاية كل ثلاثة اشهر ينقل بنك سورية ولبنان الرصيد من احد الحسابين المفتوحين بموجب هذه المادة الى احد الحسابين (حساب رقم ١) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق .

المادة الحادية والعشرون : يفتح سورية ولبنان في لبنان باسم المصالح المشتركة حسابا سوريا برقم (٢) بالنقد السوري وحسابا لبنانيا برقم [٢] مكرر بالنقد اللبناني .

ويفتح بنك سورية ولبنان في سورية باسم المصالح المشتركة حسابا برقم (٢) بالنقد السوري وحسابا لبنانيا برقم (٢) مكرر بالنقد اللبناني .

يقيد في الحساب السوري النقد السوري المتحصل من قبل المصالح المشتركة في لبنان او سورية . ويقيد في الحساب اللبناني النقد اللبناني المتحصل من قبل المصالح المشتركة في لبنان او سورية .

ينقل بنك سورية ولبنان بين حين وآخر النقد السوري من الحساب رقم / ٢ / في لبنان الى الحساب رقم (٢) في سورية والنقد اللبناني من الحساب رقم / ٢ / مكرر في سوريا الى الحساب رقم (٢) مكرر في لبنان .

تجري المدفوعات المتوجبة على المصالح المشتركة لسورية من الحساب السوري رقم / ٢ / في دمشق وللبنان من الحساب اللبناني رقم (٢) مكرر في بيروت . وفي حال عدم كفاية احد الحسابين المذكورين يجري دفع الرصيد بطريق تحويل معادل من الحساب رقم / ١ / مكرر في بيروت الى الحساب السوري رقم (١)ومن الحساب رقم / ٢ / في دمشق الى الحساب اللبناني رقم (١) .

المادة الثانية والعشرون : اذا بلغ رصيد احد الحسابين (حساب رقم ١) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق عشرة ملايين ليرة قبل نهاية هذا الاتفاق ينظر في الامر باتفاق الفريقين .

المادة الثالثة والعشرون : في نهاية مدة هذا الاتفاق يجري التقاص النهائي بين الحسابين (حساب رقم / ١ /) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق ويسدد الرصيد الدائن على الوجه الآتي :

اولا — في حالة تمديد هذا الاتفاق يدور كامل الرصيد الى احد الحسابين الجديدين المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق .

ثانيا — في حالة عدم تمديد هذا الاتفاق يسدد الرصيد بضائع تعود للافراد يشتريها الافراد من البلد الاخر بموجب حوالات تسحب على احد الحسابين المذكورين.

المادة الرابعة والعشرون : لا يمكن احد الفريقين ان يقرر تبديل التعادل المنصوص عليه في المادة / ١٨ / من هذا الاتفاق الا بعد اشعار الفريق الآخر بالأمر. على ان يتم هذا الاشعار قبل تبديل التعادل بعشرة ايام على الاقل .

وفي حال تبديل التعادل يوقف الحسابان المذكوران في المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق ويجري تقاص الرصيد على اساس التعادل السابق .

واذا كان الرصيد النهائي محررا بالعملة التي خفضت قيمتها جرى تسوية الفرق من قبل الحكومة المدينة بنسبة التخفيض المذكور .

الفصل الثالث : احكام عامة

المادة الخامسة والعشرون : يبقى تبادل ونقل المنتجات والبضائع على اختلاف انواعها حرا بين البلدين ، كما تبقى المواد التابعة للحصر الحكومي خاضعة لنظامها الخاص .

المادة السادسة والعشرون : لا تخضع لاحكام هذا الاتفاق البضائع المستوردة التي دخلت مستودعات الجمارك او التي شحنت فعلا من مصادرها قبل وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ على ان تقدم بيانات بهذه البضائع الى وزارتي الاقتصاد الوطني في البلدين خلال شهر من تاريخ اذاعة بلاغ بهذا الصدد يصدر من قبل الحكومتين بآن واحد .

المادة السابعة والعشرون : يعمل بهذا الاتفاق لغاية ...... وتعتبر اتفاقات المصالح المشتركة غير المخالفة لمضمونه ممددة حكما لغاية التاريخ المذكور . ويستشار الفريقان فيما بينهما خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق تاريخ انتهاء مدة هذا الاتفاق من اجل تمديده او عدم التمديد .

وعقد على الاثر اتفاق اقتصادي ومالي بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ وهذا نصه :

الاتفاق الاقتصادي والمالي بين البلدين في ١٩٤٩/٧/٨

بما ان الحكومة السورية ابلغت الحكومة اللبنانية مذكرة مؤرخة في الخامس من حزيران سنة ١٩٤٩ تتضمن مشاريع لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين على اسس جديدة .

وبما انه تبين ان درس هذه المشاريع واقرار الحل النهائي عمل يستغرق وقتا طويلا ويستلزم دروسا واحصاءات غير متوفرة في الوقت الحاضر .

وبما ان ثمة مسائل معلقة بين البلدين رؤي من المصلحة المشتركة ان تحل بسرعة .

لذلك تم الاتفاق بين :

معالي السيد حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني ممثلا الحكومة السورية ، ومعالي السيد فليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة ممثلا الحكومة اللبنانية ، على الامور الآتية :

المادة الاولى : يلغى القرار القاضي بتطبيق التعرفة الجمركية على القمح والشعير ومشتقاتهما ، وتخضع هذه المواد لرسم جمركي قدره خمسون بالمئة ، وتستثنى من هذا الرسم كميات القمح والشعير والدقيق التي تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها او لحسابها لاعاشة الشعب اللبناني وذلك في حالتي النقص في المحصول السوري ــ اللبناني او ارتفاع الاسعار في البلدين .

وتتعهد الحكومة السورية بابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم . وبالنظر الى ان الحكومة السورية قد حصرت بنفسها او بمن يعمل لحسابها تصدير القمح الى خارج البلاد السورية بموجب مرسوم تشريعي رقم / ٥ / صادر بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩ ، فان الحكومة اللبنانية تمنع فيما يعنيها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية بين لبنان وسورية .

المادة الثانية : تطبق التعرفة العادية على الارز المصري باستثناء كمية (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة طن يستوردها لبنان تنفيذا لعقود جارية بين الحكومة اللبنانية وبعض التجار ، بتاريخ سابق لهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة : يستعاض عن التعرفة النسبية المفروضة على الخيوط القطنية والمنسوجات القطنية والحريرية الصنعية ، بتعرفة نوعية على الاسس التالية :

١ ــ ٧٥ قرشا على الكيلو غرام الواحد من الخيوط نمرة ١ / ١٢ وتحدد التعرفة الزراعية على بقية انواع الغزول بنسبة معادلة لفرق القيمة بينهما وبين النمرة المشار اليها .

٢ ــ ١٥٠ قرشا على الكيلو غرام الواحد من الخام العادي وتحدد تعرفة

كافة المنسوجات القطنية الاخرى بنسبة معادلة لفرق القيمة بينها وبين قيمة الخام العادي .

٣ ــ ١٠٠ قرش على الكيلو غرام الواحد من الخيوط الحريرية الصنعية المغزولة من الفيبران .

٤ ــ تحدد التعرفة النوعية على الاقمشة الحريرية الصنعية حسب نوعها بمبلغ يتراوح بين الخمس والعشر ليرات عن الكيلو الواحد .

٥ ــ تفرض على الاقمشة المعروفة (بالجبوب) علاوة على الرسم الجمركي النوعي المنصوص عليه في الفقرات السابقة رسوم اضافية تعادل الفرق بين قيمة الاستيراد وقيمة المنسوجات العادية المماثلة لها .

المادة الرابعة : تعفى من الرسم الجمركي الخيوط الحريرية الصنعية الغير مغزولة ، وكذلك القطن الصناعي المسمى بالفيبران .

المادة الخامسة : يفوض المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بدراسة التعديلات التي يجب ادخالها على التعرفة الجمركية الحالية توصلا لالغاء او تخفيض الرسوم على المواد الاولية التي لا تنتجها البلاد واللازمة للصناعة ، ورفع تلك الرسوم على المواد المصنوعة ، بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين ، وعلى الاخص ما يتعلق بالصناعات الرئيسية ومنها ، بالاضافة الى صناعات الغزل والنسيج، صناعات الزيوت والصابون والجلود والزجاج والسكر .

المادة السادسة : تعفى من الرسوم الجمركية الاغنام المستوردة للاستهلاك الداخلي لغاية آخر السنة الجارية .

المادة السابعة : توضع سكة حديد ش. ح. ت تحت اشراف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وتوحد المراقبة عليها ، ويوضع مشروع يعرض على تصديق الحكومتين لممارسة هذه المراقبة في صالح البلدين .

المادة الثامنة : تبقى ادارة حصر التبغ والتنباك مشتركة . ويمارس كل من المجلس الاعلى للمصالح المشتركة واللجنة الدائمة المؤلفة من مديري المالية في البلدين الصلاحيات المنصوص عليها في الانظمة النافذة .

المادة التاسعة : تؤلف لجنة مشتركة من ممثلي مراقبة القطع في البلدين ، مهمتها درس نظم القطع النافذة واقتراح مشروع لتوحيدها . ولا يحول توحيد نظم القطع في البلدين دون حق كل من الحكومتين بالتصرف بمواردها من القطع الاجنبي بالشكل الذي تراه ، وتظل شؤون مراقبة القطع مستقلة في كل من البلدين .

المادة العاشرة : تضع كل من الحكومتين جدولا بالرسوم الداخلية التي تستوفيها حاليا . ويجري اتفاق على توحيد هذه الرسوم وفقا للاصول المتبعة في كل من البلدين وبصورة خاصة الرسم المفروض على السكر ، ان لجهة محصله ام لجهة

كيفية استيفائه . ولكل من الحكومتين ان تطلب اعادة النظر في جدول الرسوم الداخلية بعد توحيدها ، مرة كل ستة اشهر على الاقل .

المادة الحادية عشرة : تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبرائها الماليين للقيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبير الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع ، فيقدم الخبيران مشروعا بالحلول العملية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المشار اليها .

المادة الثانية عشرة : يعتبر الفريقان المتعاقدان ان المواد الاحدى عشرة السابقة تحقق في الظروف الحاضرة الغاية المنشودة فيما يتعلق بحماية الصناعات الهامة والحؤول دون انتقال الثروة العامة الى الخارج ، وتتضمن حلولا لمعظم المسائل التي كانت معلقة بينما هي تستدعي علاجا سريعا ، فيكون الاتفاق الحاضر خطوة ناجحة في سبيل اعتماد اساس نهائي في علاقات البلدين بضمن الاستقرار والازدهار .

وتعمد الحكومتان الى استكمال الدراسات والاحصاءات توصلا الى اقرار الحل النهائي في اقرب وقت مستطاع .

وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية بالوكالة — وزير المالية والاقتصاد الوطني

فيليب تقلا — حسن جبارة

عطفا على الاتفاق المعقود بتاريخ هذا النهار بين الحكومتين السورية واللبنانية على بعض المسائل الإقتصادية المعلقة .

وبما ان ثمة مسائل مالية ما تزال معلقة بين البلدين وهي مسألة العملة السورية المتبدلة في لبنان بتاريخ ٢ شباط ٩٤٨ والبالغ مقدارها حاليا (٤٤٤٥٨٩٤٠٨٢) ليرة سورية .

فقد اتفق الفريقان الموقعان ادناه على حل هذه المسألة على الوجه التالي :

المادة الاولى : يعتبر المبلغ من الليرات السورية المذكور آنفا مرفوعا من التداول ، ويعتبر ان ما يعادله من الورق اللبناني الموضوع في التداول عند استبداله قد حل محله . وعلى هذا الاساس ينقل من حساب التصفية السوري بالفرنكات الى حساب لبنان بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمة المبلغ المذكور بعد تخفيض ما يصيبه من الجزء غير المضمون ضمن النسب المحددة بالاتفاقات النقدية المعقودة بين لبنان وفرانسا من جهة ، وبين سورية وفرانسا من جهة اخرى .

المادة الثانية : يعتبر هذا الاتفاق واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية النقد السورية الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة — وزير المالية والاقتصاد الوطني

فيليب تقلا — حسن جبارة

وعندما توليت رئاسة الوزراء في اواخر ١٩٤٩ ، استمر وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم بابحاثه مع لبنان . وتلقى مذكرة من لبنان مؤرخة في ١٠/١٢/٤٩ ورقم ١٣٤/ص وهذا نصها :

المذكرة اللبنانية الى الحكومة السورية في ١٠/١٢/١٩٤٩

تهدي وزارة الخارجية اللبنانية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية السورية وتتشرف باعلامها ان مجلس الوزراء اللبناني درس اليوم الحالة الناشئة عن التدبير الذي اقره امس الاول مجلس الوزراء السوري والقاضي بمنع شحن القمح السوري ومشتقاته الى لبنان ، فرأى ان تحاط الحكومة السورية علما بما يأتي :

عندما عقدت الحكومتان اللبنانية والسورية اتفاقية المصالح المشتركة كانت الحكومة اللبنانية ترى فيها ضرورة تفرضها على البلدين ، عـــدا روابط الجوار وتداخل المصالح ، وحدة في الاهداف وعاطفة عميقة بين الشعبين . ورغم ما اعتور تلك الاتفاقية ، طوال ست سنوات ، من خلل في التنفيذ وما احاق بها من محاولات مختلفة المصادر والغايات ، صمدت في وجه الاحداث ، وما ذلك الا لانها مبنية على واقع مؤات لمصلحة الشعبين ورغبة الحكومتين .

وكانت الحكومة اللبنانية في كل مرة يحتدم فيها الجدل حول نقاط مبدئية او تطبيقية تتعلق بالمصالح المشتركة ، تظهر من رحابة الصدر والصراحة في القول والاخلاص في العمل ما يذلل الصعوبات ويؤدي الى اتفاق . وكانت الجولة الاخيرة في هـذا المضمار الاجتماعات التي عقدت بين وزيري المالية والاقتصاد الوطني في البلدين في مطلع شهر تموز الماضي ، تلك الاجتماعات التي انتهت الى اتفاق صريح وواضح، تم توقيعه بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ .

واهم ما اشتمل عليه هذا الاتفاق امران :

الاول ، يتعلق بمسألة مالية نتجت عن تأخر سوريا في توقيع اتفاقية النقد مع فرانسا ، والثاني يتعلق بحماية الانتاج الزراعي والصناعي في البلدين .

وقد طلب الجانب السوري وتنفذ ابقاء الامر الاول مكتوما ريثما يتـم تصديق اتفاقية النقد بين سوريا وفرانسا في البرلمان الفرنسي ، بينما شرع الجانبان في تنفيذ الامر الثاني غداة عقد الاتفاق . وبينما المجلس الاعلى للمصالح دائب على اعادة النظر في التعرفات الجمركية تطبيقا لاتفاق الحكومتين ، وبينمــا الحكومة اللبنانية تعتبر ان لبنان ادى قسطه وافرا في سبيـــل حماية الانتـاج الزراعي والصناعي حماية يعهد نفعها الاكبر على سورية ، اذا بالحكومة السورية تقف مواقف تتنافى من جهة مع صراحة النصوص ومن جهة ثانية مـــع روح اتفاقية المصالح المشتركة الاصلية وجميع لواحقها . واحدث هذه المواقف ما فعلت الحكومة السورية في القضايا الثلاث الآتية :

اولا ــ قضية اوراق النقد السوري : بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ وقع السيد حسن

جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني في سورية ، والسيد فيليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة في لبنان اتفاقا في بلودان صدقه مجلس الوزراء في كلا البلدين وهذا نصه بالحرف :

« عطفا على الاتفاق المعقود بتاريخ هذا النهار بين الحكومتين السورية واللبنانية على بعض المسائل الاقتصادية المعلقة .

« وبما ان ثمة مسألة مالية لا تزال معلقة بين البلدين وهي مسألة العملة السورية المستبدلة في لبنان بتاريخ ٢ — ٢ — ٩٤٨ والبالغ مقدارها حاليا (٤٤،٥٨٩٠،٨٢) ليرة سورية ،

« فقد اتفق الفريقان الموقعان على حل هذه المسألة على الوجه الآتي :

« المادة الاولى : يعتبر المبلغ من الليرات السورية المذكور آنفا مرفوعا من التداول وان ما يعادله من الورق اللبناني الموضوع في التداول عند استبداله قد حل محله . وعلى هذا الاساس ينقل من حساب التصفية السوري بالفرنكات الى حساب لبنان بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمة المبلغ المذكور بعد تخفيض ما يصيبه من الجزء غير المضمون ضمن النسب المحددة بالاتفاقات المالية النقدية المعقودة بين لبنان وفرانسا من جهة وبين سوريا وفرنسا من جهة اخرى .

« المادة الثانية : يعتبر هذا الاتفاق واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية النقد السورية — الفرنسية في البرلمان الفرنسي . »

ومن نص المادة الثانية يظهر صراحة ان هذا الاتفاق اصبح نافذا فور تصديق اتفاقية النقد السورية — الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

بيد انه في الاجتماع الذي عقد في بيروت بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩ والذي كانت الغاية منه متابعة تنفيذ مضمون اتفاق ٨ تموز الآنف الذكر ، عرض وزير المالية السورية حسابا لتصفية هذه القضية من شأنه تحميل الخزينة اللبنانية خسارة اضافية تبلغ ثمانية ملايين فرنك . ومع ان ذلك الحساب لم يكن الحساب الصحيح في نظر الحكومة اللبنانية ، فقد قبلنا به رغبة في وضع حد نهائي لهذه المسألة بروح الصداقة والتساهل التي ما فتئنا نتقيد بها في علاقاتنا مع سورية .

وبعد كل ذلك ، وبالرغم من تكرار تذكيرنا الحكومة السورية ، فان تحويل الفرنكات من الحساب السوري الى الحساب اللبناني لم يتم بعد .

ثانيا : قضية المستحضرات والمواد الطبية والكيماوية : بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩ اصدر وزير الصحة والاسعاف العام في سورية قرارا رقم ١٩٦ اخضع فيه الى ترخيص منه استيراد المستحضرات والمواد الطبية والكيماوية من خارج سورية ، بما في ذلك لبنان .

وقد جاء هذا القرار مخالفا لنص المادة الرابعة من اتفاقية المصالح المشتركة

ولروحها ، اذا جعلت هذه المادة من سورية ولبنان « منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تستقبل ضمنها البضائع بحرية كاملة . »

فنكرر بهذا الشأن مضمون مذكرتنا اليكم ذات الرقم ٦٠٨٢ ص بتاريخ ٧ كانون الاول الجاري .

ثالثا : قضية القمح ومشتقاته : غير خاف عليكم ان لبنان لا ينتج من القمح ما يكفي لتأمين اعاشة سكانه ، وانه كان ولم يزل يعتمد في ذلك على الانتاج السوري بالدرجة الاولى ، وتدركون اهمية هذا الموضوع ومقدار اتصاله بحياة افراد الشعب اللبناني .

ولا نعتقدكم غير ذاكرين الصعوبات الجمة التي عاناها لبنان في السنوات الاخيرة في سبيل غذائه والتكاليف والشروط التي كانت تفرضها عليه في كل سنة الحكومات السورية المتعاقبة ، رغم الوحدة الجمركية القائمة بين البلدين ورغم اشتراك الشعبين في كثير من الموارد والمصالح .

وبالرغم من جميع هذه الوقائع نزلت الحكومة اللبنانية بحسن نية كاملة عند طلب الحكومة السورية بفرض رسم جمركي قدره خمسون بالمئة على القمح والشعير ومشتقاتهما ، وذلك بموجب المادة الاولى من اتفاقية ٨ تموز ١٩٤٩ المذكورة اعلاه التي نصت بالحرف الواحد على ما يأتي :

« المادة الاولى : يلغى القرار القاضي بتعليق التعرفة الجمركية على القمح والشعير ومشتقاتهما وتخضع هذه المواد لرسم جمركي قدره خمسون بالمئة . وتستثنى من هذا الرسم كميات القمح والشعير والدقيق التي تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها او لحسابها لاعاشة الشعب اللبناني وذلك في حالتي النقص في المحصول السوري — اللبناني او ارتفاع الاسعار في البلدين .

« تتعهد الحكومة السورية بابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم . وبالنظر الى ان الحكومة السورية قد حصرت بنفسها او بمن يعمل لحسابها تصدير القمح الى خارج البلاد السورية بموجب مرسوم تشريعي رقم ٥ صادر بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ، فان الحكومة اللبنانية تمنع فيما يعنيها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية القائمة بين لبنان وسوريا . »

وبديهي ان فرض رسم جمركي على هذه المواد الاساسية لم يكن مقصودا منه غير حماية الانتاج السوري ، كما انه من البديهي القول ان لبنان كان على حق في التحسب لحالتي نقص المحصول او ارتفاع الاسعار فيحتفظ لنفسه بأن يستورد ما يحتاجه شعبه معفى من الرسم المستحدث .

ولا بأس من التكرار هنا ان النص الوارد اعلاه وضع على عاتق الحكومة السورية واجب ابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم .

فتجاه هذا ، لا يسعنا الا ابداء الدهشة لمبادرة الحكومة السورية بالانفراد ، وبدون ان يسبق عملها اي تنبيه او تبرير ، الى منع شحن القمح ومشتقاته الى لبنان ، واجدين في هذا العمل مخالفة صريحة للتعهدات المعطوفة ، وبكل حال ، اعترافا بوقوع احدى الحالتين المذكورتين في الفقرة الاولى من المادة الاولى من اتفاق ٨ تموز ، وهما النقص في المحصول وارتفاع الاسعار .

ولا يسعنا بالتالي — ونحن حريصون على التقيد بنصوص الاتفاقات — غير تطبيق الفقرة الاولى المذكورة والسماح باستيراد القمح ومشتقاته الى لبنان معفى من الرسوم الجمركية وفقا لنص المادة الثانية من قرار المجلس الاعلى للمصالح المشتركة رقم ٩٤٦ تاريخ ١٤ تموز ١٩٤٩ . وقد ابلغنا ذلك الى رئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

كما انه لا يسعنا فيما يتعلق بالمسألة المالية ، الا ان نرجو اعلامنا بأسرع ما يمكن من الوقت عما اذا كانت الحكومة السورية تنوي تطبيق الاتفاق المعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ .

وبالنتيجة تأمل الحكومة اللبنانية ان تبدل الحكومة السورية بصورة عامة موقفها من سير العلاقات بين البلدين وبصورة خاصة من القضايا الثلاث المشار اليها اعلاه ، وان يكون هذا التبديل محسوسا وسريعا .

وتنتهز وزارة الخارجية اللبنانية هذه الفرصة لتؤكد لزميلتها السورية اعتبارها الفائق .

بيروت ١٠ كانون الاول ١٩٤٩

الخاتم والتوقيع

سوريا تطالب لبنان بالوحدة او بالانفصال

ورغبت الحكومة قبل ان تقدم على عمل حاسم مع لبنان ان تستنير براي الخبراء في الاقتصاد ، واعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية . ولبت هذه الهيئات دعوة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي واجتمعت في احد ابهاء الجامعة السورية يوم الثلاثاء في اول آذار ١٩٥٠ . واستمرت هذه الاجتماعات بضعة ايام ، فانتهت باقرار المشروع الذي قدمته اللجان .

وهذا ما جاء فيه بشأن علاقاتنا مع لبنان : اما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فورا ويخلص لها الفريقان ، واما انفصال عاجل يكون فيه كل من سورية ولبنان حرا باتباع السبيل الذي يتوافق مع هواه ومصلحة بلاده الحقيقية .

وهكذا كان راي اعضاء المؤتمر الاجماعي متفقا تمام الاتفاق

مع ما كنا نفكر به . وازاء هذا الاجماع الصادر عن نخبة من الرجال المفكرين الذين يعالجون الشؤون الاقتصادية ــ وهم باعتبارهم اعضاء الغرف مطلعين على راي التجار والزراع واصحاب المصالح الحقيقية والمادية في الموضوع لا يمكن ان يجمع رايهم على ما يعود عليهم خاصة وعلى البلاد عامة بضرر ــ لم يعد ثمة مجال للتردد فيما يجب على الحكومة اتباعه ، ولا سيما ان كلمتي « فورا وعاجلا » جاءت في قرار المؤتمر مؤكدة الضرورة الملحة في الاسراع بالسعي لدى الحكومة اللبنانية لاعطاء رايها الصريح في الوحدة الاقتصادية .

درس مجلس الوزراء السوري الحالة من جميع وجوهها ، ووجد انه من الخطأ الاستمرار على الوضع الحاضر المنافي للمصالح السورية بصورة خاصة وللمصالح السورية ــ اللبنانية المشتركة . وبنتيجة البحث العميق قرر تكليف لبنان بقبول الوحدة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، حتى اذا اتت الموافقة على هذا الاساس عمد الى عقد اجتماعات مشتركة لتحقيق هذه الفكرة . وقد بحث الوزراء مليا فيما يجب عمله اذا رفض لبنان هذا المبدأ ، فكانت الآراء متفقة ان الافضل لسورية ان تعيش لوحدها بمعزل عن لبنان من ان تبقى مصالحها الاقتصادية على هذا الشكل المؤدي للانهيار .

وتقرر ارسال مذكرة جديدة توضع فيها النقاط على الحروف بشكل واضح ، وان يخير لبنان بين قبول الوحدة الاقتصادية الشاملة وبين الانفصال الجمركي .

ولما كانت العادة جارية عند الحكام اللبنانيين ان يماطلوا في الجواب عندما يطلب منهم البت في امر واضح ومعين ، وخشية من ان يكون مصير المذكرة الجديدة كمصير ما سبقها من المذكرات ، قرر مجلس الوزراء تحديد مهلة يعتبر انقضاؤها دون جواب حاسم رفضا للاقتراح وتضمين المذكرة ما يشير الى ذلك ، وتكون سورية في حل من اتخاذ ما تقتضيه مصلحتها وغير مسؤولة اذا ما عمدت الى فصم الوحدة الجمركية .

وبعد الاتفاق على النص النهائي ارسلت هذه المذكرة من قبلي ، بصفتي وزيرا للخارجية ، بتاريخ ٧ آذار ١٩٥٠ وسلمت الى وزارة الخارجية اللبنانية بواسطة احد موظفي وزارة الخارجية وهذا نصها :

تهدي وزارة الخارجية السورية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية اللبنانية

وترى عطفا على مذكرتها المؤرخة في ١٩٥٠/١/١٤ ذات الرقم س ٧٧٧/١ والمباحثات التي دارت بين معالي وزير المالية اللبنانية ومعالي وزير المالية السورية في اجتماع شتورا المنعقد بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٩ ، ان تحيط الحكومة اللبنانية علما بما يأتي :

١ ـ ان الحكومة السورية كانت دائما شديدة الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية مع لبنان الشقيق والتآزر مع الحكومة اللبنانية في كل مجال . وهي في هذا اليوم اشد حرصا على تنمية هذه العلاقات ليتاح للشعبين السوري واللبناني الاستفادة من هذا التعاون استفادة كاملة .

٢ ـ غير ان تجارب السنوات السبع الماضية ، والمشاكل الني كانت تقوم بين البلدين من زمن الى آخر ، دلت على ان من اسباب الضعف والاضطراب اللذين منيت بهما المصالح المشتركة ارتكازها على اتفاقات مؤقتة قصيرة الامد محدودة النطاق ، وسعي الحكومتين عند حدوث الاختلاف بينهما الى ايجاد حلول مؤقتة جزئية للقضايا الاساسية والطارئة ، فلم يكن بين الحكومتين في الواقع اتفاق جازم صريح ولا سياسة محدودة سابقة تشمل علاقاتهما الاقتصادية .

٣ ـ ثم اتت المشاكل النقدية منذ ١٩٤٨ وانفرد كل من البلدين في تحديد سياسته النقدية كما انفرد في اتباع سياسة مستقلة بالضرائب والرسوم وبصورة خاصة في بعض الضرائب غير المباشرة ، فاختل توازن المصالح في الشركة القائمة بين البلدين اختلالا فادحا وتحملت سورية في هذا السبيل تضحيات قاسية . وقد كان باستطاعتها الحد من انتقال رؤوس الاموال السورية الى لبنان وتخفيف النفقات السورية في لبنان دفاعا عن نقدها . غير انها رات في اتباع هذه الطريقة اضعاف للوحدة الجمركية بين البلدين وتهديد لكيانها ، فآثرت التضحية على القطيعة وتحملت الازمات وحدها في سبيل المحافظة على العلاقات بين البلدين ، آملة في الوصول الى اتفاق كامل يزيل هذه المساوىء .

٤ ـ وقد كان بالامكان تجنب الازمة الحالية التي تحيق بالعلاقات الحاضرة بين البلدين لو نفذت الاسس الكبرى لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ، ونعني بها المادتين العاشرة والحادية عشرة . فقد نصت المادة العاشرة على ان الحكومتين ستعملان مشتركا على توحيد رسومهما الداخلية وبصورة خاصة الرسوم المفروضة على السكر . ونصت المادة الحادية عشرة على ان كلا الحكومتين « تتخذ تدابير مشتركة فعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . »

فعدم تنفيذ هذه الاسس احدث في الواقع اختلالا في حركة التجارة والمدفوعات بين البلدين . وبالرغم من ان الحكومة السورية قدمت مشروعات عديدة تتعلق بهذه الشؤون ، فان الحكومة اللبنانية لم تعر هذه القضايا الاهتمام الذي توخاه اتفاق ٨ تموز الآنف الذكر .

٥ ـ لهذه الاسباب درست الحكومة السورية الوضع الراهن دراسة عميقة فرات ان بقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الحاضر مع وجود هذه الثغرات الواسعة الناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية موحدة واهمال حق سورية في المساهمة بادارة الجمارك والمصالح المشتركة بنسبة مصالحها ومنافعها لن يكون في صالح احد الطرفين ، وستظل هذه الوحدة مهددة يتطرق اليها الاضطراب والتزعزع في كل وقت .

٦ ـ ولما كانت الحكومة السورية راغبة اصدق الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على اسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما وتجعل الشعبين السوري واللبناني يلمسان في هذه العلاقات منفعة متبادلة ويأملان من ورائها تعاونا صميما في استثمار ثرواتهما ، فقد رأت ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق هذه الغايات هو اقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الضرائب، كل ذلك على اسس عادلة تضمن فوائدهما المتبادلة ، على ان تدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ .

٧ـ ولا شك ان البحث في تفاصيل هذه الوحدة الاقتصادية والاتفاق على جميع عناصرها لا يمكن ان يتم قبل موافقة البلدين على مبدأها . ولهذا ترى الحكومة السورية قبل الشروع بالمفاوضات ان يتفق البلدان على مبدأ هذه الوحدة .

٨ ـ ان الحكومة السورية ترجو ان تبلغ غضون مدة قريبة لا تتجاوز العشرين من شهر آذار الحالي راي الحكومة اللبنانية في مبدأ الوحدة الاقتصادية التامة بين البلدين ، حتى اذا وافقت على المبدأ رحبت الحكومة السورية اجمل ترحيب باجراء مفاوضات سريعة للاتفاق على النصوص والتفاصيل ، وبذلك يزول هذا الغموض الذي يكتنف الوضع الحاضر وتتوثق الروابط بين البلدين على اساس صريح واضح .

٩ ـ واذا كانت الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ ، فالحكومة السورية تعتبر ذلك انهاء للوحدة الجمركية الحالية . وترى نفسها مضطرة لاقرار الخطة التي تتفق مع مصلحتها .

تنتهز وزارة الخارجية السورية هذه المناسبة لتعرب لزميلتها الكريمة عن فائق احترامها وتقديرها .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
خالد العظم

ولم نشأ ان ننشر النص قبل وصول الجواب . الا ان الحكام اللبنانيين لم يكادوا يطلعون عليها حتى ثارت ثائرتهم بشكل عنيف

وبدات حملاتهم الخطابية والصحفية على الحكومة السورية باشد ما يتصور من الاقوال والكتابات . ولعل من الطرافة ذكر ما رددوه من ان المذكرة كانت مطبوعة بطابع الانذار (اولتماتوم) وانهم يرفضون باباء وعنفوان الخضوع امام هذا الانذار ، مع ان لهجة المذكرة كانت مصاغة بقالب ناعم جدا . ولئن احتوت نصا بان الحكومة السورية، اذا لم تتلق جوابا ايجابيا في الاساس قبل عشرة ايام ، فهي حرة باتخاذ ما تقتضيه مصلحتها ، فلا يمكن اعتبار مهلة العشرة ايام انذارا لان الانذارات في العرف الدولي تكون لبضع ساعات او لمدة ثمان واربعين ساعة على الاكثر . وما كانت مهلة العشرة ايام قصيرة الامد ، بل كان القصد منها منح الحكومة اللبنانية مدة كافية لدراسة المذكرة واعطاء الجواب ، دون ان يترك الابطاء غير المحدود في الجواب سبيلا للمماطلة والتسويف ، على حسب العادة . ومن جهة ثانية ، فان العشرة ايام كانت جد كافية لمن يريد حقا بحث هذا الموضوع واعطاء الجواب بقبول مبدأ الوحدة الاقتصادية، على ان تجري المداولات فيما بعد بكيفية تحقيق المبدأ. ولم يكن القصد وضع لبنان تجاه الامر الواقع واجباره على الخضوع بمهلة وجيزة ، والا لكنا حددنا مهلة اقصر بكثير .

ويجدر بي ان اذكر ملابسة كان لها شأن خطير ونتائج لم تكن نتوقعها ، وذلك اننا عندما حددنا مهلة الجواب باليوم السابع عشر من آذار لم نراع امرا هاما من شأنه ان يعيق خطواتنا ، وهو ان الجمعية التأسيسية كانت عند منحها السلطة التشريعية للحكومة حددتها باربعة شهور تنتهي في ١٤ آذار ١٩٥٠ ، اي ان حق الحكومة باصدار اي تشريع تقتضيه الظروف في حالة رفض لبنان الوحدة الاقتصادية كان موعد انتهائه قبل الموعد المحدد للبنان . فلو ان الحكومة اللبنانية تأخرت في الجواب الى ما بعد انقضاء سلطتنا التشريعية ، لكنا عجزنا عن اتخاذ المراسيم التي اتخذناها في ٣ آذار ١٩٥٠، اي قبل موعد انتهاء حقنا التشريعي بساعات قليلة . ولكنا اضطررنا الى التقدم الى مجلس النواب بطلب اصدار القوانين اللازمة وانتظار ما تتطلبه المدة البرلمانية من الوقت والمناقشة حتى نتمكن من الغاء الوحدة الجمركية واقامة الادارة السورية المستقلة محلها ، ولفات علينا الوقت وربما تعرضت الامور للتوقف او الفشل .

لكن حماس بشارة الخوري ومسايرة رياض الصلح له ولزمرة

التجار اللبنانيين ، وفرا علينا كل هذه المتاعب وأزالا مـــن امامنا العقبات ، فجاء رد لبنان قبل انتهاء سلطتنا التشريعية . فأسرعنا باتخاذ المراسيم الاشتراعية والعادية قبل فوات الوقت. ولست ادري اذا كان رياض الصلح ، رغـم حذاقته ، غابت عنـه نتائج تسرعه بالرد ، ام انه كان يعتقد اننا نتراجع عـن عزمنا على الغاء الوحدة الجمركية اذا لم يجبنا بقبــول الوحدة الاقتصادية ، فيكسب بذلك ظفرا معنويا وعطف جماعة بشارة الخوري وتأييدهم المستمر لبقائه في الحكم .

ومهما كان الامر ، فانها لحقيقة لا مراء فيها ، وهي ان رياضا اخطأ في الرفض كما انه اخطأ في تبليغه ايانا قبل ١٤ آذار ١٩٥٠ . ولو انه انتظر يومين فحسب ، لكان شل عملنا .

وقد اعترف فيما بعد الى احد مقربيه ــ نقله الي شخصيا ــ بانه ارتكب في حياته ثلاث خطيئات لا يغتفرها لنفسه : اولاها مساندته للشيخ بشارة الخوري ــ وقد تخلى عنه فيما بعد ــ وثانيتها موافقته على اعدام انطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري ارضاء لبشارة الخوري ، وثالثتها رفضه اقتراح الحكومة السورية بالوحدة الاقتصادية .

مذكرة الحكومة اللبنانية ردا على اقتراح الوحدة الاقتصادية

وفي الثالث عشر من آذار ، بينما كنت مـــع بعض الوزراء جالسين في مكتبي بوزارة الخارجية نتداول شؤونا مختلفة ، اذ برئيس مكتبي الخاص ينبئني بوصـــول السيد محمد علي حمادة موفدا من وزارة الخارجية اللبنانية ومعه جواب مذكرتنا . فاستقبلته فورا في غرفة اخرى وتسلمت منه مظروفا يحوي ذلك الجواب . وبدا حديثه بنقل تحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وذكر ان الحكومة اللبنانية آسفة جدا لعدم استطاعتها قبول ما جاء في المذكرة السورية ، وانه يرجو ان لا تنقطع الصلات بين الفريقين بل يحاولان الوصول الى حل وسط يحفظ مصلحتهما . فاجبته بشكر الرئيسين على تحيتهما ، وبرجائه حمل تحياتي لهما . واوضحت له بان الحكومة السورية لا ترغب في قطع الصلات وانما هي تريد زيادتها توثقا ، ولذلك تقدمت باقتراح الوحدة الاقتصادية . ورجوته ايضا ان ينقل الى السيد رياض الصلح رايي بانه الوحيد الذي يستطيع تحقيق الوحدة الاقتصادية وتوثيق العلاقات بين سورية ولبنان ، البلدين اللذين قضى شبابه في الدفاع عن حقهما في الاستقلال باذلا جهوده الشخصية الى جهود زملائه السوريين في الجهاد للوصول الى تلك

الغاية النبيلة . وقلت انه ليؤسفني ان تصل في عهده العلاقات بين بلدينا الى حد التوتر الحالي الذي قد يؤدي الى انفصام العرى الاقتصادية والمالية بينهما .

واضفت على ذلك انني اعتقد ان كثيرا من اللبنانيين ، وخاصة المسلمين منهم ، يتوقون الى الوحدة ، وانه شخصيا لو اراد دعم هؤلاء ، فالوحدة الاقتصادية حاصلة بدون شك عاجلا او آجلا ، وانه لـو اعلن رايه في الوحـدة الاقتصادية لصعب عـلى رئيس الجمهورية اللبنانية ومن معه من المعارضين لهذه الفكرة ان يتشبثوا بموقفهم السلبي ، وانه على فرض تضحيته برئاسة الوزارة الآن فلا بد له من العودة اليها بعد مدة غير طويلة بقوة اكبر ، وعندها يستطيع تنفيذ رايه وجمع الكلمة وتسيير مقدرات لبنان عـلى الوجه الصحيح . ولكنه بتمسكه بمقامه ، فهو مضطر لمسايرة رئيس الجمهورية واخوته واقاربه . ثم تمنيت لو سار السيد رياض الصلح على تلك الخطة .

فاجابني الموفد بما ليس لي ان اذكره هنا ، فتحقق لدي ان الصلح اسير في مركزه ، غير عازم على ولوج خطة اخرى .

ولما انتهت المقابلة عدت الى حيث كان ان اكتمل عقد الوزراء ، ففضضت المظروف وقرات عليهم المذكرة وهذا نصها :

تهدي وزارة الخارجية اللبنانية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية السورية وتتشرف باعلامها بأن الحكومة اللبنانية وضعت موضع الدرس مذكرة الحكومة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ بشأن علاقات البلدين الاقتصادية والمالية وهي تجيب عليها بما يـأتي :

لقد انتهجت الحكومة اللبنانية تجاه البلد السوري الشقيق سياسة استوحتها من روابط الأخاء والجوار ، ومن مصلحة البلدين في ان يقوم بينهما تعاون وثيق في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية . وكانت الحكومة اللبنانية ــ كلما لاحت بوادر الخلاف حـول قضية معينة ــ تبذل المساعي الحثيثة في سـبيـل ايجاد حلول لمشاكل لم تكن يوما مسؤولة عنها .. ففي ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ وجهت الى الحكومة السورية مذكرة اوضحت فيهـا باخلاص وصراحة اسباب الخلاف القائم واقترحت حلولا له ، ثم قامت بمسـاع لعقد اجتماع مشترك باءت جميعها بالفشل .

وتلاحظ الحكومة اللبنانية ان مذكرة الحكومة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ ، الواردة بشكل انذار ، وما سبقها ورافقها من تصريحات ، لا تنسجم مع روح التعاون والصداقة التي حافظت عليها الحكومات اللبنانية المتعاقبة .

الجزء الاول : الشؤون الاقتصادية والمالية

ان الوحدة الجمركية القائمة بين البلدين اوجدتها السلطات الافرنسية وابقى عليها البلدان بعد نوالهما استقلالهما . وهذه الوحدة يبرر وجودها ان البلدين السوري واللبناني متممان لبعضهما في الشؤون الاقتصادية ، بحكم الطبيعة والواقع ، وان مصلحتهما المتبادلة تقضي بانتقال البضائع من بلد الى آخر بحرية تامة . لذلك عقد الفريقان بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ اتفاقية شتورا على اساس وحدة جمركية تامة وادارة موحدة للمصالح المشتركة .

وقد اخلص لبنان للنظام القائم بينه وبين سورية وضحى في سبيله الكثير من مصالحه ، وذلك حفاظا منه على الروابط العديدة واعتقادا مخلصا منه ان في ذلك النظام نفعا متبادلا للبلدين . ولعل من الفائدة ذكر بعض التضحيات التي تحملها لبنان في هذا المضمار .

١ ــ انه سكت عن اعطاء سورية القسم الاوفر من كوتا الحرب ورضي بان يستورد التجار السوريين رأسا لحسابهم وبدون وساطة الممثلين اللبنانيين حصتهم في الكوتا وفي ان يبيعوا الجزء الاكبر من هذه الحصة في السوق اللبناني .

٢ ــ انه ارتضى بنظام الميرة مع انه كان يشكل مخالفة صريحة لنظام الوحدة الجمركية ولشرطها الاساسي وهو حرية انتقال المنتوجات بين البلدين ، كما سكت عن فرض الحكومة السورية رسما على القمح المخصص لاعاشة لبنان ، قدره خمسة عشر غرشا على الكيلو الواحد .

٣ ــ انه اكتفى بلفت النظر ، دون يطالب بالانفصال ، كلما كانت الحكومة السورية تمنع القمح عنه دون عذر او مسوغ ، في وقت لم يكن يملك فيه ما يكفي لاعاشة الاهلين مدة خمسة عشر يوما ، ولم يكن لديه من النقد النادر ما يؤمن له اعاشته من الخارج .

٤ ــ انه لم يطلب الانفصال كلما خطر للحكومة السورية او لاحد وزرائها ان تمنع عنه المواد الدهنية والزيوت والاغنام ، ولم يفكر بان يقابل هذه التدابير بمثلها .

٥ ــ انه سكت عن التدابير الذي لجأت اليها الحكومة السورية بالزام وكلاء مصانع السيارات والمستوردين اللبنانيين ان يفتحوا في سورية مكاتب ومحلات لهم ، مع ان في ذلك التدبير خرقا لواقع التخصص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد الى سورية منذ القدم .

٦ ــ انه قبل باعفاء الآلات الصناعية اطلاقا من الرسوم الجمركية وبالغاء الرسم الجمركي او تخفيضه تخفيضا محسوسا عن المواد الاولية اللازمة لجميع الصناعات الاساسية والقابلة للحياة في سورية وفي لبنان .

٧ ــ انه اوجب الاجازة المسبقة لاستيراد ما ينوف عن الاربعين صنفا من السلع للحد من استيرادها وحماية للصناعات ، بينما لم تتقيد الدوائر السورية بهذا المبدأ

بل ظلت تمنح الاجازات لتلك الاصناف ، دون قيد ولا شرط .

٨ ـــ انه فرض على السكاكر والشكولاته رسما قدره خمسون قرشا ، فجعلت الحكومة السورية هذا الرسم خمسة عشر قرشا .

٩ ـــ انه نفذ اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بامانة ، فوافق على رفع التعرفة الجمركية عن الاقمشة القطنية والحريرية وعلى جعل هذه الرسوم عينية على الكثير منها . وكان المجلس الاعلى للمصالح المشتركة دائبا في المدة الاخيرة على تنفيذ ما بقي من شروط ذلك الاتفاق فيما يتعلق بتعديل التعرفات الجمركية .

١٠ ـــ انه طبق السياسة الزراعية التي رسمتها سورية فوافق على وضع رسم جمركي قدره (١١) بالمئة ، وعلى وضع رسم قدره خمسون بالمئة عـــلى القمح ومشتقاته ، رغم حاجته الماسة . وكل ذلك حماية للانتاج السوري ودفاعا عنه ، بينما اخذت الحكومة السورية تسمح بتصديره الى البلاد الاجنبية بعد مضي فترة قصيرة على توقيع ذلك الاتفاق .

١١ ـــ واخيرا ، عندما اظهرت الحكومة السورية رغبتها في رفع نسبة الموظفين السوريين في ادارة الجمارك ، وافق لبنان على اجراء امتحانات للدخول في هذا السلك تقتصر على السوريين دون اللبنانيين وعلى اخذ موظفين سوريين من خارج الملاك .

ولا يسع الحكومة اللبنانية الا ان تسجل مع الاسف الشديد ان هذه المساهمة الواسعة من جانبها في كل ما يؤول الى المحافظة على روابط الصداقة والجوار وعلى تعزيز التعاون وتقوية دعائمه لم تجد لها لدى الحكومة السورية الصدى المفروض .

وكان آخر تدبير لجأت اليه الحكومة السورية منعها فجأة ـــ ومرة اخرى ـــ نقل القمح الى لبنان ، بينما اجازت تصديره الى البلدان الاجنبية ، مع ان هذا المنع يشكل خرقا صريحا لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ولما سبقه من الاتفاقات . كما ان الحكومة اللبنانية ترى ان تعيد ايضاح موقفها مما تنسبه الحكومة السورية الى لبنان بشأن اتفاقية النقد مع فرنسا وما نشأ عن هذه الاتفاقية من اوضاع نقدية في البلدين .

ان الحكومة اللبنانية لم تقدم على توقيع الاتفاق النقدي مع فرنسا الا على اثر مفاوضات طويلة اشتركت فيها الحكومتان السورية واللبنانية ووافقتا على روح ذلك الاتفاق ونصوصه . ولكن الحكومة السورية رأت في الدقيقة الاخيرة ان ترفض التوقيع . غير ان الحكومة اللبنانية لم تر عندئذ بدا من توقيع الاتفاقية محافظة على سلامة نقدها واقتصادياتها . ولقد قوبل عمل لبنان هذا بسخط واستنكار شديدين في اوساط الحكومة السورية . ولكن الواقع اثبت سلامة السياسة التي انتهجتها الحكومة اللبنانية في هذا السبيل ، اذ ان الحكومة السورية نفسها عادت في ٧ شباط ١٩٤٩ ، اي بعد سنة ، فوقعت مع الحكومة الافرنسية اتفاقا نقديا قائما على القواعد ذاتها التي كانت قـد جرت عليها المفاوضات المشتركة .

ولا بد من القول ان الحكومة اللبنانية لم تأل جهدا ضمن امكانياتها في مساعدة سورية بالحقل النقدي ، اذ سلمت بان تدفع الرسوم الجمركية في الاراضي اللبنانية بالعملة السورية وقبلت بأن تجمد لديها حتى الآن الـ (٤٤) مليون ليرة سورية التي سحبت من التداول في شباط ١٩٤٨ . وفتحت الحكومة السورية حسابا (غير مقيم) يمكنها من استعمال الليرات اللبنانية التي تحصل عليها من ايرادات المصالح المشتركة ومن الرسوم والضرائب التي ثابرت الحكومة اللبنانية على استيفائها لحسابها . ولكن الحكومة السورية لم تنفذ الاتفاق الذي عقد بشأن المبلغ المذكور في ٨تموز ١٩٤٨ .

والحكومة اللبنانية تحتفظ بكامل حقوقها من تنفيذ الاتفاق الآنف الذكر .

ويجب القول بكل حال انه لا فائدة من ايجاد وحدة نقدية بين البلدين اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدها تجاه النقد اللبناني بالوسائل التي تراها .

على ضوء هذا الوقائع لا يسع لبنان الا ان يسجل مخلصا انه ما استوحى يوما سياسته الاقتصادية والمالية تجاه شقيقته سورية الا من الرغبة في تأمين مصالحهما المشتركة وتوثيق عرى التعاون الواسع بينهما ، باذلا في سبيل هذه الغاية اقصى التضحيات واجسمها .

واذا كان في الوضع القائم بين البلدين — وبصورة خاصة في اتفاقية اول تشرين الاول ١٩٤٣ بعض النقص او الخلل فهو مستعد لاعادة النظر فيها في مفاوضات يقوم بها ممثلو البلدين ، مسترشدين تراثا عزيزا عليهما من الاخوة والثقة والمصلحة المتبادلة .

والحكومة اللبنانية ، اذ تفتح باب التشاور على مصراعيه فيما تقدم بيانه ، لا يسعها التسليم بالاقتراح الوارد في مذكرة الحكومة السورية الاخيرة . ذلك انه اذا كان البلدان مكملين لبعضهما في الشؤون الاقتصادية ، فلا يمكن ان يتجاوز هذا الواقع حد انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكلا البلدين طابعه واختصاصه ووضعه الطبيعي ، وقد قطع التنسيق مرحلة كان يبني عليها اطيب الآمال بمستقبل قريب . كما انه لا يمكن التسليم بما تضمنه الاقتراح السوري بشأن النقد ، اذ ان تحقيقه يفرض حتما توحيد الاصدار وعناصر التغطية ، كما ينتج عنه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والتشريعي والسياسي ، وفي ذلك انتقاص من سيادة الدولتين فضلا عن انه يؤدي حتما الى اضعاف مركز النقد اللبناني دون ان يعزز النقد السوري .

والحكومة اللبنانية ترجو مخلصة أن تتقبل الحكومة السورية هذه الحقائق بروح المودة والاخاء ، وان تعيد النظر في موقفها . وهي تكرر استعدادها للتشاور في سبيل اصلاح ما اثبتت تجارب السنوات الست المنقضية وجوب اصلاحه . اما اذا اصرت الحكومة السورية على موقفها برفض المفاوضة على غير الاساس الذي تقترحه ، فيؤلم الحكومة اللبنانية أن تعلن انها ليست مسؤولة عن نتائج هذا الاصرار ، وانها تحتفظ

لنفسها بحق انتهاج السياسة التي تراها متفقة مع مصلحتها .

تنتهز وزارة الخارجية اللبنانية هذه المناسبة لتعرب لزميلتها الكريمة فائق احترامها وتقديرها .

رياض الصلح

مجلس الوزراء السوري يقرر الانفصال الجمركي

فاستدعينا فورا السيد حسن جبارة الذي كنا كلفناه بتحضير نصوص القوانين والمراسيم الاشتراعية ، استعدادا لجواب سلبي على مذكرتنا . وكانت هذه النصوص فصل الجمارك عن لبنان وايجاد مديرية عامة لها مربوطة بوزارة المالية . وبعد المداولة ، قرر الوزراء الموافقة عليها ووقعوا على المرسوم التشريعي الذي صدر في اليوم التالـــي .

وكذلك بحث مجلس الوزراء التدابير الواجب اتخاذها لحماية النقد السوري . واستمع الى بيانات خبرائنا الماليين ، فتحقق لديه ان في مقدمة العوامل المؤدية الى تدني قيمة الليرة السورية بالنسبة الى الليرة اللبنانية هـــو عرض نقدنا في الاسواق اللبنانية لتبديله بالعملة اللبنانية لاجل تسديد قيمة البضائع التي تشتريها سورية من لبنان ، سواء كان منشؤها لبنانيا او اجنبيا ، او لاجل تسديد نفقات السوريين الذين يؤمون لبنان للنزهة او الاصطياف . فاتخذ مجلس الوزراء المقررات الآتية :

١ — تطبيق انظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للاشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين منه ان يخرجوا او يدخلوا اكثر من خمسين ليرة سورية من النقد الســـوري .

٢ — منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع العابرة (ترانزيت) والبضائع المعفاة من الجمرك والمحروقات .

٣ — اقـــامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية اللبنانية .

٤ — منع سفر السوريين الا باجازة عند الضرورة .

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم / ٧١ / الصادر بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٥٠ :

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية الموقتة التي اقرتها الجمعية التأسيسية بجلستها

المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

وبناء على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء بقرارم رقم / ١٧٤ / تاريخ ٦ آذار ١٩٥٠ يرسم ما يلي :

مادة (١) تطبق احكام هذا المرسوم التشريعي في حال فصل المصالح المشتركة بين سورية ولبنان المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (٨) تاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٤٤ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (١٠) تاريخ ١٩٤٤/٤/٥ ويعين تاريخ نفاذه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

اولا — مصلحة الجمارك السورية

مادة (٢) تحدث مديرية عامة للجمارك السورية ذات استقلال مالي تربط بوزارة المالية .

مادة (٣) يصدر ملاك المديرية العامة للجمارك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على ان يعرض هذا الملاك فيما بعد على السلطة التشريعية لاقراره .

مادة (٤) تعد وزارة المالية (مديرية الجمارك العامة) النصوص المتعلقة بالانظمة والتعرفات الجمركية وبموازنة الجمارك ، وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية . واعتبارا من اول عام ١٩٥١ تلحق موازنة الجمارك بالموازنة العامة وتعرض على السلطة التشريعية .

ثانيا— ادارة حصر التبغ والتنباك

مادة (٥) تخضع ادارة حصر التبغ والتنباك مدة قيام الحصر الى مراقبة وزارة المالية وفقا للاحكام النافذة ولاحكام هذا المرسوم التشريعي ويتولى وزير المالية جميع الصلاحيات التي كان يمارسها المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

مادة (٦) تعد وزارة المالية النصوص المتعلقة بنظام التبغ والتنباك وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزاره بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة (٧) تؤلف اللجنة الدائمة للتبغ والتنباك من :

الامين العام لوزارة المالية	رئيسا
الامين العام لوزارة الاقتصاد الوطني	عضوا
الامين العام لوزارة الزراعة	عضوا

تتخذ اللجنة الدائمة قراراتها بالاكثرية وتنظم محاضر بها توقع من الرئيس والعضوين وتنشر قرارات اللجنة الخاصة للتصديق بموجب الاحكام النافذة بقرارات من وزير المالية .

ثالثا — مراقبة شركة الخطوط الجوية الحديدية ش. ح. ت

مادة (٨) تتولى وزارة الاشغال العامة مراقبة شركة الخطوط الحديدية ش.

ح . ت فيما يتعلق بالخط السوري وفقا للاحكام المتعلقة بالشركات ذات الامتياز .

رابعا — احكام انتقالية

مادة (٩) تتولى وزارة المالية تصفية المصالح المشتركة السورية — اللبنانية وتقسيم موجوداتها بين البلدين ويقوم وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء باتخاذ التدابير الانتقالية التي تستلزمها التصفية المذكورة مباشرة او بالاتفاق مع الجانب اللبناني .

خامسا — احكام ختامية

مادة (١٠) عند وضع هذا المرسوم التشريعي موضع التنفيذ تلغى جميع الاحكام المخالفة له .

مادة (١١) ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ لمن يلزم لتنفيذ احكامه .

واتخذت كل هذه المقررات باجماع الحاضرين، وزراء وموظفين لهم صلة بتنفيذ هذه المقررات ،دون ان يشذ احدهم عن هذا الاجماع، بل كان الحماس شديدا لدى كل منهم .

فتركت المجتمعين وتوجهت الى القصر الجمهوري حيث اطلعت فخامة الرئيس هاشم الاتاسي على مذكرة لبنان الجوابية وعلى ما قرره الوزراء ، فأبدى ارتياحه لتلك المقررات ووقع على المرسوم التشريعي المعروض . ثم قابلت السيد رشدي الكيخيا رئيس مجلس النواب واطلعته على ما جرى . وكان المساء قد اقبل فاستدعيت اصحاب الصحف وبلغتهم ما حصل فلقيت لديهم كل تفهم واعلنوا جميعهم ارتياحهم لما اتخذ من قرارات .

•

واصدرت الحكومة بلاغا بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٣ هذا نصه :

بلاغ سورية في ١٩٥٠/٣/١٣

١ — كانت الحكومة السورية قد ارسلت الى الحكومة اللبنانية مذكرة ابدت فيها اشد الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية مع لبنان الشقيق وتوطيدها على اسس ثابتة وعادلة .

وتتلخص المذكرة بان الحكومة السورية بعد ان درست الوضع الراهن دراسة عميقة رأت ان ابقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الخاص ، مع وجود ثغرات واسعة فيها ناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية ونقدية موحدة ، لن يكون في صالح احد الطرفين .

وقد اوضحت الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على اسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما هو اقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي

وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الرسوم ، كل ذلك على اسس عادلة تضمن فوائدهما المتبادلة على ان تدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ .

٢ ـ اجابت الحكومة اللبنانية على المقترحات السورية بمذكرة رفضت فيها الاقتراح السوري بمبدأ الوحدة الاقتصادية التامة ، كما رفضت الاقتراح السوري بشأن الوحدة النقدية وقالت بانه لا فائدة من ايجاد هذه الوحدة النقدية بين البلدين ، اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدها بالوسائل التي تراها . ومعنى هذا ان الحكومة اللبنانية قد تراجعت حتى عن الاسس التي سبق ان قبلت بها في اتفاق شتورا ، المعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ ، ولا سيما المادة (١١) منه ، التي تنص على تعهد كل من الحكومتين باتخاذ تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين .

٣ ـ وعلى اثر رفض الحكومة اللبنانية المقترحات السورية ، درست الحكومة الموقف بالنسبة الى الوضع الاقتصادي الراهن وعلى ضوء التجارب الماضية خلال وجود المصالح المشتركة ، ورات ان مصلحة البلاد لا تجيز الاستمرار على الوضع الراهن ، على ما فيه من خلل ومن اجحاف بحقوق سورية واضرار بمصالحها . ولذلك وجدت الحكومة انه لا بد من ان تستعيد سورية كل حريتها لكي تتمكن من معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفقا للسياسة التي تتفق مع مصلحة البلاد .

٤ ـ ودفاعا عن مصالح سورية الاقتصادية والنقدية رات الحكومة ان تتخذ بعض التدابير الانتقالية المؤقتة ، ريثما توضع الانظمة النهائية موضع التطبيق. وستعلن هذه الانظمة النهائية في القريب العاجل .

واما التدابير الانتقالية التي اقرها مجلس الوزراء اعتبارا من صباح الثلاثاء الواقع في ٤ آذار ١٩٥٠ فهي تتناول :

اولا ـ تطبيق انظمة القطع على العمليات الجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للاشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين منه ان يخرجوا او ان يدخلوا مبلغا من الاوراق النقدية السورية يتجاوز خمسين ليرة سورية .

ثانيا ـ منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسوم الجمرك والمحروقات .

ثالثا ـ اقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود بالاضافة الى المراكز الحالية لقمع كل تهريب يمكن حصوله بأقصى شدة .

رابعا ـ منع سفر السوريين الى لبنان الا باجازة تعطى عند الضرورة .

ثم اصدرت بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٠ بيانا مفندا ما جاء في المذكرة اللبنانية بتاريخ ١٠ آذار من مغالطات وهذا نصه :

اولا ــ تطور العلاقات السورية ــ اللبنانية : لم يكن بين سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي وحدة جمركية فحسب وانما كانت بينهما وحدة اقتصادية تامة . فقد كان النظام الجمركي واحدا ، وكانت الوحدة النقدية متماثلة ، وكانت الضرائب متشابهة . وكان يجري الى جانب هذا كله ، انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحق العمل ، وممارسة المهن في كلا البلدين بحرية مطلقة وبدون قيد او شرط . ومن العسير ان يعتقد ان هذا النظام الذي كان موجودا قبل الانتداب الفرنسي بعصور طويلة وثابر عليه الفرنسيون ، كان لصالح سورية وحدها . اذ كان من المقرر ان الوحدة الاقتصادية بين البلدين تؤمن للبنان اجزل الفوائد وتكسبه منافع جمة (كادارة الجمارك من قبل الموظفين اللبنانيين وتمكز الشركات والادارات في لبنان وتنشيط الحركة التجارية فيه .)

٢ ــ ثم تخلص الشعبان الشقيقان من عهد الانتداب ونال كل منهما استقلاله وسيادته ، فكان من الطبيعي وهما البلدان الاخوان اللذان تجمعهما اصدق العواطف والروابط ، ان يوثقا تعاونهما وتآزرهما ، وان يتضافرا مخلصين على احترام حقوق كل منهما ، وتبادل المنافع التي تنجم عن وحدتهما الاقتصادية على اساس عادل .

غير ان اتفاق شتورا المؤرخ في ١/١٠/١٩٤٣ الذي جرى في عهد الافرنسيين اوجد في الحقيقة ثغرة اولى في هذه الوحدة الاقتصادية الطبيعية التي احتفظ بها البلدان سنين طويلة . فنصت المادة الرابعة منه على ان « سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون اية ضريبة او رسم جمركي وعلى هذا الاساس يكون للدولتين ادارة جمركية واحدة . وتمارس هذه الادارة عملها على اساس وحدة النظام الجمركي » . ومعنى هذا الاتفاق ان الوحدة بين البلدين وحدة جمركية فحسب ، لا تتضمن العناصر الاخرى من الوحدة الاقتصادية ، كما انه لم يقر للبنان باي حق مكتسب او باي اختصاص طبيعي او اي امتياز تجاري . فلو تمسكت سورية بنصوص الاتفاق لكان سهلا عليها ، تنفيذا لاحكامه ، مراقبة انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال الى لبنان وتنشيط الحركة التجارية في سورية ، ولطالبت باعادة النظر في جميع الاوضاع والمنافع التي نالها لبنان بسبب الوحدة الاقتصادية .

ولكن الحكومة السورية ابقت على الاوضاع السابقة لمصلحة لبنان وحده ، وحفظا على بقاء الوحدة الاقتصادية الفعلية بينهما ولئلا يتطرق الى الوحدة الجمركية الوهن والضعف .

٤ ــ وعندما تهددت الوحدة الجمركية بين البلدين بسبب انفراد كل منهما في سياسة النقد والضرائب ، وشكت الحكومة السورية من تهديد الصناعات الناشئة بالزوال بسبب الاستمرار على سياسة الباب المفتوح وعجز الميزان التجاري الفادح وضياع ثروات البلدين على مر الزمن ، قبل الطرفان بدراسة الوضع . وانتهت مفاوضاتهما بالاتفاق المعروف باتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ .

وقد اقر هذا الاتفاق الذي وقعه الجانب اللبناني وقبلت به الحكومة اللبنانية بعض العناصر الضرورية لبقاء الوحدة الاقتصادية بين البلدين اذ نص على ما يلي :

ا ــ الغاء او تخفيض الرسوم على المواد الاولية التي لا تنتجها البلاد واللازمة للصناعة .

ب ــ دفع الرسوم على المواد المصنوعة بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين وعلى الاخص ما يتعلق بالصناعات الرئيسية .

ج ــ توحيد نظم القطع في البلدين .

د ــ توحيد الرسوم الداخلية .

هـ ــ اتخاذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفرق الموجود حاليا بين النقدين . ومن الانصاف ان يذكران هذه الحلول التي قبلت بها الحكومة اللبنانية ووافقت عليها هي ، في مجملها ، معظم الاسس الكبرى للوحدة الاقتصادية التي طالبت بها الحكومة السورية في مذكرتها المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ والتي رفضتها الحكومة اللبنانية في مذكرتها في ١٠ آذار ١٩٥٠.

ان هذه الحلول لم تكن مصلحة سورية وحدها ، وانما في مصلحة البلدين . وكما ذكر اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ، كان هذا الاتفاق خطوة في سبيل وضع اساس نهائي في علاقات البلدين يضمن لهما الاستقرار والازدهار .

٥ ــ غير ان اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ لم يبلغ الغاية المتوخاة منه بسبب تمنع الحكومة اللبنانية من اتخاذ اي تدبير فعال في ازالة الفرق بين النقدين وتوحيد معدلات بعض الضرائب على البضائع التي تنقل بين البلدين ، كما ان السياسة الاقتصادية التي تبغي حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها والحد من استيراد الكماليات والنوافل لتحقيق التعادل في الميزان الحسابي لم ترغب الحكومة اللبنانية في تطبيقها تطبيقا كاملا ، فكان من نتيجة ذلك استنزاف الثروات في البلدين ، وبصورة خاصة في سورية ، وتوقع ازمة عنيفة سيتخبط بها كلاهما ويتهدد من جرائها مستقبلهما الاقتصادي . لهذه الاسباب كلها رات الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد لنهضة البلدين اقتصاديا وماليا ، وتحقيق ازدهارهما ، العودة الى النظام الطبيعي القديم بينهما ، وهو نظام الوحدة الاقتصادية التي عاشا في ظلها عصورا طويلة في العهد التركي وفي ربع قرن كامل في عهد الانتداب . فالحكومة السورية لم تخترع اذن هذه الوحدة التي فرضهما الله والطبيعة وانما دعت اليها لانها الضمان الوحيد لاستقرار البلدين وتقدمهما . ويكفي ان نذكر المبادىء التالية المعروفة ليعلم منها اخلاص الحكومة السورية لهذه الوحدة وايمانها بها :

ا ــ ان ازدهار لبنان يتوقف الى حد بعيد على تقدم سورية الاقتصادي واستثمار ثرواتها وتمتعها بالبحبوحة واليسر .

ب ــ ان الاستمرار على سياسة الباب المفتوح وفداحة العجز الذي يمنى به

الميزان التجاري سيكونان على مر الزمن عاملا اكيدا على استنزاف ثروة سورية وضعف قوة المستهلك السوري الشرائية ، وبهذا الضعف تفوت على لبنان الارباح الجمة التي يحققها من المستهلكين السوريين ويتأثر بجميع الازمات التي تقع فيها سورية .

ج ــ ان زوال الفرق بين النقدين شرط لازم لبقاء الوحدة الجمركية بين البلدين ، لان حماية النقد السوري مثلا ، واجتناب تدنيه بالنسبة الى النقد اللبناني ، وتحقيق وتحقيق التعادل في الميزان الحسابي بين البلدين ، يلزم الحكومة السورية بمراقبة انتقال رؤوس الاموال بين سورية ولبنان ، سواء كان هذا الانتقال ناجما عن استيرادات سورية من لبنان ام عن نفقات السوريين فيه . فاذا قبلت الحكومة اللبنانية ان تتخذ سورية منفردة مثل هذه التدابير ، اضطرت الحكومات السورية الى منع دخول بعض انواع البضائع من لبنان الى سورية . وفي هذا ولا شك عرقلة لحرية النقل بين البلدين وانتقاص من وحدتهما الجمركية .

د ــ واخيرا ، فان الشرط الاساسي لتأمين التوازن وازدهار الصناعة والزراعة في البلدين ، انسجام التشريع المالي ومعدلات الضرائب على البضائع التي تنقل بينهما اذ ان كل تفاوت في هذه المعدلات يؤدي حتما الى تزاحم الصناعات السورية ــ اللبنانية وزيادت التهريب بين البلدين وانزال الضرر الفادح بهما .

ثانيا ــ منافع لبنان الشقيق من الوحدة الاقتصادية : توحي المذكرة اللبنانية ان النظام القائم بين سورية ولبنان كان لمصلحة سوربة بالدرجة الاولى ، وان لبنان، كما تقول المذكرة في موضع منها « ضحى في سبيل هذا النظام الكثير من مصالحه ، حفاظا على الروابط التي تربط البلدين » ، وفي موضع آخر انه بذل في سبيل توثيق عرى التعاون « اقصى التضحيات واجسمها » .

ان الحكومة السورية لا تشاطر الحكومة اللبنانية الراي في هذا الموضوع ، وتكتفي ان تذكر على سبيل المثال بعض الفوائد الكبرى التي جناها لبنان الشقيق من العلاقات الاقتصادية والجمركية بين القطرين :

١ ــ ان سورية تعد سوقا كبيرا لمنتوجات لبنان الزراعية والصناعية ، كما يعد لبنان كذلك بالنسبة لسورية . وقد نشطت الزراعة والصناعة اللبنانية اثناء الحرب وبعده نشاطا عظيما ، كزراعة الفواكه والحمضيات والخضراوات وصناعة الشمينتو والغزول والسكاكر والكسروة والمواد الكحولية والبسكويت والمكرونة والزيوت والصابون وصناعة التبريد ، الخ . فلا يصح القول ان سورية وحدها تستفيد من بيع منتوجاتها في اسواق لبنان ، بل الحقيقة ان التطور الصناعي والزراعي في لبنان سيجعل البلدين محتاجين الى تبادل منتوجاتهما لمنفعتهما معا ، وليس لمنفعة احدهما .

٢ ــ ان لبنان يكاد ينفرد وحده بالاستفادة من تجارة البلدين ومن حركة الترانزيت وما ينجم عنهما من المنافع لمعظم الشعب اللبناني ولخزينة الدولة والبلديات ، وان

الحكومة السورية لم تعمل على مقاسمة لبنان تلك المنافع رغم عدم وجود اي نص يمنعها من تنشيط الحركة التجارية بجميع الوسائل .

٣ — ان لبنان استفاد استفادة جلى من النفقات التي يبذلها السوريون في لبنان في مختلف النواحي وقد كان في امكان الحكومة السورية مراقبة هذه النفقات وانقاصها تحقيقا لتعادل الميزان الحسابي بين البلدين جريا على القواعد المتبعة في هذا المضمار .

٤ — احتفظ القطر الشقيق بجميع الفوائد والمنافع التي نالها في عهد الانتداب بسبب الوحدة الاقتصادية ، فبقيت المصالح المشتركة وادارة الجمارك وشركات الخطوط الحديدية ، ومراكز الشركات والوكالات الاجنبية في لبنان ، تدفع معظم نفقاتها في لبنان ويستفيد منها المواطن اللبناني وتحرم سورية من نصيبها ، ثم تحاسبها الشركات والمؤسسات على هذه النفقات .

٥ — ان ازدهار لبنان في السنوات الاخيرة كان متأتيا في معظمه من انتقال رؤوس الاموال الى لبنان وتمركز السوق التجاري واسواق القطع في لبنان . ويجدر ان نذكر هنا انفراد الحكومة اللبنانية بتنظيم شؤون القطع لمنفعتها وحدها ، واضطرار الحكومة السورية بالتالي الى مجاراتها في هذا السبيل . وعلى كل ، فمهما تكن الاسباب التي ادت الى هذا التطور فقد كان بمقدور الحكومة السورية اتخاذ الاجراءات الفعالة اسوة بكل دولة من دول العالم للحد من انتقال رؤوس الاموال السورية ، لا سيما انه لا يوجد اي اتفاق بين البلدين بهذا الخصوص ، فكان بقاء الوضع على حاله في مصلحة الاقتصاد والخزينة اللبنانية وحدهما .

ذلك هو مجمل من بعض الفوائد المشتركة والخاصة التي تمتع بها القطر الشقيق في ظل العلاقات الاقتصادية بين البلدين . ومنها يتضح ان هذه الفوائد لم تكن في جانب الشعب السوري وحده ، بل يمكن ان يقال انها كانت لمنفعة القطر الشقيق بالدرجة الاولى .

ثالثا : تفنيد الافتراضات الموجهة الى الحكومة السورية : ان التضحيات التي ورد في المذكرة اللبنانية ان لبنان تحملها ، يمكن تفنيدها بما يأتي :

١ — ان نظام الكوتا لم يكن من وضع السوريين وانما كان من وضع السلطات الاجنبية ، وكان ذلك لضرورات حربية واقتصادية اثناء الحرب . فاذا جرى الاستيراد من قبل التجار السوريين رأسا (بدون وساطة الممثلين اللبنانيين) فان ذلك من حقهم الطبيعي . فليس هناك اتفاق بين الطرفين يحرم على السوريين عملهم التجاري واتصالهم بالبلدان الاجنبية لتأمين مستورداتهم . ومن الصعب على الحكومة السورية ان تفهم من اتفاق المصالح المشتركة ارغام سورية على الاستيراد بواسطة الممثلين اللبنانيين ، وان تعتبر ممارستهم حقهم الطبيعي تضحية يتحملها القطر الشقيق

٢ ــ اما نظام الميرة ، او على الاصح نظام حصر الحبوب وتحديد اسعارها ، فقد فرض في بداية الحرب [١٩٣٩] من قبل المفوض السامي الفرنسي لتأمين اعاشة السكان وبصورة خاصة لتأمين اعاشة لبنان الذي لا ينتج هذه المحاصيل الزراعية . وقد تحملت سورية من جراء نظام الحصر والميرة وتحديد اسعار القمح الذي يعد ركنا من اركــان نشاطها الزراعي ، افدح الخسائر والاضرار . فلو لم يكن نظـــام الحصر قائما طوال مدة الحرب والفترة التي اعقبتها ، لبلغت اسعار القمح في القطر الشقيق في هذه المدة من الزمن اضعاف ما اداه الى المزارع السوري . وقد كان هذا المزارع يتمنى ان يقدم مجانا حاجة سورية من القمح مقابل الســماح له ببيع الفائض كما يشاء . لكن الشعب السوري تحمل بصبر هذه التضحيات لصالح لبنان الشقيق في الوقت الذي رفضت فيه حكومة لبنان اتخاذ تدبير مماثل بحق معلمي الغزل اللبنانيين ، فسببت برفضها هذا ارتفاع اسعار الغزل بما لا يقل عن عشرة امثال كلفته . وبسبب هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية ادى المزارع السوري ثمن كسائه بسعر مرتفع جدا ، بينما حملته الحكومة السورية على اعطاء محصوله بأسعار محدودة ، مما اوجد خللا بين وارداته ونفقات حاجاته الاساسية . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان الحكومة السورية لم تلمس الصلة بين اتفاق المصالح المشتركة الذي عقد في اواخر ١٩٤٣ وبين نظام حصر الحبوب المحدث في ١٩٤٩ . وكذلك لم تفهم وجهة المخالفة لشرط حرية انتقال الحبوب بين البلدين ونظام الوحدة الاقتصادية الجمركية . لان لبنان لم يطالب (ابان حصر نقل الحبوب وقيام الميرة) بحــرية النقــل ، بل كان على العكس ، يلح على الحكومة السورية بأبقاء التقييد لتأمين اعاشة السكان في لبـــــنان .

اما فيما يتعلق برسم « خمسة عشر قرشا على كيلو القمح » المعد لاعاشة لبنان الذي ذكرته المذكرة والذي كان في الحقيقة ١٥٪ من قيمة القمح فترجو الحكومة السورية الرجوع الى اضبارة هذه القضية للتأكد من ان نفقات الادارات المختلفة التي تكبدتها الحكومة السورية فعلا للوازرة دوائر الميرة ووضع جهازها الاداري كله تحت تصرفها لجمع الحبوب من جميع الاراضي السورية كانت تبلــغ رقما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة الحبوب . وقد طالبت الحكومة السورية مرارا بتعــديل هذا الرقم المفروض من قبل السلطات المحتلة . ولكن لبنان رفض تعديله وايدته في ذلك السلطات الآنفــة الذكر .

على ان الحكومة اللبنانية لو تذكرت ما كابده الشعب اللبناني الشقيق من الآلام والفواجع في الحرب الماضية الاولى بسبب فقدان الحبوب في اسواقه وعند المستهلكين، لقدرت للشعب السوري موقفه هــو الآخــر في هذه الحرب حــق التقدير ، ولما رات الحكومة اللبنانية في حصر الحبوب وتأسيس الميرة وتحديد الاسعار تضحية من لبنــان في مصلحة سورية او خـــرقا في نظام الــوحدة الجمركية ولنوهت عــلى الاقل بهذا

الصنع الجميل .

٣ـ اشارت المذكرة في البندين الثالث والرابع الى منع القمح والمواد الدهنية ، الخ . في وقت من الاوقات . وتعتقد الحكومة السورية ان المذكرة اللبنانية تلمح بذلك الى الموقف الذي اتخذته الحكومة السورية في عام ١٩٤٨ عندما انفرد لبنان في توقيع الاتفاقية النقدية ، وابطل قدرة النقد السوري الابرائية في لبنان . ويكفي ان نذكر ردا على هذا الاعتراض ان جميع العلاقات بين البلدين وضعت يومئذ على بساط البحث ، فكان من الطبيعي ان تكون قضية الحبوب من جملة هذه العلاقات ، وان تتخذ الحكومة السورية تدابير مؤقتة كما اتخذ لبنان في قضية النقد ، ريثما تحل المشاكل التي قامت بين البلدين .

٤ ـ اما سكوت الحكومة اللبنانية عن التدابير التي تلزم وكلاء مصانع السيارات بفتح مكاتب لهم في سورية واعتبارها خرقا لواقع التخصص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد الى سورية منذ القدم وتضحية من لبنان ، فنظرية جديدة تسمعها الحكومة السورية وتدعو الى الاستغراب والدهشة . ذلك لان الاتفاقات المعقودة بين البلدين لم تقل في نص من النصوص على احترام « واقع التخصص » وحرمان سورية ،مثلا ، من فرض قوانين الدولة على المحلات الاجنبية الموجودة في بلادها واتخاذ الضمانات والتدابير التي تعتبرها ضرورية لصون مصالحها فوق اراضيها .

ولو ان القضية تعود الى « واقع التخصص » دون النصوص والاتفاقات ، لكان من حق سورية ان تبحث في الزراعة والصناعات التي نشأت في لبنان لتنافس الزراعة والصناعة السوريتين . ثم هل يعتبر خرقا للوحدة الجمركية والنظام الجمركي وانتقال البضائع بحرية بين البلدين ان تنشأ وكالات تجارية في الاراضي السورية ؟ وفي اي النصوص والاتفاقات اقرت الحكومة السورية للبنان انحصار العمل التجاري به واعطاءه امتيازا بتجارة البلدين الخارجية ؟ اما اذا كان اعتراض الحكومة اللبنانية مرتكزا على ان البلدين يشكلان وحدة اقتصادية كاملة ، فان الحكومة السورية ترى في هذا التفسير تناقضا صريحا مع موقف الحكومة اللبنانية برفض فكرة الوحدة الاقتصادية بين البلدين في كل مرة عرضت عليها والتمسك بالوحدة الجمركية فقط ، استنادا الى اتفاق ١٩٤٣ . ولا نريد ان نعتقد ان الحكومة اللبنانية لا ترى في علاقتها مع سورية الا ما يحقق مصالح لبنان وحده واستئثار لبنان بكل ما يتعلق بالنشاط التجاري .

٥ ـ كانت الآلات الصناعية تعفى من الرسم الجمركي في عهد الانتداب الفرنسي ثم اخضعت لرسم قدره (٢٥ ٪) لاغراض لا تمت الى حماية الصناعة بسبب . وقد عدل هذا الرسم بالاتفاق بين البلدين ولمصلحتهما معا . واذا اردنا ان نحصي ما استورده لبنان من الآلات والادوات الصناعية بعد وقوع هذا التعديل لوجدنا حتما

ان لبنان استورد ما يوازي حصته على الاقل من وارد الجمارك .

٦ ــ اما قضية الاجازة المسبقة وفرضها في لبنان على ما يزيد على اربعين صنفا ، فيكفي ان نذكر الحكومة اللبنانية ان الحكومة السورية تقدمت في اوقات متعددة بمشروعات لتحديد الاستيراد والمحافظة على ثروة البلدين فكان نصيب هذه المشاريع السورية الرفض من قبل الجانب اللبناني . وفي وقت لم تكن هذه القضية على بساط البحث ، اصدر وزير الاقتصاد اللبناني قرارا باخضاع بعض الاصناف للاجازة المسبقة لاسباب لبنانية داخلية بحت ، دون البحث مع الحكومة السورية مسبقا في هذا الموضوع والاتفاق معها عليه .

وبالرغم من ان الحكومة السورية لم تدرك اسباب هذه الاجازة المسبقة ، فان هذا التدبير لم ينفذ من حيث النتيجة . ذلك لان دوائر الاقتصاد اللبنانية ثابرت بعد اتخاذ القرار الآنف الذكر على منح الاجازات ، فادخلت الاصناف الخاضعة للاجازة بكميات كبيرة الى البلدين وباجازات لبنانية . ومن السهل اثبات ذلك من احصاءات الجمارك وقيودها .

٧ ــ ان فرض الرسم على السكاكر والشوكولاته وقع في سورية قبل لبنان . وقد فرض هذا الرسم في سورية لان السكاكر المستوردة من الخارج لم تكن لتخضع حتى ذلك التاريخ لرسم السكر الداخلي . ولما كانت هذه البضائع الاجنبية تنافس المصنوعات السكرية الوطنية بصورة غير مشروعة ، فقد قامت الحكومة السورية باصلاح هذا الخلل عن طريق فرض رسم السكر الداخلي على السكاكر المستوردة من الخارج بنسبة كمية السكر الداخلة في السكاكر الاجنبية . ولا شك في ان عملها كان منسجما مع المنطق والعدل والتعهدات الدولية التي قبلتها في مؤتمر التجارة والاستخدام بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية . اما لبنان فقد انفرد بفرض رسم على السكاكر والشوكولاته الاجنبية بشكل مغاير ، رغبة منه في حماية معامل السكاكر والشوكولاته الموجودة في اراضيه .

ومن الحق ان تذكر الحكومة اللبنانية ان الحكومة السورية كانت تطلب دوما توحيد الرسوم الداخلية على البضائع التي تنتقل بين البلدين ، لئلا توجد مزاحمة غير مشروعة في صناعات البلدين تختل معها الوحدة الجمركية . لكن الحكومة اللبنانية كانت تتخذ دوما من طلبات الجانب السوري موقفا سلبيا .

٨ ــ تقول المذكرة اللبنانية في البند التاسع ان الحكومة اللبنانية نفذت اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بامانة . والواقع ان الامور الرئيسية في هذا الاتفاق لم تنفذ . وقد تصدينا الى هذا البحث باسهاب في مذكرتنا الاولى المؤرخة في ١٤ ــ ١ ــ ١٩٥٠ وبسطنا كيف ان الحكومة اللبنانية لم تعمل على توحيد الرسوم الداخلية التي نصت عليها المادة العاشرة من اتفاق ٨ تموز ١٩٥٠ ، وانما عمدت على العكس ، بعد الاتفاق بقليل ، على توسيع التفاوت بين معدلي الرسم على السكر في سورية ولبنان ،

وكيف ان وزارة الاشغال العامة اللبنانية في كتابها المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ورقم ١٤٦٤ / ص وعدت شركة البان اميركان باعفائها من رسوم المالية والبلدية تشجيعا لها على استعمال مطار خلده . وفي ذلك ما يسبب تعطيل مطار المزة وانزال الضرر بالحكومة السورية .

وكذلك اخلال الحكومة اللبنانية بتنفيذ ما ورد في المادة الحادية عشرة التي تقول باتخاذ الحكومتين تدابير مشتركة فعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين وتغاضي الحكومة اللبنانية عن جميع الاقتراحات التي قدمتها الحكومة السورية والخبيران السوري واللبناني لتأمين هذه الغاية .

٩ ـ ان السياسة الزراعية لم ترسمها سورية ولم توضع لمصلحتها وحدها ، بل هي تتناول جميع المحاصيل الزراعية اللبنانية حتى التافه منها. فوضع رسم جمركي قدره (٥٠ ٪) ، مثلا ، على الحمضيات والفواكه التي ينتجها لبنان ، كما وضع على القمح السوري (٥٠ ٪) وكما وضع على القطن السوري « ١١ ٪ » وعلى الارز (١١ ٪) .

١٠ ـ وتورد المذكرة قضية الموظفين السوريين في ادارة الجمارك . ومن الحق ان نذكر ان الهيئة اللبنانية لدى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وافقت بصورة استثنائية ولمرتين فقط على اجراء مسابقات لصغار الموظفين في سورية . وبالرغم من ان هذا الاستثناء انحصر في مرتين فحسب ، الا انه لم يصلح بشكل حسي التفاوت العظيم بين نسبة عدد الموظفين السوريين وبين الموظفين اللبنانيين والمراكز التي يشغلها كل منهم . وامتنعت الحكومة اللبنانية حتى عن تنفيذ الاتفاق الذي قبلت به بتعيين مدير عام سوري للجمارك انصافا لحقوق سورية ، ورفضت جميع المقترحات التي تؤدي الى ازالة الغبن والاجحاف الذي يلحق بسورية من ادارة المصالح المشتركة والجمارك .

وقد كانت الغاية من نكران حق سورية وبقاء هذا الوضع الشاذ ، استئثار لبنان بالحركة التجارية واستعمال الموظفين اللبنانيين الذين يتبوأون الوظائف العالية نفوذهم لقتل التجارة السورية واقامة شتى العراقيل في وجه التجار السوريين . ويكفي ان نورد مثالا واحدا هو رفض مدير الجمرك العام السابق في اواخر ١٩٤٩ تخليص البضائع العائدة لشركة سورية ولتجار سوريين في المراكز السورية والزامهم بتخليصها في مرفأ بيروت ، متذرعا بأوهى الحجج .

١١ ـ وفي الاخير، تتعرض المذكرة الى قضية الاتفاق النقدي مع فرنسا . وقد لا يكون هنا اي مجال لسرد الوقائع الماضية والملابسات التي رافقت هذه القضية ولا الاتفاقات التي تمت بين البلدين على الاشتراك في المفاوضات وتوجيه الخطة . لكن الحكومة السورية تؤكد ان الادعاء بموافقتها على روح الاتفاق النقدي ونصوصه يخالف الواقع وليس هناك ما يؤيده مطلقا .

ولذلك تذكر الحكومة السورية بمرارة انفراد لبنان بتوقيعه ، وقيامه بالغاء قوة الابراء للنقد السوري في لبنان واعطاءه مهلة ثماني ساعات لتبديل الورق السوري الموجود في لبنان واعلان فقدان قيمة الورق السوري بعد تلك المهلة . ومعنى هذا كله ان الحكومة اللبنانية ساهمت حينئذ في عمل يقصد منه القاء الذعر في نفوس حاملي الورق السوري وسلب الثقة من النقد السوري لتخفيف قيمته ، وارغام الحكومة السورية على استئناف المفاوضات مع الجانب الفرنسي . ولو ان الحكومة اللبنانية امتنعت عن تصديق الاتفاق على انفراد ، لتمكن البلدان من الوصول الى شوط اوفق لمصلحتهما ، ولظلت وحدتهما الاقتصادية الفعلية قائمة بينهما كما يدل على ذلك الاتفاق الذي عقدته سورية مؤخرا مع فرانسا واستفاد لبنان من جميع الاحكام التي تفضل شروط الاتفاقية اللبنانية — الفرنسية

ونضيف هنا ان انفراد لبنان في التوقيع على الاتفاقية النقدية لم يكن الوحيد اذ انه انفرد ايضا في توقيع اتفاقية النابلاين ، خلافا لما كان اركان الحكومتين قد اتفقوا عليه .

اما مساعدة الحكومة اللبنانية سورية في الحقل النقدي بقبولها اداء الرسوم الجمركية في الاراضي اللبنانية بالعملة السورية فذلك من حقوق سورية ينشأ عن الوحدة الجمركية بينهما . فليس لهذا التدبير صفة المساعدة ولم يكن له ابد نتيجة فعلية . ذلك لان الرسوم الجمركية لو دفعت في الاراضي اللبنانية باوراق لبنانية فقط ، لكان من حق سورية ان تقبض حصتها ليرات لبنانية . اما التدبير المتخذ فلا يخرج عن قبض حصة سورية بالاوراق السورية واداء هذه الليرات الى الخزينة السورية .»

وقد تم تنفيذ المقررات الخاصة باغلاق الحدود في منتصف الليل ، ونفذ المرسوم الاشتراعي بخصوص الجمارك منذ الصباح اليوم التالي ، وبدأت ترد الي برقيات التأييد لهذا الموقف من جميع الاوساط التجارية والزراعية والصناعية وغيرها ، دون ان يطوف عليهم اشخاص رسميون .

تأييد شامل للاجراءات السورية

وكان هذا التأييد شاملا جميع انحاء البلاد وجميع عناصرها. وكان البشر باديا على الوجوه . وكان الارتياح ناشئا عن فك تلك الشراكة مع لبنان في شؤوننا الجمركية ، التي عادت على البلاد بالخسارة ، وعن الغاء الوساطة التجارية اللبنانية في جميع مستورداتنا من الخارج ، وعن الشعور بضرورة الحيلولة دون مزاحمة الصناعة اللبنانية لصناعتنا المحلية بما كان سيؤدي بها الى التوقف والافلاس . ولمس الجميع ان انفرادنا في شؤوننا

الجمركية سيمكننا من تنفيذ خططنا الاقتصادية والمالية ، فتعيش الزراعة والصناعة والتجارة وتفتح امام الناس ابواب الرزق التي كانت مفاتيحها بيد التجار اللبنانيين الذين استحصلوا على وكالات الشركات العالمية في لبنان وسورية وصاروا يتقاضون العمولات عن كل بضاعة تستوردها سورية .

كما كان الارتياح عظيما من منع سفر السوريين الى لبنان ، حيث ينفقون الاموال الطائلة في مطارح البذخ واللهو او في المصايف، مبتعدين عن اماكن الاصطياف السورية الجميلة . وكان الكثيرون يظهرون اسفهم لعدم لجوء الحكومات السورية السابقة الى اتخاذ هذا الموقف الحاسم من لبنان ، فيتحملون التعسف والاذلال ويضحون بمصالح بلادهم ارضاء لزيد او عمرو من رفقاء الجهاد اللبنانيين .

فما كان من التجار اللبنانيين الا ان شدوا حملاتهم الصحفية على الحكومة السورية ، وبصورة خاصة علي ، واتهموني بانني بموقفي هذا لم اكن الا راغبا في معاكسة رياض الصلح شخصيا ، لضغينة خاصة زعموا انني احملها ضده . وكتبوا ، او بالاحرى استكتبوا بعض الصحف مهددين سورية بان لبنان سوف يرتمي في احضان اسرائيل ، وبان العلاقات الوثقى بينه وبين سورية في الشؤون الوطنية العربية سوف تصاب بازمة يعود ضررها على جميع البلاد العربية ، الى آخر ما هنالك من خزعبلات لا تستند على اساس .

الاجتماع . الى رياض الصلح وبشارة الخوري في بيروت

وجاءني صديق اتصل برياض الصلح وسالني لم لا اجتمع برياض الصلح واقطع الطريق على هذه الدسائس ؟ فاجبته بانني مستعد للحضور الى بيروت للتداول معه في الشؤون التي ستعرض على البحث في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المقرر عقده بعد اسبوع في القاهرة . غير ان السيد الصلح لم يطمئن لحديث الوسيط ، فخابرني بالهاتف مستوضحا . فاكدت له الحديث ، فاظهر ترحيبه بمجيئي الى بيروت . ولربما ظن في قرارة نفسه ان في الامر تراجعا مني ثم ارسل لي البرقية التالية في ٢٢ آذار ١٩٥٠

بمناسبة اجتماع مجلس الجامعة للدول العربية في القاهرة يوم السبت القادم وجريا على القاعدة التي سرنا عليها في التشاور بين الحكومتين قبل كل اجتماع لتوحيد وتوطيد الاتجاه بين البلدين الشقيقين ارجو تشريف دولتكم لبيروت والتفضل

بتعيين الوقت الذي ترتأونه ، والله اسأل ان يوفقنا لما فيه خير البلدين والعرب .

فاجبته بما يلي :

تلقيت برقيتكم واشكركم على دعوتكم الرقيقة للحضور الى بيروت للاجتماع والتشاور بما ذكرتموه بهـا . واني ، اذ اقبل بكل سرور هذه الدعوة وارحب بهذا التشاور تمهيدا لجمع كلمة العرب ووحـدة صفوفهم بظـل جامعة الدول العربية ، اقدم لكم خاص تحياتي .

واتضح لي فيما بعد ان رياضا طلب من الصديق المذكور ان يتدخل في الامر وان يحملني على قبول زيارة بيروت ليستعيد امام الراي العام اللبناني شيئا من مكانته التي انهارت اثر الانفصال . ولم اشأ ضرب رياض الصلح في الصميم وازالة ماله من موقع سام في نظر اللبنانيين ، فقبلت الزيارة . وهكذا جئت بيروت يوم الخميس ولم يدر بيننا اي حديث في الموضوع . وعندما انتهينا من الوليمة دعاني الصلح لزيارة رئيس الجمهورية ، فركبنا السيارة معا . وبدلا من الذهاب راسا الى القصر اشار الصلح علـى السائق بالمرور في طريق الكورنيش . فلما وصلنا الى حيث اقام الافرنسيون موقعا لقواتهم على الشاطىء ، طلب مني ان ننزل من السيارة لنتحدث قليلا . فابتعدنا عن السيارة ووقفنا بين الصخور . وبدأ حديثه سائلا اياي عن القصد في الوحدة الاقتصادية وتفاصيلها وحدودها ، فاجبته بان عبارة الوحدة الاقتصادية مفهومة في حد ذاتها . وقد اوضحنا في مذكرتنا بعض اسسها . لكنه طلب المزيد من التفصيل، فقلت له : «اذا كنتم تقبلون الاساس فالامور التفصيلية تكون مدار بحث بين المندوبين . ولكنكم رفضتم قبول المبدأ ، فلم يعد ثمة مجال للدخول في التفاصيل » . فقال : « اني اخشى ان يؤدي الامـر الـى التجافي في الشؤون السياسية » . فأجبته بأننا متمسكون بضرورة التفاهم والتماسك بين جميع الاقطار العربية ، وبأننا مستعدون للتشاور في جميع الشؤون الطارئة والاخذ بما تقرره اكثرية الدول العربية ، وبانني قدمت الى بيروت خصيصا لكي يعلم الراي العام اللبناني والسوري والعربي اننا وان اختلفنا في الشؤون الاقتصادية فان اتحادنا في الشؤون السياسية العربية وطيد لا يتزعزع . وقلت بأني عازم على البحث معكم بكل نية خالصة مؤكدا ان موقفنا في الشؤون العربية سيبقى كما كان ، منيعا لا تشوبه شائبة .

فلما راى السيد الصلح ان الحديث لن يثمر ، وان محاولته التلويح بتفرق الكلمـــة في الشؤون العربية لم تحدث لدي ما كانت تحدثه لدى غيري من الاثــر ، اقفل الحديث . وعدنا الى السيارة ، فاقلتنا الى الاجتماع مع رئيس الجمهورية .

وكان الشيخ بشارة الخوري على عادته لطيف الاستقبال . وكان حديثه بوجه عام يتعلق بالشؤون التي ستعرض على الجامعة العربيـــة واهمها معاهدة الدفاع المقترح عقدها بين الدول العربية . فكررت له تاكيدي ان موقفنا من الشؤون العربية لا يمكن ان يتبدل، واننا نشعر بضرورة التآزر والتماسك في تلك الامور ، وانني وطيد الاعتقاد انه ورئيس وزرائه لا يتأثرون بما تلوح به بعض الصحف اللبنانية من تأزم الموقف السياسي من جراء فصم الوحدة الجمركية وما حصل من اختلاف في المدة الاخيرة .

فاكد لي الرئيس والصلح ان لبنان سيبقى محتفظا بالعروبة وبالسياسة التي سار عليها منذ ان توليا الحكم في ١٩٤٣ . وانتهى الاجتماع بعد ان لمسنا الموضوع الاقتصادي لمسا بسيطا ، دون ان نتعمق فيه .

وعندما عدت الى دمشق وجدت لدى الاشخـــاص الذين اسرعوا للاجتماع بي تخوفا من ان اكون قد تراجعت كثيرا او قليلا خلال اجتماعـــي مع الرؤساء اللبنانيين . فلما بينت لهم ما دار من حديث وتحققوا من ان الصلح لم يستطع ان يخدعني بمناوراته المعهودة ، ظهرت دلائل البشر على وجوههم وقالوا بان الرئيس الصلح سوف يقوم بمناورة واسعة في القاهرة وسيطلب — على ما سمعوا — تحكيم مجلس الجامعة في الخلاف السوري — اللبناني . فصرحت لهم بان الامر لا يستدعي تدخل الدول العربية ، كما ان مجلس الجامعـــة لا يحـــق لـــه ان يفرض امرا على احدى الدول الاعضاء فيـــه . على انني ، اذا حاول الصلح نقل الخلاف من بيروت ودمشق الى القاهرة ، فسأكتفي ببيان وجهة نظر الحكومة السورية التي يدعمها الشعب ، دون ان اترك مجالا لتوسيع الخلاف ولا الى التدخل فيه .

وكان علي بعد هذا كله ان اتقدم الى مجلس النواب ببيان عما قمنا به . وكنت متأكدا ان النواب بمجموعهم مرتاحون لموقف الحكومة ، لا سيما ان كثيرا منهم ، وخاصة اركان حزب الشعب ، كانوا يطلبون دائما من عدم ارتياحهم الى علاقاتنا مع لبنان على

الشكل الراهن . وقد خطب معظمهم في المجلسين السابقين مظهرا استياءه من غمط حقوق سورية . لكني ، مع تأكدي مما يدور في صدور النواب ، لم اكن اجهل ان موقف نواب حزب الشعب من حكومتي لم يكن موقفا مؤيدا تماما، وانهم ما كانوا ليقبلوا استمرارنا في الحكم لو انهم استطاعوا اسقاطنا وتأليف وزارة من افراد حزبهم ولذلك كنت اخشى ان لا يبدو من مجلس النواب تأييد قاطع لموقفنا من لبنان واحسب للنتائج الف حساب .

وعقدت جلسة المجلس . فأدليت ببيان مختصر طلبت فيه تأليف لجنة خاصة تستمع الى بيان اوفى ثم تقدم للمجلس تقريرا تبحث الامور على ضوئه . فتألفت اللجنة وكان في جملة اعضائها السيد حسن الحكيم ، واحمد شاكر العاص ، وعصام المحايري ، وغيرهم . كما حضرها عدد كبير من النواب ، بحيث كانت الغرفة التي عقد فيها الاجتماع غاصة بالنواب . فبدأ السيد عبد الرحمن العظم وزير المالية بتلاوة المذكرات المتبادلة مع لبنان ، والمرسوم التشريعي بايجاد مديرية عامة للجمارك ، والمقررات المتخذة بشأن منع دخول البضائع عن طريق لبنان ومنع سفر السوريين اليه . واستمر في القراءة واعطاء الايضاحات التفصيلية والفنية مدة ساعة من الزمن . وكان النواب يستمعون الى هذه البيانات دون ان يناقشوها او ان يحركوا ساكنا . فشعرت ان الجو غير الذي كنت ارجوه ، فأخذت زمام البحث وتكلمت في الموضوع من الوجهة العامة وذكرت تطور الامور بيننا وبين لبنان منذ ١٩٤٣ وما كنا نلاقيه من شذوذ ومعاكسات ، وعددت الامور التي كان موقف لبنان فيها متعارضا مع مصلحة سورية ، واظهرت الخسائر التي نتكبدها من هذه الشراكة ، وابنت حالتنا الاقتصادية وما ستؤول اليه من الافلاس اذا استمرت الحال على ما كانت عليه ولم تتخذ التدابير الناجعة لحماية الزراعة والتجارة والصناعة ولحماية نقدنا من التدهور . وظللت اتكلم ما يزيد على الساعتين حتى تصبب وجهي بالعرق . ولكنني لمست ان الجو قد تغير ، اذ بدأ بعض النواب يظهرون تأييدهم ، سواء بالكلام او بهز الراس استحسانا ، وصار بعضهم يطرح علي بعض الاسئلة فاجيب عليها بما لدي . وقلت لهم اخيرا ان الفرصة سانحة الآن لاكمال استقلال سورية وانتزاع مصالحها من انتداب بعض اصحاب المصالح الخاصة من تجار لبنان ولوضع اسس بناء هذا الاستقلال الاقتصادي والمالي على

قاعدة متينة . فان وافقتم على ما قامت به هذه الحكومة انسجمتم مع ما ترونه من ارتياح الشعب السوري ووضعتم اول حجر في هذا البناء . اما اذا لم تفعلوا ذلك ، قضيتم على كل امل بتحقيق هذه الامنية في المستقبل . ذلك لان اللبنانين سوف يزدادون تعسفا اذا تراجعت سورية هذه المرة .

وحذرتهم من العواقب السيئة التي ستواجهها البلاد اذا خالف مجلس النواب راي الشعب . وعند ذلك تحمس بعض النواب وفي مقدمتهم السيد حسن الحكيم وعصام المحايري وغيرهما واندفعوا في تأييد موقف الحكومة معددين بعض النقاط التي لم اذكرها في هذا الصدد . وبعد المداولة قرر المجتمعون الموافقة على ما عملته الحكومة وكلفوا السيدين حسن الحكيم وعصام المحايري بوضع نص التقرير ، كرئيس ومقرر لهذه اللجنة . وعندها ودعت الاعضاء وانسحبت من الجلسة لافسح المجال لهم في وضع التقرير، فوضعوه على الشكل الآتي :

تقرير اللجنة الخاصة التي الفتها الجمعية التأسيسية

اجتمعت اللجنة المؤلفة من ١٥ عضوا والمختصة بدراسة الموقف اللبناني — السوري وما اتخذته الحكومة من تدابير . وبعد الاستماع الى بيان رئيس الوزراء ووزير المال رات ما يلي :

١ — ان الحكومة السورية لم تتدخر طيلة السنوات السبع المنصرمة وسعا في ابداء التسامح وبذل التضحيات وانكار الذات في علاقاتها الاقتصادية مع لبنان الشقيق العزيز سعيا وراء تعاون وثيق دائم في مختلف الميادين وتعزيزا لدولة الحياة الواحدة التي تربط بين البلدين واستبقاءا للهدف القومي الاسمى الذي تسعى سورية جاهدة وراء تحقيقه .

٢ — ان الحكومة السورية طالبت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا منذ ١٩٤٧ بضرورة الاتفاق على سياسة اقتصادية موحدة ، انسجاما مع واقع وحدة الحياة الذي يصل بين البلدين ويربط بين اقتصادياتهما ، ليحل هذا الاتفاق محل الاتفاقات المؤقته القصيرة الامد والمحدودة النطاق والتي كانت في كثير من الحالات عرضة للمخالفة والنقض من الجانب اللبناني ، والخاصة فقط بوحدة النظام الجمركي ، فتقوم بين البلدين وحدة اقتصادية تامة تشمل، مع وحدة النظام الجمركي،وحدة نقدية ووحدة سياسية اقتصادية في التصدير والاستيراد وفي معدلات الرسوم والضرائب تضع حدا للذوبان والافلاس الذي تتعرض له ثروة البلاد العامة تدريجيا .

ولما لم تر الحكومة السورية من الحكومة اللبنانية سوى المماطلة والاهمال لم تجد بدا من مناشدتها لآخر مرة ان تقر مبدأ الوحدة الاقتصادية التامة الاساسي لصيانة مصالح الشعب السوري اللبناني معا وانقاذ ما تبقى من ثروتنا .

٣ ــ ان الحكومة اللبنانية لم تقبل باقتراح الحكومة السورية بانشاء وحدة اقتصادية تامة ووحدة نقدية ، بالاضافة الى وحدة النظام الجمركي ، بل انها نكلت من تنفيذ اتفاق الثامن من تموز ١٩٤٩ ، القاضي بوجوب سعيها لاقامة الوحدة النقدية بين البلدين . وبذلك اوصدت باب المفاوضة وضربت عرض الحائط بمصالح المنتجين من زراع وصناع في البلدين معا ، فحملت الحكومة السورية على اتباع السياسة التي تكفل المصلحة العامة وتحفظ للبلاد ثروتها القومية .

٤ ــ لقد اجمع كافة رجال الاقتصاد ، حين رجعت الحكومة الى رأيهم ، على ان وحدة النظام الجمركي وما ينفذ عنها من حرية النقد ، دون الوحدة الاقتصادية التامة ، هي التي ادت الى تضرر الاقتصاد السوري وتبدد الثروة العامة . ذلك ان حرية النقد فتحت لتجار لبنان مجالا لتصدير المنتوجات السورية حتى التي تحرص الحكومة السورية على منع تصديرها ، بان اخذوا يشترونها من السوريين بالعملة المحلية وينقلونها الى لبنان ، ومن ثم يبيعونها الى الخارج بالعملة الاجنبية .

ولما كان باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه في لبنان ، فان هؤلاء التجار كانوا يستوردون البضائع الاجنبية ، خاصة الكمالية منها ، بالعملة الصعبة التي جاءتهم اكثريتها عن طريق تصديرهم المحصولات السورية ، ثم يبيعون هذه البضائع الى التجار السوريين بالعملة اللبنانية بعد ان اصطنعوا لها فرقا بالنسبة للنقد السوري يتراوح بين الخمسة والعشرة بالمئة واكثر ، دون ان تستطيع الحكومة السورية الحؤول دون اغراق اسواقنا في هذه البضائع الكمالية لقيام الوحدة والنظام الجمركي وما ينتج عنه من حرية النقل .

وكذلك فان عدم قيام وحدة اقتصادية فسحت في المجال للتفاوت في معدلات الضرائب والرسوم المطروحة على بعض البضائع في البلدين ، مما ادى الى فتح باب التهريب من لبنان الى سورية والى اغراء بعض التجار السوريين بنقل معاملهم ورؤوس اموالهم الى لبنان ، الامر الذي اثر على البلاد تأثيرا سيئا للغاية . فعدا الذوبان الذي تعرضت له ثروة البلاد بالتدريج ، نظرا لسياسة الباب المفتوح في الاستيراد دون ان يقابله تصدير مماثل ، فقد ضعفت الصناعات الناشئة التي انفق عليها السوريون عشرات الملايين من الليرات لعدم امكان حمايتها ، مما ادى الى بطالة مخيفة بدأت تظهر طلائعها في دمشق وحمص وحلب وغيرها من المدن السورية. لهذا كله اجمع راى رجال الاقتصاد والاعمال على ان واجب الحكومة اليوم هو تحكيم العقل والمنطق والتذرع بالارتام وتأمين المصلحة القومية العليا دون التأثر باي شيء آخر . فاذا ما عجزت الحكومة السورية عن العمل بمصلحة البلدين الواحدة ، فلا اقل من ان تهتم بالعمل على صيانة مصلحتها هي .

وبذلك فقط يتأتى لسوريـــــة حماية اقتصادياتها وضمان نقدها وحفظ ثروتها بعد ان بقيت طيلة سنوات سبع موضع استغلال بعض الفئات في لبنان ، بحيث ، انها هي تزرع وتصنع وتعمل بينما تجني هذه الفئات ثمرة اتعابها مع تحميلها للبلاد أوسع الاضرار .

● ـ ان اكثرية اللجنة ترى ، والالم يحز في نفسها ، ان الحكومــة السوريــة محقة في اتخاذها التدابير التي اتخذتها بعد ان عملت حكومة لبنان على قطع العلاقات الاقتصادية بيدها . وهي توصي الجمعية التأسيسية باقرار التدابير والخطوات التي اتخذتها وتتخذها الحكومة ، كما انها ترجو من الجمعية التأسيسية ، الى جانب ذلك ، ان تقر وتبلغ الحكومة التوجيهات التالية :

أ) اتخاذ سياسة اقتصادية مستقلة مدروسة تعتمد تنمية ومضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي السوري وصيانته .

ب) مكافحة الاحتكار ومحاربـــة رفع الاسعار عن طريق الرقابـــة الحازمة والاشراف المنظم .

جـ) تغطية النقد السوري بنسبة كافية من الذهب والعملة الصعبة مع دعمه بزيادة في الانتاج تضمن له المكانة والثبات في التعامل .

د) المسارعة الى عقد اتفاقات تجارية مع كافة الدول بصورة عامة والدول العربية خاصة ، على اساس تبادل المصالح ، بحيث تضمن تصدير الفـــائض من الانتاج الزراعي والصناعي واستيراد المواد والحاجات الضرورية لتنمية الانتاج وتقويته .

هـ) اقامة العلاقات الاقتصادية مع لبنان على الاسس التي تكفل مصالح الشعب هنا وهناك لا مصالح فئات المستوردين والتجار فقط .

و) ولما كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها تهدف الى الوحدة الاقتصادية العربية في مختلف الميادين والحقول وترحب بكل تعامل بـين الآنفة الذكر ، فان اللجنة توصي بعدم العودة الى التعامل مع لبنان كما في السابق ، الا بعد اقرار الوحدة الاقتصادية التامة واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها . وترى اللجنة في الحالة هذه تسجيل الاتفاق الجديد المبني على هذا الاساس لدى جامعة الدول العربية حتى لا يكون عرضة للتأويل والنقد .

وقد خالف هذا القرار السيد جلال السيد وحده .

وعندما تلـي هذا التقريـر في مجلس النواب لم يعترض عليه سوى السيدين حسنـي البرازي وجلال السيـد . وقرر المجلس الموافقة عليه باجماع بقية النواب الحاضرين .

وبينما كان مجلس النـواب يقـرر هذه القرارات اجتمـع في

طرابلس بلبنان فريق من التجار والزراع واتخذوا القرار الآتي :

عقدت هذه الجمعية اجتماعا حضره اكثر من خمسين ممثلا لجميع الهيئات الاقتصادية والمالية والملاكين والصناعين والتجار والمزارعين والمهن الحرة لدراسة الاوضاع الناشئة عن الانفصال الاقتصادي بين سورية ولبنان واقرت بالاجماع :

١ ـ تفضيل الوحدة الاقتصادية والجمركية التامة على كل انفصال .

٢ ـ اعتبار الحكومتين مشتركتان في تبعات القطيعة .

٣ ـ وجوب وضع حلول معقولة على اساس تحقيق وصيانة مصالح سورية ولبنان الجوهرية .

٤ ـ ان تجار بيروت وهيئاتها يفرضون ارادتهم على الحكومة اللبنانية لمصلحة خاصة بهم وهي ترمي الى ابقاء باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه ، وهذا يضر بلبنان وسورية معا .

٥ ـ اطلاق الاستيراد غير ملائم للبنان وخاصة لطرابلس والشمال .

٦ ـ تجارة طرابلس وصناعتها ومواردها الزراعية هي ضحية سيطرة بيروت وتجارتها ..

٧ ـ القطيعة تضر بمصلحة سورية ولبنان وتؤثر في بيروت في المستقبل اكثر من طرابلس ، حتى على التجار المستوردين في بيروت .

٨ ـ القطيعة لها اسباب سياسية خفية والواجب يقضي ببحث مسألتي الوحدة الاقتصادية والقطيعة في معزل عن كل تأثير سياسي .

٩ ـ ثروة طرابلس الاساسية هي زراعتها ومواردها ثم تجارتها وصناعتها ، والقطيعة تقضي على طرابلس قضاء مبرما وعلى ثروتها ومواردها كافة .

١٠ ـ مركزية بيروت المسيطرة واستئثار تجار ومتولي بيروت بكل شيء هو السبب في طلب سورية الانفصال والقطيعة .

محاولات رياض الصلح للعودة الى الوحدة الجمركية

وكان السيد رياض الصلح اوفد رئيس غرفة التجارة في بيروت وبعض الشخصيات الاخرى للحضور الى دمشق والسعي لدى الاوساط النيابية لحملها على عدم الموافقة على اعمال الحكومة السورية . كما انه بذل ما في يده من وسائل اخرى في هذا السبيل. لكن مساعيه هذه باءت كلها بالخسران ، ولم ينجح الا بحمل بعض رفاقه من الزعماء السياسيين المنتمين للحزب الوطني على الوقوف موقفا معارضا للحكومة . فادلى السيد لطفي الحفار بتصريح لاحدى الجرائد معارضا الانفصال الجمركي عن لبنان ، كما ايده

من القاهرة رئيس الجمهورية السابق السيد شكري القوتلي . على ان هذين البيانين لم يلقيا لدى الاوساط الا الاستنكار ولم يؤديا الا الى نتيجة واحدة وهي ان الاوساط التجارية والصناعية التي كانت تعطف على السيدين المشار اليهما انفضت عنهما ولم تعد تعطف عليها .

وفي يوم ٢٣ آذار توجهت الى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية . وكان الوفد السوري مؤلفا برئاستي ومن الوزيرين السيدين معروف الدواليبي وفيضي الاتاسي . ولم يكن رئيس الجمهورية واعضاء حزب الشعب راضين عن اشتراك المشار اليهما في الوفد . ولكنني تمسكت بضرورة وجودهما ، لان الاول مدعو للبحث مع الحكومة المصرية بشأن المعاهدة التجارية ولان الثاني يحسن صناعة الكلام ، وهي مزية حسبتها لازمة في اجتماعات القاهرة .

وهنا لا استطيع كبح جماح رغبتي في ذكر امرين ، اولهما هو ان الدواليبي انتهز فرصة وجوده في العاصمة المصرية فادلى لاحدى الصحف ببيان كان له دوي غير منتظر . اذ قال انه يفضل ان تصبح سورية جمهورية سوفيتية على ان تصبح لقمة لليهود . وسترد فيما بعد تفاصيل الحادث ونتائجه . اما الامر الثاني فهو ان السيد فيضي الاتاسي ، الذي كان شديد الرغبة في السفر الى القاهرة فنزلت عند طلبه واصطحبته هذه المرة ، حقد عليَّ لانني لم آخذه معي في المرة اللاحقة . فانتهز فرصة سفري من القاهرة الى الرياض للاجتماع بعاهل المملكة السعودية ولمباحثته في شؤون سياسية هامة ، وبعث الي باستقالته مكتوبة بأسلوبه الخاص المزوق بالتعابير والجمل التي يفتش عنها في كتب الاولين ليستعملها في طعن رفاقه في ظهورهم عندما يريد ايذاءهم . ولا يزال الناس في دمشق يذكرون عبارته « الدلج والملج » التي ضمنها كتاب استقالته هذا ، حاسبا انها ستهز اركان الوزارة ولكنها لم تلق من الناس الا السخرية والضحك . وبالاسلوب نفسه اراد فيما بعد طعن رئيسه حسن الحكيم فادلى للصحف ببيان قال فيه ، لمناسبة تصريح رئيسه بشأن الدفاع المشترك ، ان « بيان رئيس الوزارة لا هو حسن ولا هو حكيم » وظن بذلك انه يقتل رئيسه . لكن رئيسه بقي حيا يسعى ولم يجن هو الا اشمئزاز الناس من موقف وزير تجاه رئيسه على هذا الشكل . ويغلب الظن انه في الحالتين كان مدفوعا من قبل العقيد

الشيشكلي الذي كان دابه عرقلة اعمال الوزارات المتعاقبة واسقاطها حتى يستتب له الامر في النهاية . على ان السيد الاتاسي لم ينل من الاجر على هذا التآمر سوى الحلول ضيفا في سجن المزة فيما بعد ، عندما بدأ يستعمل بحق الشيشكلي ذلك الاسلوب الكتابي المعهود .

وكنت قبل سفري الى القاهرة اوعزت بجمع جميع الوثائق المتعلقة بعلاقاتنا مع لبنان منذ ١٩٤٣ ، فأصدرتها وزارة الخارجية السورية في كتاب اخضر اصطحبت منه بضع مئات من النسخ لتوزيعها في القاهرة . وكانت الحكومة اللبنانية اصدرت كتابا ابيض تضمن اكثر الوثائق التي نشرناها في كتابنا الاخضر .

وعندما وصل رياض الصلح الى القاهرة بدأ يسعى لدى الوفود العربية لحملها على التدخل في الخلاف السوري ـ اللبناني . وحمل بعض الصحف على الكتابة في الموضوع ، وبخاصة جريدة الاهرام التي كانت تتبنى اية دعاية لقاء منافع معلومة . وصار السيد الصلح يحمل عليّ في الاجتماعات التي كان يعقدها مع الجالية اللبنانية بحضور فريق من كبار المصريين . وكانت دعايته ترتكز على ان السوريين غير مرتاحين الى الانفصال الجمركي الذي حصل بين سورية ولبنان ، مستندا في ذلك الى موقف القوتلي والحفار ومردم المناوىء لخطتي . وظل يعمل في هذا الحقل حتى توصل الى ايجاد قليل من الشك في نفوس اعضاء الوفود العربية . وكنت اجيب على تصريحاته ببيانات وافية موضحا الحقيقة كما هي . ووصلت الى دمشق انباء مساعي رياض الصلح في القاهرة ، فتداول اصحاب العلاقة في الامر وقرروا لزوم دعم موقفي واظهار مساندتهم . فأخذوا يمطرون الوفود العربية والصحف المصرية بسيل من البرقيات محتجين على موقف رياض الصلح ومؤيدين سياستي وخطتي ، فكان لهذه البرقيات الاثر المحمود . اذ اتضح اني مدعوم من قبل جميع الهيئات الاقتصادية خلافا لما كان يدعيه الصلح ، يسانده في ذلك الاقطاب السوريون الثلاثة المذكورون فيما سبق .

ورغم التوسلات التي قام بها رياض الصلح لحمل الوفود العربية على التدخل في هذا الموضوع ، فان النحاس باشا رئيس الوفد المصري ، وتوفيق السويدي باشا رئيس الوفد العراقي ، لم يقبلا بالتدخل ولم يبحثا معي في الموضوع البتة . غير ان الامير فيصل السعود رئيس الوفد السعودي طلب الي بواسطة الشيخ يوسف ياسين ، ان يجتمع بي ليطلع على رأيي في الموضوع ، فأجبته

بالموافقة . فدعانا الشيخ يوسف ياسين لتناول الشاي في داره . فلما دخلتها وجدت رياض الصلح وحبيب ابي شهلا قد حضرا قبلي ، فادركت انها خطة مقصودة وضعت بالاتفاق بينهما وبين الشيخ يوسف ياسين . ولم يكن بوسعي ان انسحب من الاجتماع احتراماً للامير فيصل . وبدأ المشار اليه حديثه بالاعراب عما يكنه وابوه الملك عبد العزيز من المحبة لسورية ولبنان ، وكم يتمنيان ان لا يحصل بينهما ما يكدر صفو العلاقات الطيبة . ثم بدأ الصلح كلامه الذي لم يخرج كعادته عن دائرة العروبة وضرورة تآزر الدول العربية بعضها مع بعض . فاجبته باننا لسنا في صدد العروبة ولا نحن بحاجة لتلقي الدروس والعظات فيما يجب عمله للحفاظ على قوة العرب ومستقبلهم ، بل نحن في صدد علاقات مالية واقتصادية اردنا جعلها موحدة بيننا وبينكم فرفضتم واشترتم علينا باتخاذ ما نراه لازما لحفظ متانة نقدنا . وبدأت اسرد للامير فيصل تفاصيل الخلاف بيننا وكيف ان لبنان يقف منا موقفا معاكسا لمصالحنا الاقتصادية والمالية وانه يرفض الوحدة الاقتصادية من الاساس . واضفت الى ذلك انه يجب ان يمر الوقت الكافي ليتحقق كل من لبنان وسورية اذا كانت مصلحتهما في استمرار الانفصال ام في الوحدة الاقتصادية ، وعند ذلك ، وعلى ضوء هذه التجربة ، يستطيع كل من الجانبين ان يتميز النافع من الضار ، والخير من الشر ، واكدت للحاضرين بحزم ان سورية لا يمكن ان تقبل بالعودة الى الحالة السابقة على اي وجه ، وان ليس امامنا سوى انتظار نتائج هذه التجربة التي هي وحدها تملي على كل فريق الخطة التي يستحسن اتباعها في مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الفريق الاخر . وهكذا افسدت على رياض الصلح محاولته اعادة المياه الى مجاريها ، او بالاحرى الى مجاري لبنان . وانهى الامير فيصل البحث بخاتمة لطيفة تمنى فيها الخير لسورية ولبنان . ولم يفاتحني بعد ذلك بالموضوع اطلاقا .

ولما عدت الى دمشق مع الوفد السوري كان في استقبالنا في مطار المزة عدد غفير من الشخصيات السياسية والاقتصادية . ثم اقامت الهيئات الاقتصادية وليمة اعرب فيها الخطباء عن اغتباطهم بموقف الحكومة ، طالبين اليها الاستمرار على هذه الخطة الحكيمة .

وفي المرة الثانية التي توجهت فيها الى القاهرة لحضور اجتماع اللجنة السياسية ، عاد رياض الصلح الى بحث الموضوع طالبا انهاء القطيعة بشكل ما ، فاجبته باننا لم نقصد بالوضع الحاضر

الى الاضرار بمصالح بلدينا نكاية وعدوانا ، وباننا اذا كنا انهينا الوحدة الجمركية فليس لدينا مانع من تبادل بعض المنتجات المحلية من زراعية وصناعية بما يعود على البلدين بالنفع المتبادل ، وبأنني اوافق على الدخول في البحث مع لبنان لعقد معاهدة تجارية تحدد فيها الاصناف التي يسمح للبنانيين والسوريين تصديرها بالتقابل ، شرط ان تكون من المنتجات او المصنوعات المحلية وان تحدد الرسوم الجمركية عليها او تعفى اطلاقا من تلك الرسوم . فانبسطت اسارير الصلح وشكرني على هذا الموقف وقال انه فور رجوعه الى بيروت سيعمل على تسمية اعضاء الوفد لوضع نصوص الاتفاقية ، فاجبته باني فاعل ذلك ايضا .

لكنه ما ان وصل الى بيروت واطلع على الاخبار المتسربة من دمشق بقرب حصول ازمة وزارية قد تؤدي الى انسحابي من رئاسة الحكومة ، حتى استبشر خيرا وامل بأن يكون خلفي اكثر مني تقبلا لاقواله ومساعيه . وعندما وصلت الى بيروت في طريق عودتي الى دمشق واجتمعت اليه بحضور رئيس الجمهورية وسألته عن الموعد الذي يختاره لاجتماع وفدي المفاوضة لعقد المعاهدة التجارية ، ظهرت عليه امارات الرغبة في ابعاد الموعد وقال انه لم ينته بعد من دراسة اسس المفاوضات ، وانه سيتصل بي في المستقبل لتحديد الموعد . فادركت سبب عدم استعجاله ، بينما كان في القاهرة راغبا في المباشرة فورا . فقلت له ان لا بأس من التريث ، ولمحت بأسلوب ناعم الى استحالة اقدام اية حكومة سورية على العودة الى الوحدة الجمركية في الحاضر او المستقبل .

ناظم القدسي يترأس الحكومة السورية ويبدأ بالتفاوض مع لبنان

وجرت استقالتي من رئاسة الحكومة وتعيين السيد ناظم القدسي محلي في اوائل شهر حزيران . وبدأت المباحثات بين الحكومتين لاول مرة في اجتماع عقد في بلودان في الخامس والعشرين من ذلك الشهر . وكان السيد حسن جبارة وزير المالية يمثل الجانب السوري والسيد فيليب تقلا يمثل الجانب اللبناني . واستمرت هذه المفاوضات الى ان انتهت بوضع اتفاقية ظلت نافذة الى حين عقد اتفاق جديد في ٢٨ ــ ٢ ــ ١٩٥٢ . والنقاط ذات الشأن التي تجدر الاشارة اليها من تلك الاتفاقية هي :

١ ــ ابقاء الانفصال الجمركي بين البلدين .

٢ ــ الاخفاق في الوصول الى اتفاق على وحدة اقتصادية كاملة .

٣ — اغفال ذكر اي شيء يتعلق بالنقد السوري .
٤ — اعفاء المحاصيل الزراعية من الرسوم الجمركية .
٥ — خفض الرسوم الجمركية عن بعض اصناف من المصنوعات المحلية .
٦ — منع استيراد البضائع الاجنبية الموجودة في البلدين .
٧ — اغفال قضية اباحة سفر السوريين الى لبنان .

ولا شك في انني لو توليت البحث مع لبنان لما كنت قبلت غير ما قبله المفاوض السوري ، ولما كانت نتائج المفاوضات لتختلف كثيرا عما وصلت اليه . وقد جنى اصحاب الزراعة في البلدين فائدة كلية من تصدير محصولاتهم بدون رسم جمركي . وبيعت في لبنان كميات كبيرة من القطن والقمح والشعير وغيرها ، كما استوردت سورية كمية من الخضر والفواكه اللبنانية .

واثبتت الاحصاءات الجمركية لعام ١٩٥٠ — فيما عدا المدة الاولى من السنة حتى ١٤ آذار — ان مجموع قيمة مستوردات سورية من البلدان الاجنبية — بما فيها لبنان — بلغت نحو (٢.٣) ملايين ليرة سورية . ولم تكن الاتفاقية المعقودة بين سورية ولبنان المذكورة اعلاه لترضي اللبنانيين ارضاءا كاملا ، اذ ان الامور التي كانت مدار اهتمامهم هي :

١ — الغاء منع سفر السوريين الى لبنان .
٢ — السماح بدخول البضائع الاجنبية الى سورية عن طريق لبنان .
٣ — قضية الترانزيت .
٤ — حرية نقل الاموال بين البلدين .
٥ — السماح التجار اللبنانيين بان يزاولوا اعمالهم في سورية .
٦ — رجوع سورية عن حصرها وكالات الشركات الاجنبية بالسوريين دون اللبنانيين .

فالامر الاول ، وهو حرية سفر السوريين الى لبنان ، كان من المطالب الرئيسية التي لا تزال تتشبث بها الحكومات اللبنانية ، اذ انها تعلم ان اطلاق حرية السفر تعود على لبنان بمبالغ لا تقل عن خمسين مليون ليرة ينفقها السوريون سنويا في لبنان ، سواء في النزهة او في الاصطياف او في الانفاق بطرق اخرى . ولا غرابة في هذه التشبثات ، فلبنان ذو الانتاج المحلي المحدود يعتمد في اقتصاده

العام على ما ينفقه الاجنبي في اراضيه ، وعلى تجارة الوساطة ، فيشتري البضائع من البلاد الاجنبية ليبيعها من سورية ومن بعض الدول العربية المجاورة ، كما انه يشتري من سورية اكثر انتاجها ويصدره الى الخارج فيربح في هذه العمليات ما لا يقل عن عشرة بالمئة من ثمن البضائع .

ومنع السفر لم يحرم لبنان مما ينفقه السوريون فحسب ، بل ادى الى عزوف التاجر السوري عن ارتياد بيروت لشراء البضائع التي يبيعها بدوره في سورية ، وجنوحه الى الاتصال مباشرة بالمصدر الاجنبي فيستورد حاجته منه بدون وساطة التاجر اللبناني . كما ان اقامة الحدود بين البلدين واضطرار التاجر اللبناني الى دفع رسوم جمركية عند ادخال بضاعته الى سورية ، بالاضافة الى ما يكون قد دفعه من الرسوم عند دخول هذه البضاعة الى مرفأ بيروت ، قد حال دون انتفاعه من اجور الوساطة (كمسيون) . ولئن نجنحت الحكومة اللبنانية الى تلافي الامر بالغاء الرسوم الجمركية عن البضائع المعاد تصديرها الى سورية ، فان هذا التدبير لم يعط اية نتيجة . اذ ان سورية منعت دخول البضائع الاجنبية الواصلة الى لبنان واشترطت وصولها راسا الى سورية ، اما عن طريق مرفأ اللاذقية او بالترانزيت المباشر عن طريق لبنان .

اما موقف سورية من التجار اللبنانيين الذين كانوا يتعاطون التجارة في سورية ، ومعظمهم كان حائزا على وكالات الشركات الاجنبية لسورية ولبنان ، فقد اصدرت الحكومة السورية قرارات عديدة قيدت تعاطي الاجانب التجارة في سورية بقيود ثقيلة وحصرت الوكالات بالسوريين واشترطت في الشركات المساهمة ان يكون اصحابها كلهم سوريون او اكثريتهم على الاقل .

واما قضية الترانزيت ، فتتلخص في ان السيارات اللبنانية كانت مستأثرة بنقل البضائع بين لبنان وشرق الاردن عن طريق دمشق . وكانت تحمل في طريق عودتها بضاعة من دمشق الى لبنان ، بينما كانت السيارات السورية لا تستطيع القيام بذلك بسبب منع حكومة لبنان اياها من التحميل في بيروت . وهذا ما حدا بالحكومة السورية على منع السيارات اللبنانية من تحميل البضائع من دمشق الى بيروت في طريق عودتها من عمان . وهي لم تخالف بذلك شروط الترانزيت الدولي . وكان لبنان يطلب من سورية الغاء هذا المنع والسماح للسيارات اللبنانية بنقل ما تريد من دمشق الى

بيروت في حرية كاملة ، دون النظر الى مصلحة اصحاب السيارات السورية التي كانت تتضرر من هذه المزاحمة . واغرب ما في الامر ان تلك السيارات اللبنانية كانت تتزود بالبنزين في بيروت وفي عمان وتمر عبر الاراضي السورية وتستعمل طرقاتها دون ان تدفع اي رسم . وكنا اذا اقترحنا ان تتزود هذه السيارات بالبنزين في دمشق لتشترك فيما تستوفيه الحكومة السورية من الرسوم الموضوعة على البنزين ، رفضت الحكومة اللبنانية ذلك .

واما حرية نقل الاموال بين البلدين ، فمطالبة لبنان بها ناشئة عن القرارات التي كنا قد اتخذناها او فرضناها على مصدري بعض المنتوجات الزراعية ، كالقمح والقطن وبعض المصنوعات المحلية ، وهي ان يحتفظوا في المصرف بالقطع النادر الذي يحصلون عليه ثمنا لتلك الصادرات ، فلا يبيعونه الا للمستوردين السوريين الحاصلين على اجازة استيراد . وكان التجار اللبنانيون يريدون ان يتصرفوا بتلك العملات الاجنبية في حرية كاملة .

تلك هي النقاط التي ما زال الخلاف قائما بشأنها منذ ١٩٥٠ حتى الآن ، والتي ما فتىء الجانب اللبناني يحاول معالجتها لصالحه دون ان يتوصل الى بغيته .

عودتي الى رئاسة الحكومة واستئناف المفاوضات مع لبنان

وعندما عدت الى رئاسة الحكومة في اواخر شهر آذار ١٩٥١ طلب الي السيد حسين العويني ، الذي كان خلف رياض الصلح في رئاسة الوزارة ، ان نعاود البحث سعيا لايجاد حل للخلاف القائم . وتجاه اصراره ، رغم ما صارحته به بانني لا اجد سبيلا لتغيير الوضع الحاضر ، فقد عقدت اجتماعات عديدة في دمشق وبيروت تبودلت فيها اطيب عبارات المجاملة ، الا اننا لم نصل الى اي اتفاق ، الا في قضية الترانزيت ، حيث قبلنا بعض التسهيلات . ولم اخف عن السيد العويني اننا مختلفون في المبادىء الاساسية ، فكيف يمكن الاتفاق على التفاصيل ؟ وعددت له الاسس التي لا تقبل اي حكومة سورية الابتعاد عنها وهي :

١ ــ السياسة الاقتصادية الموجهة المبنية على تحديد انواع البضائع غير الضرورية وفرض رسوم جمركية مرتفعة عليها ، وعلى منع استيراد البضائع التي تصنع المصانع السورية المقدار الكافي منها ، وتنشيط التجارة السورية وتوجيهها الى الاستيراد والتصدير مباشرة من الخارج واليه ، وحماية الزراعة وزيادة الاراضي المزروعة . وكانت هذه السياسة مخالفة لمبدأ الباب المفتوح الذي

كان ينادي به تجار بيروت .

٢ ــ حماية النقد السوري وتعزيزه ومنع السوريين من انفاق اموالهم جزافا في لبنان ، وتأمين القطع النادر اللازم لتسديد اثمان مستورداتنا .. وكانت هذه النقطة ايضا غير منسجمة مع رغبات لبنان .

وكان السيد حسين العويني شديد التفاؤل في الوصول معي الى اتفاق كلي او جزئي على الاقل . وكان يعول على الصلات الطيبة التي كانت تربطني به وعلى مقدرته في المساومات التجارية لتحقيق هدفه . وكان يتمنى انهاء عهد الحكومة المؤقتة التي يراسها للاشراف على الانتخابات النيابية ، باتفاق مع سورية يكلل به رئاسته ، فضلا عن تتويجها بحسن ادارته تلك الانتخابات . وكنت ، بالفعل ، تواقا الى الاتفاق معه لو انه لم يتخذ الموقف السلبي في الاسس التي لم نكن لنستطيع التزحزح عنها . وهكذا اثبتت هذه المحاولة ان الشيخ بشارة الخوري واصدقاءه كبار تجار بيروت اخضعوا حسين العويني كما اخضعوا رياض الصلح قبله . ولم يقدر للعويني الافلات من نفوذهم وتسلطهم .

وعندما استقال العويني وتولى السيد عبد الله اليافي رئاسة الوزارة طلب مني استئناف الابحاث ؛ فاجبت الوسيط بان الصداقة القديمة التي تربطني باليافي والقرابة الموجودة بيننا ــ اذ انه متزوج من احدى بنات عمي ــ تجعلاني ارجح عدم استئناف المفاوضات في صورة رسمية خشية ان تعتريه غصة اذا ما ادت ايضا الى الفشل ، وبانني افضل ان اجتمع به في صورة غير رسمية ، حتى اذا وجدنا سبيلا للتفاهم ، جعلنا المفاوضات عندئذ رسمية وعلنية . وانتهزت فرصة عودتي من اللاذقية ، بعد انتهاء فرصة عيد الفطر ، وزرته في داره في بحمدون وبينت له وجهات النظر المختلفة وقلت له اننا لم نتمكن حتى الآن ولن نتمكن في المستقبل من الوصول الى اتفاق الا حول مسالة المنتوجات الزراعية ، فلنعتمد على انهائها وابرام اتفاق بشأنها ، ولنترك بقية الامور المختلف عليها الى فرصة اخرى . وبعد البحث طويلا ، اتفقنا على زيارة رئيس الجمهورية اللبنانية ، وكان مصطافا في عاليه ، فاذا قبل باقتراحي عملنا به . لكن الشيخ بشارة الخوري فاجأنا برفض شديد وقال : « اما اتفاق كامل في جميع الامور ، واما اختلاف في جميعها . ولا اقبل بحل وسط بشأن المنتوجات الزراعية » . فخرجنا من لدنه غير مرتاحين .

فقلت لليافي : « ما موقفك الآن ؟ » فاجاب : « ماذا تريد مني ان اعمل والرئيس معارض ؟ » فضممت اليافي الى زمرة سلفيه الصلح والعويني .

وخلال ذلك الاجتماع ، فاجأني الشيخ بشارة الخوري بسؤال عما اذا كنا نوافق على تبادل التمثيل السياسي بين سورية ولبنان ، فاجبته بان ذلك يفسر فورا بالعدول نهائيا عن الوحدة الاقتصادية او الوحدة الجمركية ، فهل تقصدون ذلك ؟ فنفى هذا القصد واضاف ان وجود ممثلين في البلدين يسهل تبادل الراي والمذاكرة . فقلت له : « اذا كانت هذه هي الغاية فحسب ، فبيروت ليست بعيدة عن دمشق ويستطيع اي منا ان ينتقل بينهما باقل من ساعتين ، عدا عن ان الهاتف يؤمن هذه الاتصالات بسهولة . اما اذا كنتم تريدون بذلك اثبات استقلال لبنان وان تعامله مع سورية هو مماثل لتعامله مع سائر الدول الاجنبية ، فذلك شيء آخر ! » فاجاب الرئيس : « ان العرف الدولي يقضي بايجاد تمثيل سياسي بين البلاد ذات العلاقات المشتركة ، فاي مانع يحول دون تحقيق ذلك بيننا ؟ » فقلت له : « لقد مر على استقلال لبنان وسورية ما يقارب سبعة اعوام ، اي منذ استلمتم فخامتكم الحكم في لبنان ، وليس بيننا تمثيل سياسي . وقد تضامنا في الشؤون السياسية ولم نحتج الى ممثلين دبلوماسيين ، فما الداعي لتغيير الوضع الراهن الآن ؟ »

فاصر الرئيس على رايه ، ولم اتمكن من اقناعه بالعدول عن تلك الفكرة . فختمت البحث واعدا بأن انقل الى زملائي اعضاء الحكومة السورية هذه الرغبة .

اما السيد عبد الله اليافي فلم يشترك في الحديث اطلاقا . ولم ادر اذا كان موقفه ناشئا عن عدم ارتياحه لاقتراح رئيس الجمهورية ، او انه كان مكتفيا بما يسرده المشار اليه . ومهما كان الامر فاني قلت بعد خروجنا من هذه المقابلة للسيد اليافي : « انك عزيز علي ولا اريد لك ان تتقدم حكومتك بهذا الاقتراح ! » فسكت اليافي وافترقنا .

وعندما عرضت على مجلس الوزراء راي رئيس الجمهورية اللبنانية اجمع الوزراء على ان البلاد لا ترتاح الى ايجاد التمثيل السياسي بين البلدين ، فقررنا عدم الجواب . وبقيت هذه القضية سادرة في الظلمات . واستمرت المباحثات بعد ذلك بين لبنان وسورية

الى ان عقد اتفاق جديد بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٢ واليكم خلاصته :

الانتاج الزراعي والحيواني : ١ — تسمح الحكومتان باستيراد او تصدير المنتوجات الزراعية والحيوانات ذات المنشأ المحلي بين بلديهما معفاة من الرسوم الجمركية واجازات الاستيراد او التصدير ، باستثناء بعض الاصناف المذكورة في الجدول الملحق .

٢ — يفرض بالاتفاق حد ادنى موحد من التعرفات الجمركية في سورية ولبنان على ما يستورد من غير بلديهما من المنتوجات الزراعية ، باستثناء القمح والدقيق وما يستورد من المملكة الاردنية الهاشمية .

الانتاج الصناعي : يسمح للبلدين باستيراد وتصدير المصنوعات المحلية وفقا للشروط التالية :

١ — تعفى المصنوعات المحلية المدرجة في الجدول رقم / ٢ / من الرسوم الجمركية ويفرض على مثيلها المستورد من الخارج حد ادنى موحد من التعرفات الجمركية (ويتضمن هذا الجدول : محضرات الخضر ، والنباتات ، والزجاج ، ومصنوعات الخشب والموزاييك ، والجوارب ، والسكاكر ، وغيرها .)

٢ — تخضع المصنوعات المذكورة في الجدول رقم / ٣ / الى تعرفة جمركية مخفضة بنسبة الثلثين (يدخل ضمن هذا الجدول : المعاجين الغذائية ، والجوارب النسائية ، والبيرة ، والشوكلاته ، والبسكويت ، وغزل الحرير الطبيعي ، والمفروشات الخشبية ، والشمينتو ، والصابون ، والمرايا ، والجلود ، وغيرها .)

٣ — تخضع المصنوعات الاخرى التي لا تقل نسبة المواد الاولية واليد العاملة فيها عن خمسين بالمئة من تكاليف انتاجها ، الى التعرفة الجمركية العادية المرعية في البلد المستورد .

٤ — لا تخضع المنتجات الزراعية والصناعية والحيوانية المنتجة في بلد احد الطرفين الى رسوم داخلية تفوق المفروض على المنتجات المحلية او على موادها الاولية. غير انه يمكن فرض رسم استهلاك لمصلحة البلديات على ان لا يتجاوز /١٪/ للمنتجات المعفاة من الجمرك و /٥٪/ لغيرها .

٥ — يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة واحدة .

والى جانب هذا الاتفاق تبودلت كتب تقضي بأن يكون تعامل سورية ولبنان في التبادل التجاري وانتقال الاشخاص ونقل الاموال وممارسة الاعمال التجارية والزراعية والصناعية في اراضيهما بما لا يقل عن تعاملهما مع اي بلد اخر ، وبأن لسورية حق مخالفة لبنان في قاعدة حصر الاستيراد من بلد المنشأ كلما اقتضت مصلحة

البلدين التجارية ذلـــك ، كما انها تتوسع في السماح بانتقال الاشخاص مع مراعاة الاعتبارات السياسية والعسكرية .

وقد قبلت الحكومة السورية بأن تحول الى الحكومة اللبنانية الاربعة مليارات من الفرنكات الافرنسية لقاء الاربعة والاربعين مليون ليرة سورية التي كانت قـــد جمعت في لبنان حين فصل النقدين . وثمة نصوص اخرى تتعلق بتثبيت حقوق سورية في رسوم تصدير الزيت والسكك الحديدية .

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان في عهد الاستقلال ، ثم بعد الوحدة ، وفي عهد الاستقلال الجديد ، على القواعد ذاتها ما عدا حرية التنقل . فكانت تطلـــق احيانا وتقيد احيانا اخرى ، تبعا للظروف والعلاقات بين الحاكمين في الدولتين .

وعلى اي حال ، فلم يعد ثمة من يفكر بالعودة الى الوحدة الجمركية . وخلاصة الامر ان الانفصال الجمركي عن لبنان أدى للاقتصاد السوري منافع لا تعد ولا تحصى ، اذ اخذ المواطنون السوريون ، حتى الذين لم يكونوا يمارسون التجارة قبلا ، يبذلون النشاط الواسع في التجارة الخارجية . فاستحصلوا على جميع وكالات الشركات الاجنبية في سورية وراحوا يستجلبون البضائع من اوروبا وامريكا وسائر بلاد العالم مباشرة بدون وساطة التاجر اللبناني ، فوفروا بذلك العمـــولات التي كان التجار اللبنانيون يتقاضونها . وهي تبلغ سنويا عشرات الملايين من الليرات .

وحفظ اهل دمشق لي في قلوبهم منة لتحقيقي ما عاد عليهم جميعا بالوفر والربح والعمل . واظهروا هذه المنة في الانتخابين التشريعيين في ١٩٥٤ و١٩٦١ حين منحني ناخبو دمشق /٢١/ الف صوت في المرة الاولى و /٣٣/ الف صوت في المرة الثانية ، وهذا اعلى رقم حازه مرشح في سورية ، منذ بداية الحياة النيابية .

واني افخر بهذه الثقة الغالية التي تدفعني الى الاستمرار على العمل في الحقل العام ، خدمة لبني بلـــدي خاصة ، وبني وطني عامـــة .

الفصل الثاني
النقد السوري

ارتباط النقد السوري بالنقد الفرنسي

كانت سورية في العهد العثماني تتعامل بالنقد التركي المؤلف من ليرات عثمانية ذهبية واجزائها الفضية ، ثم بالاوراق النقدية التي اصدرتها الحكومة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى . وعندما جلا الاتراك عن بلادنا ودخلت الجيوش الانكليزية وقامت في سورية حكومة وطنية يراسها الامير فيصل بن الحسين ، استمر التعامل بالنقد التركي بين الناس . لكن الحكومة تبنت في معاملاتها المالية الجنيه المصري ، ثم اصدرت قانونا بايجاد نقد سوري ذهبي وجعلت الدينار السوري الذهبي معادلا لليرة الفرنسية الذهبية . ولكن ما لبث عهد الامير المشار اليه ان انهار اثر احتلال سورية من قبل الجيش الافرنسي في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، عقب الانذار الذي وجهه الجنرال غورو الى الامير فيصل ، طالبا فيه قبول الانتداب الافرنسي وجعل الليرة السورية العملة الرسمية للدولة ، وهي العملة التي كان المصرف السوري بدأ بوضعها في التداول في لبنان ، بعد ان اعطي له من قبل الافرنسيين امتياز اصدار النقد .

والى جانب هذه الليرة السورية الجديدة المعتبرة رسميا ، استمر الناس على تداول العملة الذهبية والفضية التركية فاصبح التداول مزدوجا ، مما جعل الافراد يلمسون عمليا سقوط قيمة الليرة السورية الورقية بالنسبة الى العملة العثمانية المعدنية .

وجعل ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي بمعدل عشرين فرنكا لليرة السورية . وكانت الليرة العثمانية الذهبية تعادل / ٢٥٠ / غرشا سوريا ثم اخذت ترتفع اسعارها ، ا وبالاحرى تنخفض قيمة الليرة السورية بالنسبة الى الذهب ، الى ان استقرت في ١٩٢٨ على معدل / ٥٥٠ / غرشا . وبقيت على ذلك حتى ايلول ١٩٣٦ ، حين الغت الحكومة الافرنسية تثبيت الفرنك على الاساس الذهبي السابق ، فتدهورت قيمة الليرة السورية بسبب ارتباطها بالفرنك

الى ما يعادل / ٧٥٠ / غرشا لليرة الذهبية . فارتبك السوق التجاري في سورية واصيبت البلاد بهزة اقتصادية عنيفة ، وذلك لان التعامل الاساسي بين الناس كان جاريا ، قبل ١٩٢٨ ، بالعملة الذهبية . لكن الاهلين ، بعد ان اطمانوا الى تثبيت الفرنك في ١٩٢٨ ، بداوا يتعاقدون بالليرات السورية ظنا منهم انها مستقرة ثابتة الاركان . فلما خرجت فرنسا عن قاعدة التثبيت المذكور آنفا وسقطت قيمة الليرة السورية تبعا لذلك وارتفعت الاسعار فجاة بنسبة نزول العملة السورية ، لمس الناس الاضرار التي لحقت بمن لديه اوراق سورية او هو دائن او ملتزم بقبض مطلوبه بها . فعقدت اجتماعات عديدة في الغرفة التجارية بدمشق للنظر في الامر وتدارك الاضرار الواقعة او التي يمكن ان تقع في المستقبل بسبب ارتباط نقدنا بالنقد الافرنسي وتبعيته له . فكان لا بد ، لتجنب هذا الخطر ، من فك هذا الارتباط . لكن ، هل تقبل الحكومة الافرنسية ان تلغي بندا اساسيا من بنود صك انتدابها ؟ لم يكن لدى احد اي شك في ان الجواب سيكون سلبيا . لذلك رايت ان نلجأ الى تجنب المواجهة الصريحة وتدارك الامر بالتحايل ، وذلك بأن نطلب من الحكومة السورية ان تعوض على حملة الاوراق النقدية السورية ما لحقهم من الخسارة بسبب هبوط اسعارها . فنجعل قيمة الليرة السورية خمسة وعشرين فرنكا بدلا من عشرين ، على ان تغطي الحكومتان السورية واللبنانية الفرق من ميزانيتهما . وكانت الاوراق النقدية المتداولة في ذلك التاريخ في سورية ولبنان نحو / ١٦ / مليون ليرة سورية ، بحيث يكون نصيب كل من سورية ولبنان من التعويض نحو مليوني ليرة سورية . وذهبت لمقابلة رئيس مجلس الوزراء السيد عطا الايوبي لعرض الفكرة عليه فلم يتفهمها ولم يدرك ما وراءها . وهو على كل حال لم يظهر اهتماما بها ولا تحسبا لها . وذكرت له انني سأذهب الى بيروت لادرس الوضع ، فزودني بادعيته الطيبة التي كانت كل ما استطعت الحصول عليه .

وذهبت فورا مع السيد انطون اده ، امين سر بلدية دمشق ، الى بيروت . وكنت ذكرت له اقتراحي فتحمس له واندفع في تأييدي وتشجيعي على السعي لتحقيقه . فطلبت منه ان يرافقني الى بيروت لمقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد اميل اده ، بصفته صديقا له ونسيبا ، فقبل التكليف . وسرعان ما ركبنا السيارة متوجهين الى صوفر ، حيث كان يصطاف رئيس الجمهورية .

كان السيد اده من دعائم الانتداب الافرنسي . لكنه ، مع ذلك ، تحمس لفكرتي التي ابديتها له باسطا نتائجها المادية ، من حيث التعويض على حملة الاوراق النقدية السورية ــ اللبنانية ، دون ان اذكر له هدفي الخفي . وسواء ادرك بذكائه هدفي هذا او اراد فقط رفع الظلامة عن المتضررين ، فقد وعدني بدعم موقفي لدى المفوض السامي الافرنسي . ثم اجتمعنا بفريق من التجار لدى رئيس جمعية التجار ، فارتاحوا لرايي وتحمسوا له .

واستقبلني المفوض السامي مسيو دومارتل ، فبسطت له اقتراحي . وكان رئيس الجمهورية اللبنانية ، على ما يظهر ، اطلعه على خلاصته . وهكذا لقيت من المفوض السامي اهتماما في الموضوع ورغبة في درسه مع مستشاره المالي . وصرح لي انه لا يرفض المشروع مبدئيا ، كما اظهر عنايته بكل ما يعود على السوريين واللبنانيين بالخير والنفع . ولم استغرب هذا الجو الصافي ، نظرا لان المفاوضات بين الحكومة الافرنسية والوفد السوري كانت انتهت بعقد مشروع معاهدة ، عاد الوفد بعدها من باريس وهو يشيد بصداقة فرنسا وبحسن نواياها ويصف تلك المعاهدة بانها آية القرن العشرين . وبذلك خمدت جذوة المعارضة ضد فرنسا ، واعتز الافرنسيون ، وفي مقدمتهم المفوض السامي ، بأنهم ثبتوا وضعهم في سورية على اسس تعاقدية ، ولو لمدة خمسة وعشرين عاما . فلم يكن مستغربا منه ، اذن ، ان يكون واسع الصدر حين الاجتماع اليه. لكن الامل الذي عقدته في هذا الاجتماع لم يلبث ان انهار كليا ، عندما بحثت الموضوع مع المستشار المالي مسيو ايرهاردت ، اذ انه بدا معارضته مشروعي بذكر عجز الحكومتين السورية واللبنانية عن تحمل الخسارة التي ستنجم عن تغطية فرق انخفاض قيمة النقد المتداول . لكن اجبته بان رئيس الجمهورية اللبنانية يوافق على مشروعي ، وبأن الحكومة السورية لم تعارض مبدئيا . ثم طلبت اليه ان لا يقف موقفا سلبيا اذا وافقت الحكومتان على الموضوع .

فلم يسع المستشار ، بعد ان تخلى عن اللف والدوران ، الا ان يعترف بسبب معارضته الاساسي . فقال لي : « هل تظن ان مشروعك ينسجم مع صك الانتداب الذي يوجب ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي ؟ وهل هو ينسجم مع مشروع المعاهدة السورية ــ الافرنسية التي تنص هي ايضا على هذا الارتباط صراحة لا تلميحا ؟ » فاتضح لي ان مخاطبي مدرك لنتائج الاقتراح الاساسية ،

وانه لن يترك مجالا لتحقيقه . وعبثا ذهبت محاولتي اقناعه بفائدة المشروع لاقتصاديات البلاد ، لانها كانت تصطدم بعقلية الانتدابي القح الذي لا يريد ان يمس صك الانتداب بأي تعديل .

وهكذا فشلت في اخراج عملتنا من محور النقد الافرنسي ، وظلت الليرة السورية تتبع الفرنك في سقوطه المستمر حتى بلغ سعر الليرة الذهبية الانكليزية / ٧٥٠٠ / غرشا سوريا في عام ١٩٤٢ . ودام الامر كذلك الى ان جرى الاتفاق مع حكومة الجنرال ديغول ، بموجب كتاب جنرال كاترو الى الحكومة السورية. فانتهى بذلك ارتباط العملة السورية بالعملة الافرنسية وتحقق استقلالنا النقدي .

ولايضاح ما سبق هذا الاتفاق لا بد من ذكر التصريح الذي القاه الجنرال كاترو من طائرات جيشه في ٨ حزيران ١٩٤١ واعدا به ، باسم حكومته ، تثبيت النقد السوري على تعادله الحالي مع الجنيه الاسترليني ، وامكان استبداله به في حرية تامة . ولعل الجنرال كاترو اراد بتصريحه هذا استجلاب قلوب السوريين وهو على ابواب عاصمتهم ، او انه حمل على القائه كما يستدل من كونه صادرا بالاتفاق مع السيد مايلز سمبسون ، سفير انكلترا في مصر . ومهما كان السبب ، فقد كان هذا التصريح سلاحنا الذي كان في يدنا عندما بحثنا مع الافرنسيين امكان الخروج من الازمة التي خلقوها بابلاغنا ، هم والانكليز ، انهاء مفعول ذلك التصريح ، سواء من حيث التعادل مع الجنيه الانكليزي او من حيث حرية شراء الاسترليني بالليرات السورية .

واسرد فيما يلي تتابع الحوادث .

ذات يوم دخل غرفتي المرحوم سعد الله الجابري ، وكان رئيسا لمجلس الوزراء وكنت وزيرا للمالية ، وقال لي باضطراب : « طلب مني الافرنسيون والانكليز مقابلة رسمية يحضرها وزير المالية لتبليغنا اخطارا هاما فيها ، فما تخالهم يريدون ؟ » فاجبته : « انهم يريدون تبليغنا عدولهم عن التصريح . » قال : « اي تصريح ؟ » فاجبت : « تصريح ٨ حزيران ١٩٤١ » وذكرت له خلاصته وخطر الغائه . وكان المرحوم الجابري خالي الذهن من كل ما له علاقة بالشؤون المالية ، فازداد اضطرابا .

العمل لفك ارتباط النقدين السوري والفرنسي

وفي الموعد المحدد حضر ممثلون افرنسيون وانكليز . وكان الانكليز يرتدون اللباس الرسمي الاسود . وقرأ كل من الفريقين مذكرة مماثلة الى الحكومة السورية يعلنان فيها الغاء التعادل مع

الجنيه ، وانهاء حرية شراء الاسترليني ، مع اظهار الاستعداد للدخول في مباحثات على اسس جديدة .

فأومأ الي رئيس الوزراء معترفا بصدق نبوءتي عن الغاية من الاجتماع وقال لي بالعربية : « دبرها » ، ولهم بالافرنسية : « ان وزير المالية يجيبكم » . فقلت للوفد بكل برودة وبدون اكتراث : « آسف ان اقول لكم ان الحكومة السورية لا تستطيع قبول اقتراحكم . » فقاطعوني بقولهم ان ذلك ليس اقتراحا ، بل تبليغا . فأجبت : « لا بل هو اقتراح . لان ليس في وسعكم املاء ارادتكم علينا واجبارنا على قبول التنازل عن عقد رضائي تم بيننا وبينكم عندما دخلتم بلادنا وقابلتموني ، بصفتي رئيسا للحكومة السورية حينئذ ، فابلغتكم انني اخذت علما بذلك ، باسم حكومتي . ثم بدأ التعامل في البلاد السورية على هذا الاساس ، فأخذتم تصدرون ما تحتاجون اليه من الاوراق النقدية السورية لقاء سندات على خزينتكم وضعتموها لتغطيتها . فاستمرت البلاد تقبل تداول هذا النقد ، اعتمادا على قابلية تحويله الى الاسترليني وعلى معدل سعره اي / ٨٦٣ / غرشا للجنيه الانكليزي . اما انتم ، الانكليز ، فسفيركم وممثلكم في مصر ايد التصريح باسم حكومته ، فنفذتموه فعلا . وهذا التصريح خلو من اي تحديد في الوقت ، فليس لكم الان ان تلغوا هذا التعاقد الضمني الا بموافقتنا . ومع ذلك فنحن لا نتمسك بهذا الضمان اذا كنتم ترفعون عنا ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي ، على ان نحدد مهلة ستة اشهر لتصفية الوضع الحالي . واما اذا كنتم تريدون سحب توقيعكم وكفالتكم فانكم تسيئون بذلك لسمعتكم الطيبة حتى الآن ولا يعود باستطاعتكم شراء اية حاجة من سورية . فالناس سوف يرفضون التعاقد معكم في المستقبل بعملة غير مضمونة . ولن تجدوا عاملا واحدا يشتغل في خطوط الدفاع او الطرق التي تبنونها في سورية ولبنان . فماذا اردتم ان تقاطعكم البلاد باعلان ما جئتم به على الناس ، فالرأي رأيكم . اما اذا كنتم تريدون جادة الصواب ومراعاة مصلحتكم الخاصة ، فنحن على استعداد للبحث معكم على اسس جديدة ، شريطة الا تعتبر هذه المفاوضات قبولا منا بالغاء تصريح ٨ حزيران . »

وكنت في اثناء حديثي اتابع اثره على وجوه الحاضرين . فلم يكتم الافرنسيون غضبهم ، اذ كانوا شديدي التمسك بالالغاء لانه يعيد النقد السوري الى ارتباطه السابق بالفرنك ، كما يعيد علاقاتنا

التجارية معهم الى ما كانت عليه من التبعية . لكن الانكليز تلقوا حججي واقوالي بهدوء وتبصر . اما الرئيس الجابري، فبدأت اسارير وجهه تنفرج رويدا رويدا حتى وصلت به الحال الى قهقهته المشهورة التي ترافق عادة اقواله عندما كان يعتقد انها حجة دامغة تقهر حجة مناقشه . وبعدما انهيت حديثي اراد الجابري ان يثبت وجوده بشكل اكثر جدية ، فبدا يسمع الانكليز والافرنسيين قوارص الكلام ويهددهم باسلوب غير مجد . وعلى اية حال ، فقد كان وقع اقواله الجافة اقل اثرا عليهم من اقوالي التي كانت موسومة بطابع عدم المبالاة وهدوء اعصاب من هو واثق من حقه ، غير مكترث بدعوى خصمه الباطلة . وايد مندوب لبنان ، الامير جميل شهاب ، اقوالي باسم حكومته . ثم انفرد الوفد في احد جوانب البهو بينما اخذ الجابري يهنؤني ويشكرني ويبدي تقديره واعجابه باجوبتي .

ثم عاد الجميع الينا وابلغونا انهم سينقلون الى حكومتيهم ملخص ما دار في هذه الجلسة ويطلعونا على ما سيكون موقفهما .

وبعد ان انصرفوا قال لي الجابري اننا ربحنا المعركة ، فقلت له اننا لم نربح بعد شيئا . فالامر الواقع اننا في حالة حرب عالمية ، والجماعة يحتلون بلادنا قسرا وليس في يدنا ان ندفعهم عنا . وكانت حجتنا تصح لو دعمتها القوة .

وبعد يومين جاءني المدير العام للمصرف السوري مسيو بسون وبدا « يجس النبض » . فاظهرت له نفس الاطمئنان الذي ابديته في الاجتماع السابق ، فصار يقلب وجوه الامر ويتساءل عن المخرج الممكن . وفهمت من اقواله ان الانكليز مصرون على سحب تعهدهم وان لا سبيل الى تعديل رايهم . فقلت له : « انهم يريدون احراجكم » . فايد ذلك وزاد عليه تلميحا بأن الانكليز يشترطون على الافرنسيين ان يتفاهموا مع السوريين قبل عقد الاتفاق المالي الذي كانت تدور المفاوضات من اجله في الجزائر . فقلت في نفسي : ها هي الفرصة سانحة للتخلص من الارتباط بالفرنك نهائيا والسير بنقدنا على اسس اقتصادياتنا فحسب . فلنشدد الخناق على الافرنسيين في طلب ضمانة النقد السوري الذي اصدروه بالذهب . لكنني تبصرت بالامر واستحوذت على عقلي فكرة عدم الاطمئنان الى الانكليز . فهم لا يرعون صديقا ولا رفيقا عندما تتصادم مصالحهم بمصلحته . فعلينا اذن بالتشدد الى الحد الذي يوشك به حبل المفاوضات ان ينقطع .

وعقدت اجتماعات عديدة حضرها عن الانكليز مستشار الامور

الاقتصادية في فلسطين ، وعن الافرنسيين مسيو بسون ، وعن لبنان الامير جميل شهاب . وكنت امثل الجانب السوري والى جانبي السيد حسن جبارة . ولم نصل في كل هذه الاجتماعات الى اية نتيجة ، بل كنا ندور حول التمسك بقدسية تصريح ٨ حزيران وهم ينكرون هذه القدسية .

الى ان كانت وليمة اقامها وزير الخارجية السيد جميل مردم على شرف الجنرال كاترو بمناسبة اعتزامه السفر الى الجزائر في اليوم التالي . وكان رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي حاضرا الوليمة ، وكذلك السيد الجابري . وبعد الانتهاء من الطعام تناول الجنرال كاترو حديث مباحثات النقد وسألني اذا كنا ندور حول الحلقة المفرغة . وبدأ الاخذ والرد وانا اسمع دون الاشتراك في الحديث ، الى ان خطرت لي فكرة مفاجئة اخذت اقلب اوجهها بسرعة حتى اذا اختمرت في فكري رجوت رئيس الجمهورية ان نجتمع نحن السوريين على انفراد . فاجتمعنا وبسطت لهم رايي ، وهو يتلخص بان تضمن الحكومة الافرنسية النقد السوري على اساس معدله الحالي بالنسبة للجنيه الانكليزي ، وبان تضيف الى مجموع مبالغ التغطية كميات من الفرنكات تعادل التخفيض الذي قد يطرأ على الفرنك بحيث تبقى الفرنكات الضامنة للنقد السوري معادلة بالجنيهات الاسترلينية لما تساويه في الوقت الحاضر . وهكذا نكون قد تنازلنا عن شراء الاسترليني بالسعر المحدد واستعضنا عنه بتغطية متزايدة من الفرنكات . وكان الربح الحقيقي الاكثر وضوحا هو خروج الليرة السورية عن ارتباطها بالفرنك بحيث تصبح قيمتها ٢٥ او ٤٠ او ١٠٠ فرنك بحسب تبدل سعره . ولم يكن زملائي السوريون مرتاحين لاول وهلة الى هذا الحل الذي يفقدنا حق شراء الجنيهات الاسترلينية . فاستشرنا مدير المالية العام السيد حسن جباره الذي اعلن ارتياحه الى حل لم نكن في الواقع نستطيع الحصول على احسن منه ، لا سيما ان الانكليز مصممون على عدم الاستمرار على بيعنا عملتهم دون قيد ولا تحديد . ولم نكن لنستطيع اجبارهم على ذلك .

وقلت لزملائي : « هذه فرصة للخروج عن الفرنك اذا قبل الافرنسيون اقتراحي . وهي فرصة قد لا نحصل عليها في غير هذا الظرف . فاذا تشددنا ورفضنا التفاهم ، اندفع الانكليز والافرنسيون في خطتهم وعقدوا اتفاقهم المرتقب . وهكذا نكون قد اضعنا الفرصة . »

وكان اول من قدر منافع فك ارتباطنا بالفرنك السيد جميل مردم ، وايد رأيي معتبرا اننا نكون فككنا اول عقدة من سلسلة قيود الانتداب الافرنسي .

وبعد ان عجز الحاضرون عن ايجاد حل غير الذي تقدمت به ، وافقوا عليه على ان اتقدم به بصفتي الشخصية . فاذا وافق الافرنسيون عليه قبلناه ، والا فلا تكون الحكومة اظهرت قبولها به سلفا .

عقد اتفاق بين سورية ولبنان وبين بريطانيا وفرنسا

وعدنا الى البهو الذي كان الافرنسيون ينتظرون فيه فبسطت اقتراحي ذاكرا انه خاص غير ملزم للحكومة السورية . فاذا كان الجانب الآخر يوافق مبدئيا عليه ، بحثنا تفصيله وعرضناه على الحكومة السورية لتبدي رأيها فيه . فجاء دور الافرنسيين بالانفراد على حدة ، فانتحوا جانبا من البهو وبدأوا بالوشوشة ، وكان النصيب الاكبر في الكلام لمعتمدهم مسيو بسون . ولما عادوا ، اعلن الجنرال كاترو بأنه مبدئيا وشخصيا ولاول وهلة — وهي التحفظات المعتادة — لا يجد مانعا دون البحث على اساس الاقتراح وبأنه سيبرق الى الجنرال ديغول ليطلعه عليه ويتلقى تعليماته . وطلب مني ان اجتمع الى مسيو بسون لوضع صيغة اقتراح ، فاجبته : « ما الفائدة من اضاعة الوقت بصياغة الجمل قبل الاتفاق على المبدأ ؟ فلنناقش المبدأ اولا ، حتى اذا اتفقنا عليه سهل ايجاد الصيغة » . واردت بذلك معرفة اذا كانوا جادين في قولهم بانهم سيبرقون الى ديغول ، ام انهم سيماطلون . فاصر الجنرال على وضع صيغة تبنى عليها الموافقة او ترفض تفرعاتها ، فادركت أنهم من حيث المبدأ موافقون . ولعلهم في ذلك اخذوا بنظر الاعتبار ما لرفع الضمان الانكليزي واحلال الضمان الافرنسي محله من الاثر المعنوي غير مكترثين الى الاعباء المالية التي يقدمون عليها او غير حاسبين حسابها بالدقة . فاجبتهم : « طيب ، لندعو الصياغ للاجتماع » . فانتقلنا الى وزارة المالية حيث عكفت مع السيد جباره والامير جميل ومسيو بسون على تحري الالفاظ والجمل المناسبة . وانتهينا الى صيغة اخذها مسيو بسون الى الجنرال كاترو . وكان مسيو بسون في تلك الاونة يتظاهر بالغيرة على مصالح سورية ويدعي انه ، رغم كونه افرنسيا ومديرا لمصرف افرنسي ، فهو يعتبر نفسه سوريا ويرجح مصلحة البلد الذي يشتغل فيه ، الى آخر ما هنالك من الادعاءات التي لم تكن لتنطلي علينا . وقد ظهرت حقيقة نواياه وخفاياه ، فيما بعد ، بموقفه من سورية يوم عقد لبنان الاتفاق المالي مع فرنسا ورفضت سورية التوقيع عليه .

وفي اليـــوم التالي بلغنـــا الجنرال كاترو انـــه تلقى تعليمات من الجزائر بالموافقة ، فبادرنا الى وضع الاتفاق بين سورية ولبنان وفرنسا وبريطانيا ونص كتاب موجه من الجنرال كاترو ، باسم حكومة فرنسا المؤقتـــــة ، الى السيد سعد الله الجابري ، رئيس مجلس وزراء سورية ، وذلك في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ ، هذا نصه :

كان ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية اخذوا علما بما جاء في المذكرة المقدمة لهم من قبل ممثلي حكومتي فرانسا وبريطانيا المؤرخـــة في ١٩٤٤/١/١٣ في الاتفاق السنوي المعقود فيما بين هاتين الدولتين الاخيرتين لتحديد سعر الفرنك الفرنسي بمعدل مئتي فرنك للجنيه الاسترليني وطلبوا موافقة الحكومتين السورية واللبنانية على الاحكام المتعلقة ببلديهما .

١ ـ يقضي الاتفاق المذكور بأن يحدد سعر الليرة السورية واللبنانية على اساس /٢٢٦٥/ فرنكا بما يجعل سعرها معادلا الى /٨٨٣/ غرشا للجنيه الاسترليني باعتبار سعره مئتي فرنـــك ، وان هذا السعر المحدد لا يعدل بدون مشاورة مسبقة مع حكومة الجمهورية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية .

٢ ـ لا يعدل دون التشاور المسبق مع الحكومتين السورية واللبنانية النظام النافذ حاليا بالسماح للقاطنين في سورية ولبنان بشراء الجنيهات الاسترلينية بصورة حرة . ومن المتفـــق عليـــه ان كل تدبير مقترح في هذا الشأن تؤخذ فيه بنظر الاعتبار مصالح سورية المشروعة والاثر الذي يمكن ان ينتج عن التعديلات الملحوظة .

وسيتضمن الاتفاق المالي الافرنسي ـ البريطاني ملحقا خاصا بتأكيد التدابير المذكورة آنفا والتي وافقت عليها الحكومتان السورية اللبنانية .

وفيما يأتي نص كتاب الجنرال كاترو :

سيدي الرئيس :

لي الشرف باعلامكم بانه ، على اثر موافقـــة الحكومة السورية على نصوص الاتفاق المالي الافرنسي ـ البريطاني المتعلق بسورية ، فان لجنة التحرير الافرنسيـــة قررت ان تتخذ الاحكام الآتية المتعلقة بسورية :

١ ـ تقوم الخزانة المركزية للجنة التحرير الافرنسية باعادة تأمين الودائع الموجودة حاليا بفرانسا ، العائدة لمكتب القطع السوري ـ اللبناني .

٢ ـ تضمن اللجنة المذكورة تجاه مؤسسة الاصدار في سورية ولبنان الاضرار التي يمكن ان تصيبها من جراء الاحتفاظ بالفرنكات الافرنسية المودعة حاليا بفرانسا ضمن التغطية .

٣ ـ تتعهد اللجنة المذكورة بان تعيد الى مؤسسة الاصدار كمية من الذهب تعادل وزنا وعيارا كمية الذهب التي كانت في حزيران ١٩٤١ تؤلف جزءا من تغطية النقد السوري .

٤ ــ في حالة تعديل جديد على قيمة القطع بين الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني التي ستثبت على اساس /٢٠٠/ فرنك = ١ جنيه استرليني بموجب الاتفاق المالي الجديد بين بريطانيا وفرانسا فان لجنة التحرير الافرنسي تتعهد بعمل اللازم لكي تبقى بصورة مستمرة موجودات مصرف سورية ولبنان بالفرنكات (بما فيها الجزء الموضوع لتغطية النقد السوري) معادلة لقيمتها بالجنيه الاسترليني .

وبموجب هــذا التعهد فان لجنة التحرير المشار اليها ــ في حالة تخفيض قيمة الفرنك الافرنسي بالنسبة للجنيه الاسترليني ــ تقوم بزيادة تلك الموجودات بالفرنكات المذكورة اعلاه ، بحيث تكون قيمتها بالنسبة للجنيه الاسترليني معادلة بالسعر الجديد لما كانت عليه من اساس معدل الجنيه الاسترليني بمئتي فرنك افرنسي .

واضافة على ذلك ــ وتلبيــة للرغبــة التي اعربتم عنها ــ فاني سعيد بابلاغكم بان السلطات الافرنسية مستعدة للاتفاق مع السلطات السورية على المسائل الآتية :

١ ــ تعديل بعض الاحكام المتعلقة بمؤسسة الاصدار ، وبصورة خاصة تلك التي تعطي الحكومة مراقبة فعلية على الحد الاعلى للاصدار .

٢ ــ مكتب القطع وذلك رغبة في جعله دائرة عامة مستقلة تناط ادارتها بمؤسسة الاصدار بشروط يتفق عليها بين الدولتين وبينه .

٣ ــ مراقبة القطــع الذي ينبغــي ان تقوم بادارتــه لجنــة تتضمن ممثلين عن الحكومتين ولجنة التحرير وذلك بسبب الاحوال الناشئة عن الحرب .

وسيكون حل هذه القضايــا الثلاث بحيــث تؤخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة لهاتين الدولتين ورعاياهما .

وتفضلوا ياصاحب الدولة بقبول الاحترام .

وقد اجابه رئيس مجلس الوزراء السوري بكتاب اخذ به علما بما جاء فيه .

وطلب الجنرال عدم نشر هاتين الوثيقتين حتى يعلن الاتفاق المالي الانكليزي ــ الافرنسي ، فنزلنا عند رغبته . وعندما اعلن الاتفاق المشار اليه آنفا دعونا الغرف التجارية والصناعية والزراعية الى مدرج الجامعة السورية وقرأنا نص الاتفاق والكتب المتبادلة التي وقعها الجنرال والرئيس ، واوجزت في خطاب مختصر فوائد هذا الاتفاق . وقد قابلت الهيئات المجتمعة الاتفاق بارتياح ظاهر . وعقب ذلك حدد سعر الجنيه الانكليزي بمئتي فرنك افرنسي بعد ان كان / ١٨٧،٥ / وحدد سعر الليرة السوريــة بــ / ٢٣ / فرنكا افرنسيا بعد ان كان /٢٠/ فرنكا .

وانتهى بهذا الاتفاق ارتباط نقدنا بالنقد الافرنسي واصبح في الواقع مربوطا بسعر الجنيه الانكليزي ، لكنه مغطى بفرنكات

افرنسية وبجزء قليل من النقود الاجنبية الاخرى .

اما الاتفاق على حرية شراء الجنيهات الانكليزية فقد ابطلته فرانسا في مذكرتها التي بعثت بها الى الحكومة السورية في شهر آذار ١٩٤٦ فاحتجت هذه ، لكن بدون جدوى . وانتهى الامر الى قبول الافرنسيين باعطائنا كمية ضئيلة من الجنيهات .

وفي شهر كانون الاول ١٩٤٦ ابلغتنا الحكومة الافرنسية مذكرة بانهاء مفعول تعهدها بتغطية فرق هبوط نقدنا . وكنت وزيرا للخارجية بالوكالة عن رئيس الوزراء السيد سعد الله الجابري الذي كان مريضا في احـــد المستشفيات في الاسكندرية . وكانت الوزارة قد قدمت استقالتها فلم يسعني الا رفض هذا الادعاء دون البحث مع ممثل فرانسا باي شكل .

استئناف المفاوضات مع فرنسا

ثم الفت الوزارة برئاسة السيد جميل مردم بك ولم اشترك فيها . ولم تقم باي عمل في هذا الشأن . وفي شهر ايار ١٩٤٧ كلفني رئيس الجمهورية بالذهاب الى باريز ، بصفة وزير مفوض ، لاقوم بالمفاوضة مع الافرنسيين في هذا الشان بالاشتراك مع ممثل الحكومة اللبنانية . فقبلت المهمة وسافرت الى فرانسا في شهر حزيران .

وبلغت وانا في باريز ان السيد جبارة سيحضر اليها للاشتراك معي في المفاوضات ، وان حكومة لبنان انتدبت السيد حميد فرنجية وزير الخارجية . وبدات المفاوضات في اجتماعات كان لها طابع الشكليات الرسمية . واول ما طالب به الافرنسيون هو ان تقبل سورية ولبنان دفع نفقات الانتداب ، وافهمونا اننا بقدر ما نتساهل معهم في هذا الشأن ، يتساهلون هم معنا في الاستمرار في ضمان نقدنا . فرفضنا هذا الادعاء بكل شدة وقلنا لهم ان سورية ولبنان لم يقبلا الانتداب ولا اعترفا به وحارباه ، وان البلاد خسرت من جرائه خسائر فادحة سواء في نقدها او في الاضرار التي اصابت الاهلين في المدن والقرى بسبب المناوشات التي كانت تجري بين القوات الافرنسية والثوار السوريين . وذكرنا ان ما خسرته البلاد بسببهم يزيد كثيرا عما انفقوه على جيشهم ، واننا على كل حال لا نستطيع الاستمرار في المفاوضات اذا اصر الجانب الافرنسي على بحث هذا الموضوع . فانقطعت المفاوضات الرسمية وبدأ السيد حميد فرنجية باتصالات خاصة دون اشتراكي معه ، وانتهى الامر به الى قبول الافرنسيين بضمان ما يقابل ستة عشر مليون فرنك ، على ان يبقى الرصيد بدون ضمان . وطلب مني السيد فرنجية الموافقة على

ذلك ، فقلت له انني لا استطيع الموافقة قبل الاطلاع على ما يتفق عليه في الشؤون الاخرى ، كقضية المصرف السوري الذي طلب الجانب الفرنسي الاعتراف بامتيازه ، واقترحت عليه ان يترك موضوع الضمانة الى ما بعد تسوية المسائل الاخرى حتى يكون امامنا مشروع كامل ، وعندها نبسط رأينا لحكومتينا لتقرا ما تريانه . فقبل السيد فرنجية ذلك وطلب مني ان اقوم بالاتصال مع مسيو بسون لبحث قضية المصرف .

اجتمعت مع المسيو بسون ، المدير العام للمصرف السوري ، اجتماعات عديدة ، صرحت له فيها برأيي الجازم ، وهو عدم امكان الاعتراف بصك الامتياز دون تعديله ، من حيث المدة الباقية منه من حيث نصوصه وشروطه . فقبل المشار اليه ذلك بشرط ان يكون التعديل باتفاق الحكومة مع المصرف والحكومة الافرنسية . فاجبته بان هذا الشرط ينفي احتمال الاتفاق ويعلق مصير نقدنا عليه . ولم تثمر هذه المباحثات لاختلاف وجهات النظر في الاساس . وكان مسيو بسون يحاول ، بالصيغ العديدة التي كان يقترحها ، ان يحملني على قبول مبدأ التعديل باتفاق الفريقين ، وكنت ارفضها كلها .

وجاءني السيد فرنجية وقال لي انه سيضع ، بالتعاون مع الجانب الافرنسي ، صيغـــة اتفاق شاملة . فقلت له لا باس بذلك والححت عليه بعدم الارتباط معهم قبل اتفاق الحكومتين السورية واللبنانية .

فلما ارسل الي الافرنسيون الصيغة التي وضعوها بالاشتراك مع السيد فرنجية درستها مليا ، فلاحظت فيها معايب كثيرة ليست في مصلحتنا . فوضعت ملاحظاتي وارسلتها اليهم فلم يتقبلوها . واصر فرنجية على قبول ما توصل اليه ، فاجبته بالرفض وارسلت الى الحكومة السورية تلك النصوص مبديا لهم رايي فيها مع الالحاح بعدم الموافقة على الصيغة المقترحة . وعلمت فيما بعد ان الحكومتين اجتمعتا في شتورا واتفقتا على عدم توقيع اي اتفاق لا تقره الحكومتان . لكن سرعان مـــا تبدل موقف لبنان ، فابرق رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية الى السيد حميد فرنجية بالتوقيع باسم لبنان على المشروع ، فاحتجت الحكومة السورية وابرقت الي بعدم موافقتها . ثم اجتمع الافرنسيون مع فرنجية وقرروا توقيع الاتفاق رغم عدم اشتراك سورية فيه ، ودعوني لحضور حفلة تبادل التواقيع في وزارة الخارجية فاعتذرت .

وكان مشروع الاتفاق الذي وقعه الجانبان هو ذاته الذي وضعت صيغته المرفوضة من قبلي . لكن الجانب اللبناني ، على حسب عاداته ، ادخل نصا جديدا يقضي بان يستفيد لبنان من اي شرط انسب تتفق عليه في المستقبل سورية وفرانسا .

وجاءني مندوب جريدة الاهرام وطلب مني تصريحا في هذا الشأن ، فقلت له ان البلاد السورية رفضت الانتداب السياسي الافرنسي وحاربته ، وقد انتهى هذا الانتداب ولله الحمد وجلت الجيوش الافرنسية عن سورية ولبنان ، ولذلك فان سورية غير مستعدة لقبول انتداب مالي جديد ، وهي لم تشترك مع لبنان في التوقيع على الاتفاقية المالية . ونشرت جريدة الاهرام بمصر هذا التصريح الذي ازعج اللبنانيين والافرنسيين ، فاعترى الفتور علاقتي الشخصية مع وزارة الخارجية الافرنسية ، رغم كوني ممثل بلادي لديها .

وعلى اثر توقيع هذا الاتفاق واعلانه قام بسون بمناورته وحمل الحكومة اللبنانية على اعلان الغاء قابلية الابراء للنقد السوري في الاراضي اللبنانية ، وامهال حامل الليرات السورية مهلة ساعتين فقط لتبديلها .

وكان مضحكا ان تقتصر هذه المهلة على ساعتين فقط مع عدم امكان تنفيذ عمليات التبديل في هذه المدة الوجيزة ، فاضطرت الحكومة الى تمديدها حتى المساء . ونتج عن هذا الاجراء هزة عنيفة اصابت النقد السوري ، فعلت في سورية صرخات الاستنكار . ودعت الحكومة ممثلي الغرف والهيئات الاقتصادية ، فتداولوا الامر . وتبجح بعض القائمين على الامر حينذاك بتغطية النقد السوري بمالهم الخاص ، الى آخر ما هنالك من الترهات . ولم تؤد هذه الاجتماعات الى اي حل . ثم ساءت العلاقات بين الحكومتين السورية واللبنانية، مما ادى الى شلل المعاملات الجمركية وتوقف سورية عن تمويل لبنان بالقمح ، وغير ذلك من المشاكل التي نشأت من جراء انفراد حكومة لبنان بعقد الاتفاق مع فرنسا .

وظن الافرنسيون خطأ ، وفي مقدمتهم مسيو بسون ، ان سورية ستخضع وتنزل عن تعنتها تحت الضغط والاكراه . لكن ظنهم خاب وصمدت البلاد تجاه هذا التحدي . وذات يوم، في صيف ١٩٤٨ ، جاءني الى المفوضية في باريس السيد حسن جباره مدير المالية العام وذكر لي ان مباحثات جرت بدمشق بين الحكومة ووزير

فرنسا المفوض ، وان النية معقودة على استئناف المحادثات المالية على اسس جديدة ، وانه يعتقد امكـــان التفاهم هذه المرة لان الافرنسيين اظهروا رغبتهم في التفاهم مع الجانب السوري . وقال ان الافرنسيين يفضلون ان تجري هذه المفاوضات في طي الكتمان حتى اذا توصل الطرفان الى اتفاق ؛ عندئذ يعلن وينفذ ، والا بقي الامر مكتوما كـــي لا تتعرض العلاقات السورية ــ الافرنسية لهزة جديدة .

فاجبته باني لا ارى باسا بمعاودة الكرة ، على ان لا اشترك فيها رسميا . بل ينفرد السيد جباره بالبحث ويطلعني على سيره تباعا ، حتى اذا تم التفاهم ووضعت الصيغة النهائية اشتركت في توقيعها .

على ان وزارة الخارجية الافرنسية ارادت ان تتاكد من كوني موافقا على معاودة الاتصال ، وان السيد جباره مكلف فعلا بالقيام بالمباحثات ، فاستدعتني وسالتني رايي فاجبتها باني لا اعارض اتفاقا يضمن حقوق بلادي ، واشترطت ان لا يكون اساس البحث الاتفاق المعقود مع لبنان. وقبل الفرنسيون بذلك . وكان السيد جبارة يطلعني تباعا على تطور المباحثات الى ان انتهى الامر الى وضع صيغة جديدة تتضمن عـــدم مراقبة الافرنسيين لاقتصادياتنا وتعيين مقدار الكمية المضمونة من الفرنكات ، كما حددها الاتفاق اللبناني ــ الافرنسي ، لكن بعد ان انقضت مدة تسديد التغطية .

والجديد في هذا المشروع هو ما يتعلق بالمصرف السوري . ولا ادري حتى الان كيف قبل مسيو بسون بوضع نص يقضي باخضاع مصرفه للتشريع السوري في الحال والمستقبل . وكان الحصول على موافقته وموافقة حكومته عليه نصرا مبينا ، اذ اصـــبح المصرف وسائر الشركات الافرنسية ذات الامتياز في سورية معرضة لتعديل اي بند من بنود امتيازاتها بمجرد صدور تشريع سوري يقضي بهذا التعديل ، بعد ان كان ذلك منوطا بقبول المصرف او تلك الشركة . ولعل بسون اكتفى بذكر استمرار الاحكام الصادرة في زمن الانتداب، وهذه تشمل طبعا امتياز المصرف ، واعتقد ان صدور قانون سوري يقضي بادخال اي تعديل هو بعيد الاحتمال بسبب ما كان معروفا عن ان المجلس النيابي لا يقبل البحث في تعديل امتياز لم يوافق عليه في الاصل ، وان الحكومة لا تجرؤ على اقتراح التعديل خوفا من خوض المجلس في بحث الامتياز نفسه ، فتبقى الحال ، كما ظن مسيو

بسون كما كانت عليه . واستغربت موقف مسيو بسون ، لذلك عمدت الى الاجتماع به والتأكد من موافقته . وتبين لي انه جاد في موقفه ، فقلت : « على بركـــات الله » . وبالفعل كان الوضع الدستوري في البلاد ووجود مجلس نواب مؤلف من عناصر مختلفة لا يبشر بسهولة اجراء اي تعديل اساسي . ولم يكن يخطر على البال آنئذ ان انقلابا ، او بالاحرى انقلابين ، سيحدثان في السنة اللاحقة ، وان امر التشريع سيـــعهد الى حكومة تستطيع اصدار مرسوم تشريعي بسهولة ليس بعدها سهولة . وكان هذا السلاح غير المرتقب ذا حدين ، يسمح لصاحب حق التشريع بأن يعمل الخير او يعمل الشر ، وذلك حسب نواياه ونزاهته . وسيأتي فيما بعد ذكر الخطر الذي تعرضت له البلاد من جراء قيام حسني الزعيم صاحب الانقلاب الاول بعقد اتفاق مع المصرف المذكور يقضي على كل امل باصلاح وضع المصرف بما يتفق مع المصلحة السورية . وكاد ان ينشر المرسوم التشريعي الذي كان وقعه الزعيم في الجريدة الرسمية فيصبح تشريعا نهائيا ، لو لم يقم الزعيم الحناوي بانقلابه الثاني في اليوم الذي كان المرسوم التشريعي قيد النشر في الجريدة الرسمية .
وعندما عدت الى دمشق وتسلمت رئاسة الوزارة وتسلم السيد حسن جبارة وزارة المالية ، انجزنا الاتفاق المعقود في باريس ووقع عليه كل من وزير المالية ووزير فرنسا المفوض في سورية ، مسيو سير ، في ٧ شباط ١٩٤٩ . وقدمناه الى مجلس النواب في الوقت نفسه مع مشروع قانون بابرام الاتفاقات المعقودة مع شركة التابلاين ، وشركة آي ـــ بي ـــ سي ، وشـــركة انكلو ايرانيان ، والقاضي بالسماح لتلك الشركات بمد انابيب زيوتها عبر سورية . وكانت هذه الاتفاقات موضع البحث والمساومة منذ ١٩٤٦ ، عندما كنت وزيرا للاقتصاد الوطني في وزارة السيد سعد الله الجابري . وقد ابديت ، آنئذ ، ملاحظاتي عنها واوصيت بعـــدم الموافقة عليها ، وذلك في تقرير مفصل عددت فيه النواحي غير المستحسنة منها . الا ان رئيس الوزارة السيد جميل مردم كان وقع بالاحرف الاولى على مشروع الاتفاق ، لكنه استقال قبل ان يقدمه الى المجلس . فلما تسلمت الحكم وجدت الاتفاق جاهزا فسعيت لدى رئيس الجمهورية مقترحا عدم تقديمه للمجلس في حالته الحاضرة . لكنه رفض رفضا قاطعا واعلن انه اذا لم تقدم الحكومة المجلـــس مشاريع اتفاقات امرار الزيت ، فهو لا يوقع على مرسوم احالة الاتفاق المالي على مجلس النواب . وكان الملك عبد العزيز بن سعود يلاحقه في قضية الانابيب.

فقلت للرئيس ان ليس من الانصاف ان يتناول الملك عبد العزيز مئات الملايين من الدولارات سنويا ، بينما لا تبلغ حصة سورية مليونا واحدا في السنة . ولئن كان الزيت ينبع في المملكة العربية السعودية ، الا انه سوف يمر حتما في سورية امام عيون السوريين ، لان ايصال الزيت الى البحر المتوسط عن طريق البر اقل كلفة من نقله بحرا عبر قناة السويس . وقلت ان حصة سورية من الرسوم يجب ان تكون اكثر مما حددها مشروع الاتفاق ، وان لا معنى لاعفاء الشركة من رسوم الجمرك وسواها من الرسوم ومنحها امتيازات عديدة قد لا تكون في المستقبل منسجمة مع مصلحة سورية السياسية .

احالة الاتفاق المالي على مجلس النواب

لكن رئيس الجمهورية ، قابل كل هذه الملاحظات بعناد شديد واصرار على وجوب احالة مشاريع اتفاقات الزيت ومشروع الاتفاق المالي في وقت واحد . وكنت اعلم ان اتفاقات الزيت سوفه تلاقي مقاومة عنيفة لدى النواب ، وهم قد لا يوافقون عليها . فقلت في نفسي لنتكل على وجدان النواب ونقدم هذه المشاريع كلها دفعة واحدة ، ولنر ما يكون . وبالفعل ، كان موقف اعضاء اللجان الخاصة في المجلس عنيفا ضد مشاريع الزيت حتى وصل ببعضهم الامر الى التهديد بنشر التقرير الذي كنت قد وضعته بشأن امرار الزيت ، وفي ذلك احراج لمركزي باظهار التناقض في موقفي من عدم الموافقة على المشروع ثم تقديمه الى المجلس لابرامه . وكنت ، بدون ريب ، افضل ان لا يقع الاحراج كي لا اضطر الى اعلان الحقيقة وهي ان تخوفي من واد الاتفاق المالي ، دفعني الى هذا التناقض . وبذلت جهدي في حمل المجلس على الاسراع بابرام الاتفاق المالي حتى اذا جاء دور مشاريع الزيت اوضحت الامر جليا وابنت اني عملت على تعديل بعض بنود المشروع الذي كان جاهزا من قبل ، وحصلت من الحكومة الافرنسية على فوائد لم تكن الحكومة السورية السابقة حصلت عليها .

على ان الاتفاق المالي لم ينج من مماطلة بعض النواب ، حتى الذين يدعون الفهم والتبصر . فبدأوا يناقشون وزير المالية وينكرون الفوائد التي حصلنا عليها بخصوص امتياز الشركات الافرنسية ، ويدعون ان كلمة « التشريع » لا تشمل سوى التشريع الحالي لا التشريع في المستقبل ، حتى اضطر الوزير لاخذ كتاب رسمي من مسيو بسون يوضح فيه ان المقصود هو التشريع في الحال والمستقبل .

وفي ليلة غير مقمرة وقـع الانقلاب الاول وسجنت في حبس المزة ، كما سجن رئيس الجمهورية وآخرون .

وتسلم حسني الزعيم زمام الامر ، فبدأ بتعطيل الحياة النيابية وحل البرلمان . والف من المديرين العامين حكومته المؤقتة برئاسته. ثم الف حكومة ضمت بعض النواب السابقين وغيرهم . واجرى ما اسماه استفتاء عاما ، واعلن نفسه رئيسا للجمهورية . وتالفت حكومة جديدة تراسها المرحوم محسن البرازي واشترك فيها السيد حسن جبارة وزيرا للمالية . ولا بد لي من ذكر ما بدا من الافرنسيين، وخاصة مسيو بسون فور الانقلاب . فقد وضع هذا الاخير نفسه تحت تصرف حسني الزعيم . واظهر الافرنسيون عظيم اغتباطهم بذلك الدور الجديد الذي ابعد عن الحكم والسياسة كل الرجال الذين حاربوهم ايام الانتداب وقلعوا ظلهم السياسي والاقتصادي والمالي وقلعوا جذور نفوذهم من سورية ، بحيث لم يبق له اثر ، سوى وجود المصرف السوري الذي يملك الافرنسيون معظم اسهمه ويعتبرونه آلة لتنفيذ خططهم وسياستهم في البلاد .

ولا انوي ان اذكر في هذه المذكرات ما كان بين حسني الزعيم وبين الحكومة الافرنسية من اتصال وثيق ، وما كان عازما على احداثه من فرقة عسكرية اجنبية يعتمد عليها في دعم مركزه . كما انني لا استطيع ان اجزم بما شاع من ان للحكومة الافرنسية يدا في الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم او انها حملته عليه وجراته على الاقتحام .

ولنعد الآن الى متابعة سرد الحوادث بعد الانقلاب . فبعد مباحثات بين الحكومة السورية ومسيو بسون وضع مشروع اتفاق بينهما يقر بامتياز المصرف ويعدل بعض شروطه بما هو اثقل عبأ على سورية من الحالة الراهنة . ومع ذلك فقد وافق مجلس الوزراء على ذلك الاتفاق ووقع رئيس الجمهورية ليلة الانقلاب على المرسوم التشريعي القاضي بابرامه . ووضع له رقم متسلسل وانجزت معاملات ارساله الى الجريدة الرسمية لنشره في عدد خاص من اعدادها ، صباح يوم ١٤ آب ١٩٤٩ ، اي يوم حدوث الانقلاب الثاني الذي تزعمه الزعيم الحناوي .

وعندما جردت اوراق القصر الجمهوري ، عثر على هذا المرسوم في جملة ما عثر عليه من اوراق ووثائق ومشاريع ومعاهدات . واحالت اللجنة الوزارية التي قامت بالجرد هذا

المرسوم الي بصفتي وزيرا للمالية في وزارة السيد هاشم الاتاسي. فصعقت عندما قرأت الاتفاق واسرعت بعرض الامر على مجلس الوزراء ، فاتخذ قرارا بالغاء القرار الوزاري السابق .

الغاء الاتفاق بعد سقوط حسني الزعيم

ولما علم مسيو بسون بذلك ارسل مذكرة ادعى فيها ان ذلك المرسوم التشريعي اصبح نافذا بمجرد توقيع رئيس الجمهورية عليه. فاجبته بان التشريع السوري يقضي بأن لا يعتبر اي قانون او مرسوم تشريعي او مرسوم جمهوري نافذا الا بعد نشره في الجريدة الرسمية . وهكذا ، ليس لهذا المرسوم اية قيمة قانونية ، بل ظل مشروع اتفاق لم يتخذ الصيغة التنفيذية بعد .

وعبثا حاول بسون ان يقنعني ، هو والوزير الافرنسي المفوض ، بصحة دعواهما . واصررت على موقفي وقلت لهما : «اذا اطلع مدير المصرف عن هذا الادعاء ، فانني مستعد لابداء ملاحظاتي على مشروع هذا الاتفاق حتى اذا اتفقنا على التعديلات اللازمة عرضت الامر على مجلس الوزراء . » وبعد جهد جهيد قبل بسون بهذا الراي . وحين اطلعته على التعديلات المقترحة ، جن جنونه وارغى وازبد وخرج عن طوره ، مما حملني على ايقافه عند حده وعلى قطع الحديث .

وكان اول تشريع اصدرناه متحدين المصرف السوري وامتيازاته ، المرسوم التشريعي الخاص بمراقبة القطع . فيه عدلت المرسوم السابق بما يتفق مع المصلحة واخرجت ممثل المصرف من عضوية لجنة المراقبة . وكان المرسوم السابق قد اتخذ بالاتفاق مع الحكومة الافرنسية التي لم تشأ التنازل عن مكتب القطع الا بشرط ان يتولى ادارة شؤون القطع المصرف السوري . فكان المرسوم الجديد اول تنفيذ عملي للنص الوارد في الاتفاقية النقدية السورية الافرنسية وذلك باخضاع المصرف للتشريع السوري . ولما نشر المرسوم دون ان يكون مدير المصرف قد اطلع على نصوصه احتج واعترض ، فقابلته بنص الاتفاقية المشار اليه اعلاه وقلت له اننا ننفذ الاتفاقية روحا ونصوصا .

لنقف هنا قليلا لذكر ما كانت عليه الحال عند تسلمي وزارة المالية في شهر آب ١٩٤٩ ، من حيث عناصر تغطية النقد السوري.

كان امتياز المصرف السوري يقضي بأن تكون عناصر تغطية النقد السوري مؤلفة على الوجه الآتي :

التغطية الاجبارية : ١ ـ الذهب :

١٠٪ من نيسـان ١٩٣٩ الـى ٢١ كانون الاول ١٩٤١ .
١٥٪ اعتبـارا من اول كـانون الثانـي ١٩٤٢ .
٢٠٪ بعد ٣١ كانون الاول ١٩٤٩ اذا طلبت الحكومة ذلك .
٢٥٪ بعد ٣١ كانون الاول ١٩٥٦ اذا طلبت الحكومة ذلك .
٣٠٪ بعد ٣١ كانون الاول ١٩٦٣ اذا طلبت الحكومة ذلك .

(وتداوقف تنفيذ هذه النسب بموجب القرار /١٧٥/ بتاريخ ١٩٤٠/٦/٢٥)

٢ ــ فرنكات مودعة لدى الخزينة الافرنسية في باريز بما يعادل ٢٥ الى ٢٦٪ من الاوراق المتداولة (اوقف تنفيذ هذا بموجب القرار /١٧٥/ المذكور آنفا) .

٣ ــ السلفة الدائمة بدون فائدة (٢٥٠٫٠٠٠ ليرة سورية) .

التغطية الاختيارية

٤ ــ سندات على الخزينة الافرنسية او مضمونة من قبلها .

٥ ــ سندات تجارية لمدة لا تتجاوز تسعين يوما ، على ان لا تتجاوز قيمتها ١٢٪ من الاوراق المتداولة .

٦ ــ السلف التي يمنحها المصرف للحكومة لاعمال عمرانية .

ولما تطورت الحال بسبب نشوب الحرب العالمية في ١٩٣٩ ودخول الديغوليين الى سورية ، اصدر المفوض السامي الافرنسي قرارات متعددة الغى فيها النصوص السابقة بشأن عناصر التغطية واجاز فيها وجود كمية من السندات على الخزينة الافرنسية والنقود الاجنبية بما يعادل قيمة النقد السوري المصدر .

التعديلات الطارئة :

أ ــ السلف الممنوحة للحكومة او المضمونة من قبلها والمستندات التي تصدرها المؤسسات العامة والمضمونة من قبل الدولة بموجب (قرار رقم /٢٠٨/) .

ب ــ السلف الممنوحة للخزينة الافرنسية (قرار رقم /١٧٥/)

ج ــ السماح بوضع ليرات لبنانية لقاء السلف الممنوحة لمكتب القطع (قرار رقم /٣٨١/) .

د ــ حساب بالفرنكات على الاطلاع لا يتجاوز ٦٪ من الاوراق المتداولة (اجيز وضع هذه الفرنكات لدى اي محاسب للخزينة الافرنسية بموجب القرار رقم /٢٨١/ .

ثم ادخلت بعـض التعديلات عـلى هـذه العناصر بموجب

قانون النقد الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٣/١١ بحيث اصبحت على الوجه الآتـــي :

١ ــ الذهب ــ تصل التغطية تدريجيا الى ٣٠٪ .

٢ ــ القطع الاجنبي ــ لم يحدد مقداره .

٣ ــ السندات التجارية والسلف في حساب جار ــ على ان لا تقل عن نسبة ١٠٪ ولا تزيد عن ٢٥٪ .

٤ ــ القروض التي تعقدها الدولة او تضمنها ــ على ان لا تتجاوز ٤٠٪ .

٥ ــ السلفة الدائمة وقدرها اربعة ملايين ليرة سورية .

٦ ــ اكتتاب الدولة في الصندوق النقدي الدولي في المصرف الدولي .

وعندما عقدنا مع الحكومة الافرنسية الاتفاقية النقدية المؤرخة في ٧ شباط ١٩٤٩ والتي ابرمها الزعيم حسني الزعيم ، وسويت قضية فروق النقد من جراء سقوط الفرنك بحيث سددت الحكومة الافرنسية ما يصيبها عن الستة والعشرين مليون فرنك ، بقي قسم من التغطية مؤلف من فرنكات غـــير مضمونة . وبدلا مـــن ان تدفع الحكومة السورية ما يجب من المال لتغطية فرق نزول تلك الكمية غير المضمونة ، فقد اعطت المصرف السوري سنـــدا بقيمتها ، اي ان هـــذا الجزء بقي مضمونا بسند عـــلى الخزينة السورية فقط . وكذلك عملت الحكومة السورية فيما يتعلق بالاموال التي اصدرها المصرف لاقراض الحكومة المبالغ اللازمة لها لشراء الاسلحة من فرانسا ، ولاقراض البلديات والمؤسسات الصناعية التي كفلت الخزينة السورية قروضها . وهكذا تضخمت التغطية المؤلفة من سندات على الخزينة السورية او بقروض الحكومة .

وكنت ارى ضرورة زيادة نسبة التغطية الذهبية لكن لم يكن لدى الخزينة المال الكافي لشراء الذهب . فكنا نصدر اوراق نقدية ونشتري الذهب من بنك الاصدار العـــالمي بسعره الرسمي الذي هو اقل من السعر الرائج ونضع هذه الكميات من السبائك لدى المصرف السوري تغطية لتلك الاموال المصدرة . وفيما يأتي جدول بوزن ذهب التغطية وقيمته في ١٩٣٩ و ١٩٤٩ و ١٩٥٣ :

١٩٣٩	١٠١٠/٤٦٨ كيلو	٢/٠٩١/٤١٥ ليرة
١٩٤٩	٢٥٦٥/٧١٠ »	٦/٣٢٧/٠٨٧ »
١٩٥٢	١٢٧٥٠/٧٣٤ »	٣١/٤٤٣/٥٤٥ »

ورغم انني اعتقدت ان قيمة النقد منوطـــــة بنسبة التبادل التجاري وميزان المدفوعات بحيث يبقى عرض النقد اقل من طلبه . فانني كنت الاحظ ان من جملة العوامل النفسية التـــي كانت تلعب دورها في تدني النقد السوري عن النقد اللبناني ، ظهور الاصدار وفيه الجزء المكفول من قبـــــل الخزينة السورية وحدها . ولذلك حرصت على شراء الذهب وزيادة نسبته في تغطية النقد السوري .

الاسباب الحقيقية لوجود الفرق بين النقدين السوري واللبناني

اما الاسباب الحقيقية لوجود الفرق بـــــين النقد السوري واللبناني فكانت عديدة ، اذكر منها ما يأتي :

١ ــ الصفقات التي كانت وزارة الدفاع الوطني تعقدها لشراء الاسلحة من البلاد الاجنبية بحيث كنا مضطرين لشراء القطع الاجنبي بالنقد السوري .

٢ ــ قيمة الزيوت (بنزين ــ كـــاز ــ مازوت) التي تدفعها الخزينة السورية الى شركة مصفاة طرابلس والشركات الاجنبية التي كانت تبيع هذه الزيوت من المستهلكين وتقبض اثمانها بالليرات السورية ، فتسلمها للحكومة السورية وتقبض قيمتهـــا جنيهات استرلينية ودولارات اميركية . فشراء هذه العملات الاجنبية ومـــا يقتضيه من عرض الليرات السورية في الاسواق ، وخاصة في سوق بيروت التجاري ، كان يؤدي الى تلـــك النتائج الطبيعية ، وهي استمرار هبوط قيمة النقد السوري . وهذه المشتريات كانت تبلغ سنويا نحو ثلاثين مليون ليرة سورية تقريبا .

٣ ــ اعتياد السوريين على الاكثار مـــن السفر الى بيروت للنزهة او للتسلية او الاصطياف ، او لشـــراء حاجاتهم الخاصة . وكانت الاموال السورية تصرف بسخاء ، وخاصة في بيروت شتاء وفي بلدان الاصطياف صيفا . وكانت انـــدية القمار تستنزف مـــن راس المال السوري مبالغ جسيمة .

وتقدر الاموال التي كان ينفقها السوريون في لبنان بما يقارب الخمسين مليون ليرة سنويا . وكان اللبنانيون ، بعد موقف الحكومة اللبنانية من النقد السوري المذكور آنفا ، يرفضون قبـــول الليرة السورية من السوريين المسافرين او المصطافين الا بفرق يتجاوز في اكثر الاحيان الفرق في السوق التجاري ، حتـى ان شحاذا لبنانيا

رفض — كما قيل لي — ان يأخذ من محسن سوري ليرة سورية وطلب استبدالها بليرة لبنانية .

وكان الطبيعي ان تهبط قيمة النقد السوري في لبنان ، بنسبة ما كان ينفقه فيه المسافرون او المصطافون السوريون .

٤ — اعتياد التجار السوريين على شراء البضائع من اسواق لبنان لجلبها الى سورية وبيعها فيها ، دون الاتصال مباشرة بالمنتج الاجنبي لشراء بضائعهم منه . فكانوا بهذه الطريقة يدفعون للوسيط اللبناني من العمولات ما يعادل على وجه التقريب ١٠٪ من مجموع استيراد سورية السنوي ، اي ما يعادل تقريبا عشرين مليون ليرة سورية في كل عام .

٥ — استيلاء سوق بيروت على عمليات القطع الاجنبي بصورة تكاد تكون محصورة فيه . ولم يكن ذلك بسبب نشاط التاجر اللبناني فحسب ، بل بسبب انتقال جميع التجار اليهود من سورية واستقرارهم في بيروت ، اثر حوادث فلسطين . وهكذا انتقلت تجارة النقد التي كانوا يتعاطونها في سورية .

٦ — حصر الحكومة السورية حق بيع وتداول الحبوب في مؤسسة الميرة وعدم السماح بتصديرها الى الخارج ، وذلك بقصد عدم حرمان سكان سورية ولبنان من غذائهم الاصلي . ولا شك في ان هذه الطريقة ، مع انها ادت الى استقرار ثمن الخبز ومنعت احتكاره وغلاءه ، الا انها من جهة اخرى حالت دون استفادة المنتج والمصدر السوريين من الفرص المناسبة للتصدير واستجلاب النقد الاجنبي ، لا سيما ان سورية كانت تقبض من لبنان ثمنا لحبوبها اوراقا نقدية سورية .

٧ — ارتفاع اسعار المنتوجات الصناعية السورية بحيث لم يكن من المستطاع تصديرها وتسلم قيمتها عملات اجنبية . فلو كانت معامل الغزل مثلا تشتغل اربع وعشرين ساعة يوميا بدلا من ثماني ساعات ، لانخفضت بطبيعة الحال كلفة الانتاج ولامكن التصدير . لكن اصحاب تلك المعامل كانوا يرتضون بالربح في السوق الداخلي ولا يعنون بالاسواق الخارجية .

٨ — عدم اتساع انتاج القطن على المقياس اللازم ومنع تصديره حتى اواخر ١٩٤٩ . وقد ظهرت النتائج الباهرة لنشاط الزراع واقبالهم على هذا النوع من الزراعة ، وخاصة في ١٩٥٠ وما تلاه . ولو كانت الحكومة تعنى العناية الكافية بشؤون القطن وتحدث مكتبا فنيا وتشرف على تعقيم بذوره واصطفائها وتراقب المنتوج

ونظافته عند التصدير وتجتهد لايجاد الاسواق الخارجية له وتساعد الزراع ماليا ، لازدادت عائدات البلاد زيادة كبيرة جدا ، لا سيما بالحصول على اثمان القطن بالعملات الاجنبية .

هذه هي بعض العوامل التي كان ولم يزل لها شان في وجود الفرق بين النقد السوري والنقد اللبناني . وقد يكون ثمة عوامل اخرى خفيت علي ، او قد تكون ثمة تدخلات من بعض المؤسسات المالية لاستمرار بقاء هذا الفرق . ومهما كان الامر ، فاني اعتقد جازما ان تحسن الميـــزان التجاري في سورية وانتهاج سياسة اقتصادية ومالية حكيمة تقضيان على هذا الفرق وتجعلانه لصالح النقد السوري حتما .

وعندما عدت من باريز وتسلمت الحكم في آخر ١٩٤٨ ؛ كان الخبراء الماليون يعتقدون ان السبب في هبوط النقد السوري بالنسبة للنقد اللبناني ناشىء عن ان لبنان وقع اتفاقية النقد مـــع فرانسا وضمن نقده من نتائج هبوط الفرنك في المستقبل ، بينما لـــم تكن سورية بعد عقدت الاتفاق النقدي مع فرانسا . ولا شك ان هذا الراي كان صائبا .

لكن هذا العامل لم يكن هو السبب الوحيد . والدليل على ذلك انه عندما ابرمت الإتفاقية النقدية تحسن سعر النقد السوري، ولكنه لم يتعادل مع النقد اللبناني . فعندما تسلمت وزارة المالية في آب ١٩٤٩ ، جعلت في مقدمة اهدافي ازالة هذا الفرق . فعمدت الى اتخاذ عدة تدابير اذكرها فيما يأتي :

١ ــ استصدرت مرسوما باباحة تصدير القطن الى الخارج .

٢ ــ اجزت تصدير كميات من القمح .

٣ ــ سمحت ببيع كميات من الفرنكات الافرنسية لقاء ليرات سورية ، وكان ذلـــك ممنوعا بحيث كـــان التاجر السوري مضطرا لاستبدال النقد السوري بنقد لبناني ليحصل على مـــا يلزمه من الفرنكات من مكتب القطع اللبناني الذي كان يبيع الفرنكات الافرنسية بدون تحديد .

٤ ــ اشتريت لحساب الخزينة السورية كميات مـــن الذهب لتوضع في التغطية .

٥ ــ اجبرت شركات التابلاين وال آي ــ بي ــ سي على بيع الخزينة السورية بضعة ملايين من الدولارات بالسعر الرسمي الذي هو ادنى من السعر الرائج .

لكن هذه التدابير لم تكن لتؤدي الا الى فائدة جزئية ، وهي انها خففت من حدة الازمة وساعدت على الحيلولة دون ارتفاع الفرق وانزلته في بعض الاحيان . وكنت جازما بان لا سبيل الى ازالة الفرق تماما ودعم الاقتصاد السوري الا بتدابير حازمة وبتبني خطة مرسومة تؤدي في النهاية الى الغرض المقصود . وهذه الخطة كانت مقررة في فكري على الاسس الآتية :

ا ــ وضع سياسة اقتصادية ترمي الى زيادة الانتاج والتصدير وانقاص المستوردات غير الضرورية .

ب ــ استثمار الاراضي الزراعية التي تملكها الدولة دون ان تنتفع بها ، كسهل الغاب مثلا .

ج ــ انتهاج خطة ترمي الى زيادة موارد الجمارك سواء برفع التعرفات على بعض الحوائج غير الضرورية ، او زيادة حصة سورية في توزيع عائدات المصالح المشتركة بينها وبين لبنان بما يعادل نصيبها الحقيقي .

د ــ احداث مرفأ في اللاذقية .

هـ ــ انشاء صهاريج للزيوت تستطيع الحكومة بوجودها من التحرر من انتداب الشركات الاجنبية وشراء الزيت من اي بلد منتج وتفريغه في الصهاريج ، ثم توزيعه في كافة انحاء البلاد .

و ــ انجاز مشاريع الري التي بدىء بها سابقا ، برصد الاعتمادات اللازمة لها في ميزانية استثنائية خاصة .

ز ــ زيادة القوة الكهربائية في البلاد والاستفادة ، بصورة خاصة ، من مساقط المياه (كشلالات المزيريب) لتوليد القوة المائية والاستغناء عن المحركات الحرارية .

ح ــ احداث مكتب للقطن يتولى الشؤون المتعلقة بزراعة القطن ومراقبته وتصديره .

ط ــ الحد من انفاق الاموال السورية في لبنان بمنع سفر السوريين اليه الا لضرورة قصوى وتحديد المبالغ التي يجاز لهم اخذها بمقدار يسير .

ك ــ تنشيط الصناعة بحمايتها من المزاحمة غير الطبيعية ، الاجنبية واللبنانية .

ل ــ جعل مؤسسة اصدار النقد السوري مؤسسة حكومية سورية لا شركة اجنبية .

م ــ تحسين وسائل النقل داخل البلاد واتخاذ خطة ترمي الى

جعل السكك الحديدية ملكا للدولة وزيادة شبكاتها وحصر النقل فيها، على ان تقتصر السيارات على ايصال البضائع من محطات السكك الحديدية الى المدن الصغيرة والقرى ، وعلى ايصال المنتوجات من محلات الانتاج الى المحطات فقط .

ن ــ جعل مطار المزة مستكملا للشروط الفنية وتوسيع مبانيه.

س ــ انشاء قرى جديدة في اراضي الدولة واسكان الفلاحين فيها واقطاعهم تلك الاراضي ومنحهم القروض والمساعدات اللازمة، ماليا وماديا وعلميا .

ع ــ استثمار ما في جوف الارض من معادن كالزيت والكروم وغيرها من قبل الدولة .

وقد بدأت بتنفيذ خطتي ووفقت في انجاز بعض هذه الشؤون، كما وضعت اسس اكثرها . ولئن لم يكتب لي ان ابدا بتنفيذ بقية الامور فمرد ذلك الى اضطراري للتخلي عن الحكم قبل ان يتسع الوقت الملائم للاعداد والمباشرة .

وكانت العقبة الرئيسية دون تحقيق هذه السياسة موقف لبنان المتعنت من تنفيذ البرامج الموجودة في الخطط الاقتصادية ومن الاتفاق على الرسوم المالية والنقد ، وفي كون الوحدة الجمركية غير كافية لتأمين تنفيذ ما يمكن ان يتفق عليه من هذه الخطط. ولذلك اضطررت لوضع الحكومة اللبنانية تجاه الامر الواقع وارسال مذكرتي المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ طالبا فيها اقرار مبدأ الوحدة الاقتصادية الشاملة حتى يتيسر التعاون على اساسها واقرار التدابير التي تقتضيها المصلحة العامة للبلدين . ولما رفضت الحكومة اللبنانية الوحدة المطلوبة وجدت نفسي امام الفرصة السانحة لتحقيق بعض الخطط الاقتصادية والمالية المؤدية الى تعزيز اقتصاديات بلادي وماليتها ، فالغيت الوحدة الجمركية مع لبنان ومنعت الاستيراد منه او عن طريقه ، وحرمت السفر اليه كما سيجيء تفصيله في بحث خاص .

ولنعد الآن الى ذكر الوقائع في الفترة بين توقيع لبنان الاتفاقية النقدية ، واعلان انهاء الوحدة المالية مع لبنان ، على اثر البلاغ الذي اصدرته الحكومة اللبنانية ، في ٢ شباط ١٩٤٨ باستبدال الليرات التي تحمل اشارة « سورية » بليرات تحمل اشارة « لبنان » . اذ صدر بلاغ المصرف السوري بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨ وهذا نصه :

« ان بنك سورية ولبنان بصفة كونه مؤسسة الاصدار يعلن للجمهور انه اعتبارا من الساعة ١٦ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨ لم تبق اي قوة ابرائية لغير العملة اللبنانية وان كل تساهل يستفيد

منه غيرها من الاوراق النقدية قد توقف اعتبارا من التاريخ والساعة المشار اليهما اعلاه » .

وبعد مضي فترة من التقاطع بين الحكومتين اللبنانية والسورية عقد اجتماع بينهما في شتورا بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٤٨ . وعقبته اجتماعات في دمشق في ٢١ آذار و ١ نيسان ١٩٤٨ صدر على اثرها بلاغ جاء فيه : « يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على الاعمال الموكلة اليه حتى ١٥ ايار ١٩٤٨ ويكون للنقد السوري واللبناني خلال هذه المدة قوة الابراء في الجمارك » وقد شعر الذين يريدون انزال الضربات المتتالية بالنقد السوري ان هذا التدبير يحول دون سقوط قيمته لان هذا الاتفاق اجاز للتجار تسديد مجموع رسوم الجمرك بالليرات السورية فلم يعد للنقد اللبناني اي امتياز ، فعملوا على تعديل هذا النص . ولما اجتمع رئيس الحكومة اللبنانية السيد رياض الصلح برئيس الحكومة السورية السيد جميل مردم بك في دمشق في ١٥ ايار ١٩٤٨ ، اتفقا على تمديد صلاحيات المجلس الاعلى للمصالح المشتركة حتى ٣٠ حزيران ١٩٤٨ بنفس الشروط السابقة. ولكنهما حددا ما يمكن قبوله من النقد السوري في تسديد الرسوم الجمركية بالنصف فقط . اي انهما عدلا لمصلحة النقد اللبناني ما كانا اتفقا عليه في اول نيسان الماضي . وهنا لا بد من ابداء الملاحظة الآتية ، وهي ان حصة اشتراك السوريين من الرسوم الجمركية كانت من الناحية الرسمية ٥٦٪ لكنها ، في الحقيقة ، كانت تزيد على السبعين بالمئة . وهكذا يتضح ان السوري لم يكن له الحق بدفع ما يعادل حصته على الاقل بنقده ، بل كان مجبرا على شراء النقد اللبناني لتسديد الرسوم . ولذلك كان عليه ان يعرض الليرات السورية في السوق ليستبدلها بنقد لبناني ، فيزداد الفرق بينهما بتلك النسبة .

وفي ٥ حزيران ١٩٤٩ ارسلت وزارة الاقتصاد الوطني، السورية الى زميلتها اللبنانية مذكرة تخيرها فيها بين قبول الوحدة الاقتصادية وبين ايجاد نظام للتبادل الحر بين البلدين وتعديل الاوضاع المالية . واشارت المذكرة الى ما يلحق سورية من الاضرار بسبب الفرق بين النقدين وانذرتها بانها ستضطر للانفراد بسياستها الاقتصادية ، بما فيها النقدية والجمركية ، اذا لم تثمر المفاوضات المقترحة عن اتفاق .

وعلى اثر هذه المذكرة اجتمع مندوبا الحكومتين في بلودان وعقدا اتفاقا في ٨ تموز ١٩٤٩ تضمن حلولا لعدة قضايا تتعلق

بالرسوم الجمركية وسكة الحديد وغيرها . اما ما يتعلق بالنقد ، فقد ورد في المادة الحادية عشرة ما يأتي :

« تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبرائها الماليين بالقيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبراء الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع ، فيقـدم الخبيران مشروعا بالحلول العملية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المشار اليها » .

وفي اليوم نفسه اتفق الفريقان على ان تسـدد الحكومة السورية بفرنكات افرنسية قيمـة الاربعة والاربعين مليون ليرة سورية التـي كانت الحكومة اللبنانية استبدلتها بليرات لبنـانية في ٢ شباط ١٩٤٨ عندما الغت تـداول النقد السوري في لبنـان كما اشرنا سابقا .

تقرير الخبيرين جورج حكيم وحسني الصواف

اما الخبيران الماليان اللذان عهدتا اليهما مهمة ما يجب اتخاذه من التدابير لازالة الفرق بين النقدين ، وهمـا السيدان حسني الصواف عن سورية ، وجورج حكيم عن لبنان ، فقد اجتمعا ودرسا وقدما تقريرا مشتركا في ٢ ايلول ١٩٤٩ اعلنا فيه ان ازالة الفرق بين النقدين تتفق مع مصلحة البلدين ، وان السرعة في ازالته هامة جدا ، وان كل تأخير يزيد المشكلة تعقيدا وبالتالي يزيد الضرر الواقع في اقتصاديات البلدين .

ثم عدد الخبيران الاسباب التي اوجدت هذا الفرق ليستخلصا الحلول الممكنة لازالته ، وذكرا بعض الاسباب التي بينتها فيما سبق، ثم اقترحا الحلول الممكنة .

اما الاقتراح السوري باعطاء نقد كل من البلدين قوة الابراء في البلد الآخر فقد رفضه المندوب اللبناني متعللا بعدم قابلية تبديل الليرات السورية بفرنكات افرنسية ، اذ ان الاتفاقية النقدية لم تكن بعد مصدقة من قبل البرلمان الافرنسي .

اما اقتراح التقاص فقد ابديا بعض الملاحظات الفنية عليه .

واما تساوي النقـدين في قابليتهما للاستبدال بالفرنكات الافرنسية ، سواء باطلاق حرية الاستبدال الكامل او بتحديدها او منعها ، فقد اتفقا على ان اطلاق الحرية وسيلة تـؤدي الى زوال الفرق . واما التحديد او المنع فليس من حق لبنان اقرارهما بسبب الاتفاق المالي اللبناني ـــ الافرنسي .

واما اقتراح ايجاد صندوق لتثبيت قيمة النقد ، فقد ابديا عليه ايضا بعض الملاحظات الفنية . وقد اتفقا على مبدأ الاقتراح الوارد

بحرية تأمين استبدال احد النقدين بالآخر بواسطة المصرف السوري، بشروط خاصة وعلى ان يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنتين تسدد بعدها الحسابات .

ولم يحظ هذا التقرير باي اهتمام من الحكومة اللبنانية التي استمرت على الادعاء بأنها تدرسه ، الى ان قدمت لها باسم الحكومة السورية اقتراحا مؤرخا في ١٩٤٩/١١/٤ يسمح للمصرف السوري بأن يفتح للحكومة السورية حسابا جاريا بالنقد اللبناني لقاء ما تدفعه من ليرات سورية وعلى اساس التعادل ، وبأن يفتح المصرف السوري بالمقابل للحكومة اللبنانية حسابا جاريا بالنقد السوري على ان لا يزيد الرصيد المدين في كل من الحسابين عن ثلاثين مليون ليرة كل سنة ، وبأن تكون مدة الاتفاق سنتين ثم تسدد الحسابات بعملة الحكومة الدائنة وفقا لسعر النقدين عند انتهاء مدة الاتفاق .

ولم تظهر الحكومة اللبنانية موافقتها على هذا الاقتراح رغم الحاحنا المتواصل عليها في دراسة الموضوع مع تقرير الخبيرين واعطائنا الجواب .

وكم كان عجبنا شديدا عندما تبلغنا من لبنان مذكرة مؤرخة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ تذكر عدة شؤون دون ان تأتي على شيء يتعلق بهذه القضية .

فاضطررنا للجواب بمذكرة مؤرخة في ١٤ كانون ثاني ١٩٥٠ اتينا فيها على ذكر الشؤون التي لم تقم الحكومة اللبنانية بتعهداتها فيها بموجب الاتفاقات السابقة ، وخاصة ما يتعلق منها بازالة الفرق بين النقدين ، وصرحنا باننا مستعدون لمعالجة جميع القضايا المتعلقة دفعة واحدة في اجتماع خاص نأمل ان يؤدي الى تسوية جميع المشاكل القائمة بصورة نهائية .

وبالفعل ، اتصل وزيرا المالية في البلدين ، احدهما بالآخر ، وعقدا اجتماعين تحقق لدينا على اثرهما ان الحكومة اللبنانية لا تهتم الا بما فيه مصلحة لبنان . اما ما يهم سورية فحظه المساومة والمماطلة دون جدوى. وكان مجلس الوزراء يجتمع برئاستي ليدرس تطور الحالة مع لبنان اثر كل اجتماع يعقده المندوبون ، فيتضح له بصورة جلية لا تقبل الجدل ان من العبث اضاعة الوقت سدى بالاستمرار على هذا الاسلوب . وهكذا بدأنا نتجه الى التفكير بضرورة حسم الامر بشكل نهائي ، اما بالوحدة الاقتصادية والمالية واما بالانفصال التام .

اما الوحدة الاقتصادية التامة بين البلدين ، فمع ان فيها

تضحية ببعض المصالح السورية وتحميل الاقتصاد السوري عبء الاقتصاد اللبناني ، فقد رغبنا فيها نظرا لما بيننا وبين لبنان من روابط الاخاء العربي ولاننا كنا معتقدين تمام الاعتقاد ان الاستمرار على هذه الحالة يؤدي حتما بكلا البلدين الى الانهيار الاقتصادي والمالي بسبب تدفق اموالنا الى الخارج دون تحديد . وبسبب ممانعة لبنان في اتخاذ اي اجراء حازم في هذا الصدد ، اقدمنا على الانفصال ولو ادى ذلك الى زعزعة العلاقات الودية بين البلدين ، معتقدين ان لا بد من مجيء يوم يصلان فيه الى وحدة اقتصادية كاملة ، فيها النفع لهما معا .

الصحف اللبنانية تتناولني بالشتائم

وكنت اشبه حالتنا مع لبنان بحالة الشخص الذي كسرت يده فجبر عظمها على غير استواء ، فلا بد اذن من كسرها وجبرها من جديد على وجه صحيح . ولئن كانت هذه العملية مؤلمة في حينها ، الا ان استمرار العوج وتعطيل اليد يضر بصاحبها . فاخترت ان اكون الجراح الذي يكسر الجبر الفاسد متحملا ما يسمعه الجراحون من شتائم المريض ومسباته اذ لم يعطوه مخدرا في اثناء العملية . وهكذا تناولتني بعض الصحف اللبنانية بالشتائم والاهانات كتابة ورسما هزليا . لكنني صبرت وتحملت بصدر واسع كل ذلك ، وسامحت المتفوهين بها ومحرضيهم مرددا القول : « اغفر لهم لانهم لا يعلمون ما يفعلون » .

بدات هذه الحملات علي عندما قمت بزيارة مدينة اللاذقية لاعلان المرسوم الاشتراعي الذي احدثت بموجبه مرفأ اللاذقية . وكان سادة لبنان وجماعة مرفأ بيروت وعملاؤهم يخشون قيام سورية باحداث مرفأ خاص بها . فلما تم لها ذلك قامت قيامتهم علي . وتحججوا بعدم زيارتي لاولي الامر في بيروت في طريق عودتي من اللاذقية الى دمشق فوصموني بقلة الادب والخروج على القواعد والعادات القاضية بزيارة حكام لبنان كلما مر سوري ببيروت . وازدادت تلك الحملات عنفا عندما ارسلت الى لبنان المذكرة المشهورة المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ واضعا لبنان بين خيارين : الوحدة الاقتصادية او الانفصال ، ثم عندما اتخذت التدابير المذكورة سابقا بالغاء الوحدة الجمركية ومنع السفر الى بيروت وغير ذلك ، اذ اتهموني بالخروج على العروبة وبخدمة الاجنبي وبانكار واقع الامر ولم يتركوا حديثا مختلقا او مغلوطا الا اوردوه . وكنت اعلم بأن موجه هذه الحملات هو رئيس الوزراء رياض الصلح ومن يأتمر بأمره من التجار البيروتيين الذين شق عليهم ان يحرموا من ابتزاز

اموال سورية في ظل الوحدة الجمركية .

وقد جمعت جريدة الاوريان ما نشرته من مقالات في هذا الصدد في كتاب اطلعت عليه بعد مرور سنة على نشره ، فضحكت كثيرا لا لشيء الا لان تلك الجريدة فشلت في هدفها ؛ حين لم تتحقق جميع التنبؤات التي اوردتها عند الانفصال والتي ادعت فيها ان سورية ستخضع في النهاية للامر الواقع وتعود عن غيها لانها سوف تفلس وتنهار بعد القطيعة وسوف تلجأ الى لبنان ثانية وتلتمس منه العودة الى الحال السابقة ، الى آخر ما هنالك من التكهنات الباطلة .

موقف رياض الصلح من سورية لتمسكه بالحكم

اما رياض الصلح فكان مع الاسف مرتميا في احضان رئيس جمهورية لبنان السيد بشارة الخوري ومتمسكا بالحكم تمسكا لم يسبقه اليه احد . ومن هنا نشأت معارضته لاقتراحنا الوحدة الاقتصادية، لا من اعتقاده الخاص انها مضرة بلبنان. فقد كان رئيس الجمهورية واصدقاؤه وانسباؤه يخشون السياسة الاقتصادية الموجهة التي تعتنقها سورية وكان هو يعدهم بانهاء الخلاف وتسوية الامر بالمماطلة والتسويف ، بالاساليب التي كان يتبعها مع رؤساء الحكومات السورية المتعاقبة . وكان يدعي بأنه يستطيع في اجتماع واحد ان يسيطر على عقلية المندوب السوري كما كان يفعل عندما كان يحضر الى دمشق او يجتمع في شتورا الى اعضاء الحكومة السورية ، زملائه في السياسة منذ ثلاثين عاما ، ويسوي المشاكل بالطريقة العشائرية التي اعتادها فيخرج من كل اجتماع بحصة الاسد .

ومما زاد في تعقد الامر مع السيد الصلح خلال تلك الازمة انه على اثر تدخله الظاهر في قضية المرحوم انطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري ومحاكمته السريعة واعدامه ، اصبح يخشى الحضور الى دمشق خوفا على حياته من ان يتعرض لها احد المنتسبين الى هذا الحزب .

ولئن اخطأ الصلح الراي في امكانه التسلط على فكري واقناعي بالعدول عن موقفي ، فان حدسه لم يخطىء في شأن السوريين القوميين . فقد اعتدى هؤلاء عليه — كما كتبت جريدتهم في دمشق — وذهب ضحية مؤامراتهم على حياته في عمان . رحمه الله وغفر سيئاته ، اكراما لما قام به من الاعمال المجيدة في سبيل الحصول على استقلال بلاده ، لبنان وسورية ، ومقاومته الاستعمار الاجنبي بكل وسيلة .

كنت اريد ان اترك بحث الانفصال عن لبنان الى باب الابحاث الاقتصادية معه ، لكني لم اجد سبيلا الا لذكر بعض وقائعه في هذا الباب ولو على سبيل الاختصار .

والآن اعود الى الكلام عن ما له صلة مباشرة بالنقد :

كان موعد اجتمــاع مجلس جامعة الدول العربية في اليوم الثاني والعشرين من آذار ١٩٥٠ ، اي بعد الانفصال بتسعة ايام تماما ، فأحببت ان ازيل عن الاذهان ما كان يشيعه اتباع رياض الصلح وهو ان خلافا شخصيا بيننا كان السبب في خطتي ، وان اؤكد ان لا مجال لتفكيك الروابط السياسية التي كانت تجمعنا مع لبنان . فقبلت دعوة السيد الصلح بالمجيء الى بيروت للتداول في الامور التي كان مقررا عرضها على مجلس الجامعة العربية ، رغبة في توحيد الخطة بين الحكومتين .

ولم ابال بما ظنه البعض ، وهو انني تراجعت عن خطتي وذهبت الى بيروت ، او كما قال احــدهم ، انني فعلت كما فعل فرانسوا الاول عندما ذهب لمقابلة البابا في كانوسا معتذرا وطالبا العفو والصفح . فما ذهبت الى بيروت معتذرا ولا راضخا ، بل ذهبت لابحث شؤونا سياسية لا علاقة لها بالانفصال الاقتصادي والنقدي . وقد اوردت في بحث الانفصال الجمركي عن لبنان ما دار بيني وبين السيد الصلح في هذه الزيارة من حديث انحصر في سؤال المشار اليه عن مقصدي من الوحدة الاقتصادية واجابتي اياه بأنها كلمة جامعة لمعانيها ، فاذا قبــل البحث على اساسها دخلنا في التفصيلات . لكن زيارتي تلك لبيروت انتهت دون ان نتقدم في هذا البحث شيئا .

الغاء حق المصرف في اصدار النقد

اما الخطوات التالية التي اتبعتها في معالجة شؤون النقد السوري ، فكانت كلها ترمي الى الغاء حق المصرف السوري في اصدار النقد وجعل هذا الحق ملكا للــدولة وحدها . وعلى هذا الاساس قام وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم باعداد ما يوصل الى هذا الهدف من تشريعات متتابعة كان لا بد من انجازها قبل تحقيق الفكرة الاصلية . فأصدرنا قانون النقد بمرسوم تشريعي مؤرخ في ١٩٥٠/٣/١١ رقم /٧٦/ وهذه خلاصته :

١ ــ حددت قيمة الليرة السورية بما يعــادل ٤٠٥/٥١٢ مليغراما من الذهب الخالص .

٢ ــ تتولى الدولة اصدار النقد السوري وتقوم ادارة مرتبطة بوزارة المالية تدعى « مؤسسة اصدار النقد السوري » باصدار

الاوراق النقدية ، ويجوز ان تقوم مؤسسة خاصة بادارة اصدار الاوراق النقدية لحساب الدولة وفقا للاحكام النافذة .

٣ ـ تكون الاوراق النقدية المصدرة مضمونة بمختلف عناصر التغطية المحددة بموجب هـذا القانون وبمجموع ثروة الدولة وايراداتها .

٤ ـ تؤلف عناصر التغطية كما يلي :

ا) الذهب : تزداد كميته تدريجا حتى يصل الى ثلاثين بالمئة من قيمة النقد المصدر .

ب) القطع الاجنبي : يختار وزير المالية انواع القطع الاجنبي الذي يمكن وضعه في التغطية ، ويحدد مقادير كل نوع منه .

جـ) السندات التجارية والسلف بالحساب الجاري : تكون السندات التجارية محررة بالليرات السورية وغير متجاوزة مدة تسعين يوما ، وبثلاثة تواقيع . ويمكن الاستعاضة عن احد التواقيع بايصال . وكذلك يمكن الاستعاضة عن توقيعين برهن سبائك او ذهب مسكوك . واما السلف التجارية فتكون محررة بالليرات السورية ولمدة تسعين يوما ، وبثلاثة تواقيع . ويجوز الاستعاضة عن توقيعين برهن اسهم شركات سورية مضمونة الارباح من قبل الدولة او برهن سندات قرض مكفولة من قبل الدولة . ولا يجوز ان تقل قيمة مجموع السندات والسلف هذه عن /١٠/ بالمئة ولا ان تزيد عن /٢٥/ بالمئة من مجموع قيمة الاوراق النقدية المصدرة .

د) القروض التي تعقدها الدولة او التي تضمنها : ويتضمن هذا الباب السندات والسلف والاعتمادات التي تمنحها مؤسسة الاصدار للدولة ، وكذلك القروض المعقودة مع المؤسسات العامة او الخاصة بكفالة الدولة على ان لا يتجاوز مجموع هذه المعاملات ٤٠٪ من قيمة الاوراق النقدية المصدرة .

هـ) السلفة الدائمة للدولة : يحق للدولة ان تستلف من مؤسسة الاصدار مبلغا لا يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية بدون فائدة ، على ان يعين وجه صرفها بنصوص تشريعية .

و) اكتتابات الدولة في الصندوق النقدي الدولي وفي المصرف الدولي : .

كذلك توضع في التغطية قيمة تلك الاكتتابات دون ان يحدد مقدارها .

٥ ـ تكون الارباح والخسائر الناشئة عن تعديل الاسعار الرسمية للذهب والقطع الاجنبي على حساب الدولة .

٦ ـــ حدد وزن الليرة الذهبية بـــ /٦/٧٥٨٥٣/ غرامات من الذهب من عيار ١٠٠٠/٩٠٠ ولم يحدد مقدار هذه النقود الذهبية .

اما النقد الفضي فحدد بما يعادل /١٩/ مليونا من الليرات السورية ، ومجموع النقد المسكوك بمعدن غير ثمين بما يعادل ١٤/٣٢٥/٠٠٠ ليرة سورية بمختلف فئاته .

وما تجب ملاحظته اننا ذكرنا في هذا المرسوم ان حق اصدار النقد الورقي والمعدني هو ملك الدولة ولها ان تمنحه لمؤسسة خاصة بشروط معينة . وكان غرضنا من ذلك ان نسير تدريجا في طريق استرداد حق الاصدار لا ان نقدم على عمل مفاجىء قد يحدث هزة في الاسواق وتبلبلا في المعاملات، لا سيما انه لم يكن لدينا من الموظفين ما يضمن لنا حسن سير المؤسسة الجديدة . وكان هذا التخوف باعثا على التريث لاعداد الكفاءات اللازمة لدى الموظفين المدعوين لتسلم هذه الاعباء ، كما فعلنا عندما اصدرنا في ١٩٤٤ تشريعا يجعل مكتب القطع مؤسسة عامة للدولة وعهدنا الى المصرف السوري القيام بأعمالها لحساب الدولة ولمدة معينة لقاء مبلغ معين يتقاضاه المصرف سنويا لتغطية نفقاته ولربح يسير .

احتجاج المصرف على مرسوم الالغاء ورد الحكومة عليه

على ان المرسوم التشريعي المذكور اثار احتجاج المصرف السوري العنيف لاسباب متعددة نورد خلاصتها كما يأتي : ادعى المصرف بأن المادة الرابعة من قانون النقد السوري قد عدلت ، من طرف واحد ، النصوص التعاقدية النافذة بشأنه ، كما اعطت الحكومة حق فسخ امتيازه . وادعى ايضا بأن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تتعارض مع حقوق المصرف في طبع الاوراق النقدية واصدارها .

وبعد دراسة هذين الاعتراضين كلف مجلس الوزراء وزير المالية بتوجيه كتاب الى المصرف يوضح فيه :

١ ـــ ان الغاية من اصدار قانون النقد هو توحيد جميع النصوص المتعلقة بالنقد ، باعتباره جامعا لقواعد عامة واساسية واجبة التطبيق بصورة دائمة ولمدة غير محدودة ، وفي جملتها المبادىء الاساسية التي يخضع لها اصدار النقد .

٢ ـــ ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة متوافقة مع المبدأ العام المسلم به في قوانين النقد النافذة لدى بقية الدول من حيث اختصاص الدولة وصلاحياتها في اصدار النقد . واما الفقرة الثالثة فقد نصت على ان الدائرة التي تقوم باصدار النقد الورقي هي ادارة مرتبطة بوزارة المالية ، تدعى مؤسسة اصدار النقد السوري . ثم اجازت

الفقرة الرابعة ، خلافا لحكم الفقرة الثالثة ، ان تقوم مؤسسة خاصة بادارة اصدار الاوراق النقدية لحساب الدولة بعد الاتفاق بينها وبين وزارة المالية .

٣ — ان احكام المرسوم التشريعي رقم /٢٦/ ومن بعده المادة الثامنة من قانون النقد السوري لا تتعارض مع ما يمارسه المصرف السوري من حقوق ، اذ انه لا يجيز لوزارة المالية وضع اوراق النقد في التداول ، كما انه من جهة ثانية لا يمنع المصرف من ممارسة حق اصدار النقد الورقي بعد اخذ موافقة وزارة المالية .

٤ — ومما تقدم يظهر ان قصد الشارع لم يكن موجها الى مس حقوق المصرف التعاقدية المصدقة بأحكام تشريعية نافذة .

وكان لا بد لنا ، ونحن جادون في تنفيذ خطتنا ، من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمجابهة موقف معاكس قد يلجأ اليه المصرف السوري فيقضي به على خطتنا او يؤخر تنفيذها .

وفي مقدمة الامور التي عنينا بها قضية الورق النقدي الذي كان يطبعه المصرف السوري ويحتفظ به في صناديقه . وكنا نخشى ان يمتنع المصرف عن اعطائنا ما يلزم من الاوراق النقدية لوضعها في التداول اذا ما وضعنا يدنا فجاة على الاصدار ، او ان يكف عن القيام بتداول النقد . واحتياطا لاية محاولة مماثلة قد يلجأ اليها المصرف ، كان لا بد من ان يكون في صندوق الدولة كميات من الاوراق نضعها في التداول فورا عند الحاجة .

ومن المعلوم ان اجازة طبع الاوراق النقدية تتطلب وقتا طويلا لا يقل عن سنة كاملة تنقضي ما بين التفكير في الامر والاتفاق مع احدى المطابع العالمية المختصة واختيار نوع الورق وحجمه من كل فئة والرسوم والالوان ، الى آخر ما هنالك من التفصيلات ، ثم المباشرة بالطبع والترقيم وانجاز المطبوعات وشحنها واستلامها .

ولذلك كان لا بد للقائمين على هذا العمل والمسؤولين عنه من التفكير المسبق فيما يمكن حدوثه في المستقبل من طوارىء واتخاذ العدة لمواجهته .

وفي صيف ١٩٤٩ ، حينما كنت اجادل مدير المصرف السوري في مستقبل علاقات مصرفه مع الدولة بدات المس الصعوبات التي سنواجهها اذا ما ادى بنا الامر الى الغاء امتياز المصرف في اصدار النقد . وثبت لدي ان حيازة المصرف على الاوراق النقدية عائق اساسي في امكان تحقيق هذه الفكرة ، فعزمت على الاقدام على

طبع اوراق جديدة يمكن وضعها في التداول اذا لم تثمر اتصالاتنا مع المصرف . وهكذا باشرت المعاملات التحضيرية ، فاخترنا محل برادبوري الانكليزي المشهور واجتمعنا مرارا الى الخبير الذي ارسله الى دمشق . واستمرت هذه الاجتماعات والمداولات ما يقرب سبعة اشهر انتهينا بعدها الى اقرار نوع الورق وحجم كل فئة واعتمدنا على السيد عادل عبد الحق ، مدير الآثار العامة السورية ، لانتقاء اجمل الصور الاثرية والرسوم الفنية العربية ، ثم اطلعنا على النماذج المطبوعة على سبيل التجربة . وبعد انجاز كل هذه الدراسات التحضيرية عرضت الامر على مجلس الوزراء واستصدرت مرسوما تشريعيا رقم /٢٦/ تاريخ ١٩٥٠/١/٣١ بالسماح لوزارة المالية بطبع اوراق نقدية جديدة . ثم تعاقدت وزارة المالية مع محل برادبوري على طبع ما قيمته اربعماية مليون ليرة سورية من الاوراق النقدية باسم « مؤسسة اصدار النقد السوري . »

واری لزاما علي ان اذكر ما لقيته في هذا السبيل من المعونة الصادقة لدى وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم ولدى كبار موظفي وزارة المالية ، وهم السادة هنري رعد وعزة طرابلسي وعوض بركات ، بالاضافة الى حسن ادائهم مهمتهم في كتمان الامر حتى صدور المرسوم التشريعي الآنف الذكر ، بحيث لم يطلع المصرف السوري على شيء من مراحل هذه الدراسات والاتفاق حتى صدور ذلك المرسوم التشريعي ، فكانت مفاجأة له غير منتظرة . وقد قدم على ذلك احتجاجا اجبنا عليه بأن المرسوم من حيث المبدأ مؤتلف مع الاتفاقية النقدية السورية الافرنسية التي تنص على ان امتيازات الشركات السورية خاضعة للتشريع السوري . اما من حيث التنفيذ ، فأجبناه بأن الحكومة لا تنوي وضع هذه الاوراق النقدية في التداول الآن ، وانما تريد الاحتفاظ بها لحين الحاجة . وقد ادرك المصرف السوري ما نرمي اليه ، لكن السلاح الذي كان باستطاعته استعماله ضدنا لم يعد له مفعول ، اذ اصبح لدى الخزينة السورية من الاوراق النقدية الجاهزة ما يكفي للتداول اذا ما حجز المصرف السوري الاوراق التي لديه ومنعها عن الدولة .

واما عن اعتراضه على عدم ذكر اسم المصرف على تلك الاوراق النقدية ، فاجبناه عليه بانه حين يضع النقد في التداول ، فهو يضعه بصفته مؤسسة اصدار . اما التشريع الجديد فقضى بحصر هذا الامتياز في الدولة مع جواز عهدته بصورة مؤقتة الى مؤسسة مالية خاصة . لذلك كان طبيعيا ان لا يذكر على الاوراق

سوى ان المصدر هو « مؤسسة الاصدار السورية » . ولو كنا طبعنا عليها اسم المصرف السوري ، فلا يعود امامنا سبيل الى وضعها في التداول ، اذ ان المؤسسة المالية التي سيعهد اليها امر الاصدار هي غير المصرف السوري . وهكذا نصبح مضطرين لاتلافها وتحمل نفقات طبعها مجددا .

وبعد المناقشات الطويلة اتفقنا مع المصرف على ان تحفظ هذه الاوراق في صناديق خاصة في المصرف يكون احد مفتاحيها لدى الحكومة ، على ان يدفع المصرف كلفة طبع هذه الاوراق اي ما يبلغ نحو سبعماية الف ليرة سورية تقريبا .

وهكذا توصلنا الى النتيجة التي كنا نرغب فيها وهي ان تكون الاوراق النقدية صادرة باسم مؤسسة الاصدار السورية بدون ذكر المصرف ، وان نضمن العدد الحقيقي للكميات المطبوعة ، وان نتأكد من وجود اوراق نقدية يمكن وضعها في التداول في اي وقت تريده الدولة دون ان يكون للمصرف الحق في الاعتراض على وضع اوراق نقدية في التداول وهي تحمل اسمه بدون موافقته ورضائه .

وفي اوائل ١٩٥٣ وضعت ثلاث فئات من هذه الاوراق النقدية في التداول وكان لصغر حجمها وتفوق نوع ورقها بالنسبة لطبعات المصرف السابقة قبول حسن لدى الجمهور . اما تنفيذ قانون النقد الذي كنا استصدرناه بمرسوم تشريعي ، من حيث تسلم الدولة شؤون الاصدار وقيامها به مباشرة او العهدة به الى مؤسسة مالية خاصة ، فلم يكتب لي تحقيقه . ذلك لانني استقلت من الحكومة ولم اعد قادرا على متابعة الخطوات التي بدأت بها .

ثم عدل قانون النقد هذا بمرسوم تشريعي صدر في ١٩٥٢ طبلت له الحكومة وزمرت ، مدعية بأنها حققت به استقلال سورية المالي ، في حين ان القانون الجديد لا يفضل عن السابق ، ان لم يكن اقل منه فائدة للبلاد . وما زال المصرف السوري قائما بالاصدار كما كان في السابق .

وقبل ان انهي هذا الموضوع ارى واجبا علي ان اذكر ان تسلم الدولة شؤون الاصدار ليس بالسهولة التي قد تبدو لاول وهلة . فثمة اختبارات وتجارب لا غنى عنها لكل موظف ، كبيرا كان او صغيرا ، يدعى لتسلم اي عمل من اعمال الاصدار .

وهذه الخبرة لا تكتسب في المدارس فحسب ، بل يحصل عليها الموظف في التمرين مدة كافية . واضافة الى ذلك ، فلا بد من ان

يكون مجلس ادارة مؤسسة الاصدار ورئيسها من الرجال الاشداء الذين يستطيعون الوقوف في وجه جنوح بعض الوزراء والحكام الى استعمال وسيلة الاصدار لغايات خاصة او لمشاريع لا تأتي على البلاد بالفائدة المطلوبة . فاذا كان الامـر على العكس من ذلك واسندت هذه المناصب لاشخاص ضعيفي الارادة . خشي على مالية الدولة من الانهيار وعلى اقتصاديات البلاد من الافلاس .

اما اذا استعمل هذا الحق كما يجب واختير لادارة المؤسسة رجال اكفاء مخلصون فلا شك بأن البلاد تفيد من هذه المؤسسة الوطنية اكثـر بكثير مما لو كان الامر في يد المؤسسات الاجنبية التي لا تهتم في شؤون البلاد المالية والاقتصادية الا بالقدر الذي يدر عليها الارباح والمنافع او يتفق مع مصلحة البلد الذي تنتمي اليه .

اقدمت على اعداد العدة لتسلم الدولة امتياز الاصدار دون ان تغرب عن ذهني المخاوف التي ذكرتها فيما سبق . لكنني في الوقت نفسه مؤمن بان الدولة التي لا تستطيع الاحتفاظ باستقلالها المالـي لا تستطيع ايضا الاحتفاظ باستقلالها السياسي . واني ارجو ان يرسخ في ذهن كل من يتولى شؤون الدولة ان اي جنوح عن الخطة المستقيمة في شؤون النقد يؤدي الى كوارث مالية لا تستطيع البلاد التخلص منها الا بتضحيات جسيمة . فعلى اولئك الحكام في المستقبل ان ينصتوا الى صوت الضمير وان لا يورطوا البلاد في اعمال مضرة ، وان يحسنوا توجيه سياسة البلاد الاقتصادية والمالية في السبيل القويم الذي يؤمن الابقاء على استقلالها السياسي العام .

الفصل الثالث

المشـاريع العـمرانيـة

بناء مرفا اللاذقيـة وضرورته

كانت البلاد السورية واللبنانية والفلسطينية والاردنية داخلة كلها قبل ١٩١٨ في حوزة الاتراك. وهي تؤلف مع بقية البلدان العربية والتركية، الامبراطورية العثمانية. وعلى ذلك كان الشاطىء الشرقي للبحر المتسط ، اي من خليج الاسكندرون حتى قناة السويس ، تابعا في مجموعه لتلك الامبراطورية . فلم يعـد مستغربا ان تنشىء الحكومة العثمانية مرفأ واحدا لهذا الساحل ، كمـا لم يكن غير طبيعي ان تختار بيروت مركزا للمرفأ ، باعتبارها واقعة في منتصف ذلك الساحل ، تتشعب منه الخطوط الحديدية التي تربط الساحـل بالداخل . فكان انشاء الخط الحديدي بين بيروت ودمشق ، ثم بين الرياق وحلب فبلاد الاناضول ، ثم الخط الحديدي الحجازي الذي يصل دمشق بالمدينة المنورة ، ثم خط بغداد بين حلب والعراق .

ولئن احدثت مرافىء في يافا وحيفـا وطرابلس واللاذقية وانطاكية ، الا ان هذه المرافىء كانت كلها صغيرة وغـير مستعدة لتأمين تفريغ السفن التجارية الكبيرة ، بل كانت معدة لايواء المراكب الشراعية التي تنقل جزءا يسيرا من البضائع بين السواحل السورية والمصرية والتركية فحسب .

وعقب انسحاب الاتراك من هذه البلاد وتقسيمها الى دويلات ومناطق ، باشر الانكليز بانشاء مرفأ ضخم في حيفـا لسد حاجة فلسطين وشرق الاردن . اما الافرنسيون فاكتفوا بمـرفأ بيروت وزادوا في سعته وقدرته وجعلوه منفذ سورية ولبنـان التجاري البحري ، على الرغم من ان بيروت لم تعـد بمركزها الجغرافي في الوسط كما كانت في الماضي ، بل اصبحت في اقصى الجنوب مـن الساحل السوري ـــ اللبناني .

وكان جديرا بالافرنسيين ان ينظروا الى وضع حلب البعيدة عن بيروت والتي لا تربطها بها سوى سكة حديد ، قسم منها عريض

والقسم الآخر ضيق ، وان يعملوا على انشاء مرفأ في سورية قرب حلب يوصلوه بها بخط حديدي خاص. لكنهم ارادوا ان يبقوا لبيروت اللبنانية مركزها الممتاز ، وان يحفظوا للشركة الافرنسية صاحبة المرفأ البيروتي الارباح الطائلة . فحرمت سورية من مرفأ خاص تجني ارباحه وتستطيع بواسطته تأمين حاجاتها ومصالحها .

فعندما بدات في ١٩٥٠ درس حاجات سورية الاقتصادية ووضعت لنفسي برنامجا مستمدا من هذه الحاجات استأثرت قضية المرفأ باهتمامي الاول ، لا سيما اننا كنا قادمين على الانفصال الجمركي . فمن مزايا انشاء مرفأ خاص ان سورية تستطيع بواسطته السيطرة على شؤون تصديرها واستيرادها دون أن تكون تحت نفوذ شركة المرفأ الافرنسية وسماسرة بيروت وعتاليها . ولم اجد في اضابير الحكومة احصاءات جدية وحديثة في هذا الموضوع غير ما جاء في تقرير مكتب اسكندر حبيب الانكليزي الذي كانت حكومة سعد الله الجابري اناطت به وضع تقرير عام عن سورية منذ ١٩٤٥ . وفيما يلي احصاء الانتاج الزراعي في المنطقتين الشمالية والساحلية ، اي في محافظات الفرات والجزيرة وحلب وحماه وحمص واللاذقية ، وذلك بالنسبة الى مجموع الانتاج الزراعي في البلاد السورية كلها .

النوع	النسبة المئوية من الانتاج السوري العام
تبغ	٩٩٪
ارز	٩٩٪
زيتون	٩٣٪
عرق سوس	٩٠٪
فواكه	٨٧٪
قطن	٨٧٪
عنب	٦٩٪
حنطة	٦١٪
قطاني	٥٧٪
الاغنام	٦٧٪

وهكذا يتضح ان هذه المناطق تنتج معدل خمسة وثمانين بالمئة من مجموع الانتاج الزراعي . اما مساحة الاراضي المروية وغير المروية في هذه المناطق فكانت بالنسبة الى مجموع الاراضي

السورية تعادل ٥٩٪ من الاراضي المروية و ٨٥٪ من الاراضي القابلة للري . فاذا نظرنا الى المحاصيل التي اعتادت سورية على تصديرها ، وهي التبغ وزيت الزيتون وعرق السوس والقطن والقمح وسائر اصناف الحبوب، وجدنا نسبة الفائض الممكن تصديره اكثر في الشمال منه في الجنوب . وهذا هو العامل الذي دفعنا الى التفكير في انشاء مرفأ قريب من منطقة الانتاج الواسع حتى تخف بذلك اجور نقل المحاصيل فتتدنى الكلفة في سعر التصدير . فاذا اعتبرنا مدينة حلب مركز الخزن برسم التصدير وجدنا ان الطريق البري ؛ سواء بالسيارات او بالسكة الحديدية ، طوله /١٧٠/ كيلومترا تقريبا من حلب الى اللاذقية ، بينما يعادل /٤٠٠/ كيلومترا تقريبا منها الى بيروت . اما اجور النقل البحري من اللاذقية الى اي بلد في العالم فهي تعادل اجرة النقل من بيروت . وهكذا يصبح الفارق في اختصار طريق النقل البري من /٤٠٠/ كيلومتر الى /١٣٠/ كيلومترا . اما استفادة المنطقة الجنوبية ، اي محافظات دمشق وحوران وجبل الدروز ، من هذا المرفأ ، فهي قليلة او تكاد تكون معدومة اقتصاديا . لكن يجب علينا ان لا ننسى ان تصدير هذه المناطق الجنوبية ليس موجها الى البحر بل الى عمان وبغداد عن طريق البر . فليس للمرفأ اذن شأن في ذلك . واما الاستيراد فقد يبدو اكثر كلفة عن طريق اللاذقية بالنسبة لطريق بيروت وقربه منها ، لكن الرسوم الباهظة التي تستوفيها شركة مرفأ بيروت والمبالغ التي يتقاضاها سماسرتها ، تزيل الفرق بين كلفة النقل من اللاذقية الى دمشق والنقل بين بيروت ودمشق ، او تجعله غير ذي شأن

هذه العوامل الاقتصادية الاساسية ، بالاضافة الى ضرورة وجود مرفأ خاص بسورية تسيطر به على سياسة التصدير والاستيراد ، جعلتنا نقدم على تحقيق هذه الفكرة ، لا كما اشاع اللبنانيون اننا قصدنا اضرارهم وانزال الخسائر بهم وايصالهم الى الافلاس دون مبرر او حاجة .

وبعد ان انتهت بنا القناعة الى ضرورة احداث مرفأ ، انتقلنا الى دراسة الناحية الفنية من حيث سعته وعمقه وغير ذلك،فرجعنا ايضا الى ما جاء في تقرير اسكندر حبيب وتعمقنا فيما اورده من الاقتراحات ، مع ما لدى خبرائنا من الآراء ، فتوصلنا الى اقرار

هذه الارقام ، مع المبالغ التقديرية اللازمة للانشاء :

مساحة حوض المرفأ	٤٠٠،٠٠٠،٤٤ متر مربع
دائرة الدوران	٤٠٠ متر
العمق	بين ٥ و ٩ و ١٤ متر
عدد الارصفة	٣
طول الرصيف الاول	١٠٠ متر
طول الرصيف الثاني	٣٠٠ متر
طول الرصيف الثالث	٧٠٠ متر

وقدرت المبالغ اللازمة لانشاء المرفأ ، اي كاسر الامواج والارصفة وتعميق القاع ، بما يقارب خمسة وعشرين مليون ليرة سورية في مرحلتي الانشاء .

اما ما يتعلق بكيفية تدارك المال وملكية المرفأ فكنا امام هذه الامكانيات :

١ ــ منح امتياز انشاء واستثمار المرفأ الى شركة مساهمة اجنبية . وقد استبعدنا هذه الامكانية لاول وهلة تجنبا لتدخل احدى الدول الاجنبية في شؤون احد المرافق السورية العامة ، وذلك رغم ان هذه الطريقة اقرب تناولا اذا نظرنا الى سهولة تدارك المال اللازم .

٢ ــ منح ذلك الامتياز الى شركة مساهمة سورية . وكانت هذه الوسيلة مقبولة مبدئيا لولا الصعوبة التي قدرناها في امكان تغطية راس مال هذه الشركة .

٣ ــ انفراد الدولة بهذا الامتياز واستثماره لحسابها . وكانت هذه الوسيلة مرضية ايضا لانها تحقق فكرة تأميم مرافق البلاد الاساسية ، لكنها كانت مشوبة بخشية سوء ادارة الدولة للاعمال التجارية .

انشاء شركة مساهمة سورية لمرفأ اللاذقية

وبعد التفكير العميق واستشارة الخبراء واصحاب الراي السديد ، اعتمدنا احدث اسلوب يجمع بين فوائد الامكانيتين الاخيرتين ، بحيث تنشأ شركة مساهمة سورية تمنح هذا الامتياز ، على ان تشترك الدولة فيها بشراء الاسهم التي تعطى عند الاكتتاب وعلى ان تضمن الدولة للمساهمين ربحا سنويا لا يقل عن خمسة بالمئة . وجعلت الاسهم فئات ثلاث : فئة (ا) وهي حصة الدولة الاجبارية (٨٠،٠٠٠ سهم) ، وفئة (ب) وهي الاسهم الاسمية (١٢٠،٠٠٠ سهم) ، وفئة (ج) وهي الاسهم للحامل وعددها

٤٠٠،٠٠٠ سهم . وجعل رأس مال الشركة (٢٥) مليون ليرة سورية وسعر السهم الواحد مئة ليرة سورية .

وحدد عدد اعضاء مجلس الادارة بعشرة ، على ان تمثل حصة الدولة في من تعينهم اعضاء في ذلك المجلس الذي يجب ان يضم على الاقل عضوا منتخبا من المساهمين العاديين .

ورغبنا في هذا الاسلوب لكي نؤمن ادارة امور الشركة على الاساس التجاري العادي المألوف، لا على اساس ادارة مؤسسات الدولة المالية ذات التعقيد والتطويل في المعاملات . وصدر المرسوم التشريعي بانشاء المرفأ ، ومنح امتيازه شركة مساهمة في تاريخ ١٢ شباط ١٩٥٠ ، كما صدر مرسوم بتنظيم الشركة الداخلي

ورغبت بعد انجاز هذه المرحلة التأسيسية الاولى في ان اظهر اهتمام الحكومة بالمشروع وجلب الانظار اليه تمهيداً لطرح الاسهم للبيع ، كما رغبت في اشراك اكبر عدد ممكن من الافراد فيه ، لا سيما من سكان اللاذقية الذين سيدر عليهم المرفأ منافع كبيرة ، سواء من المرفأ نفسه او من تقدم وازدهار بلدتهم في التجارة والعمران .

وهكذا قررنا في مجلس الوزراء ان نقوم كلنا برحلة الى اللاذقية لاعلان البدء بتنفيذ المشروع . ولم تكن ثمة فكرة تدور في خلدي بأن اكسب من هذه الرحلة او من المشروع نفسه اية شعبية كما اتهمني البعض ، سامحهم الله .

واخترت ان يكون السفر الى اللاذقية عن طريق حمص ، فتلكلخ ، فالساحل السوري حتى اللاذقية ، وان تكون العودة عن طريق طرابلس ، فبيروت ، فدمشق . وقصدت بذلك ان لا نظهر امام اخواننا اللبنانيين اننا نرمي الى القطيعة معهم ، وان طريق اللاذقية الى دمشق يمر ايضا ببيروت . لكنني ، من جهة ثانية ، لم ادخل في برنامجي زيارة حكومة لبنان في بيروت . وقصدت بذلك ان اخرج عن التقليد المألوف ، وهو ان يزور حكام سورية حكام بيروت كلما عبروا منها ، كأنها لا تزال مقر المفوضية العليا الافرنسية . وهكذا يتضح ان بيروت ما هي الا بلدة كائنة في طريق سورية الى مرفئها في اللاذقية ، لا عاصمة لسورية ولبنان كما كانت في عهد الافرنسيين . لكن رياض الصلح اساء فهم قصدي واعتبر عدم زيارتي له عند مروري ببيروت اهانة شخصية . فبدأ بحملات قاسية ضدي لم تكن منصفة ولا محقة .

كان المتفق عليه ان نجتمع في وزارة الخارجية ، ومن هناك نشرع بالرحلة الى اللاذقية . وحضر الوزراء في الموعد المضروب ، ما عدا اكرم الحوراني الذي اعتذر بمرض مفاجىء تبين فيما بعد انه براء منه . وحضر لوداع الوزراء لفيف من موظفي الدولة ، بينهم العقيد الشيشكلي . فركبنا السيارات وتوجهنا الى حمص ، ثم الى تلكلخ ، فالساحل حتى اللاذقية . وكنا في كل قرية من القرى ، لا سيما في محافظة اللاذقية ، نجد الجموع الغفيرة من الاهلين يهرعون لاستقبالنا والترحيب بنا. ولما قلت للمحافظ السيد خالد الداغستاني اني طلبت منه ان لا يحضر استقبالات شعبية ، فلماذا خالف طلبي، اكد لي انه لم يوعز الى احد بالخروج للاستقبال ، وان هذه المظاهرات ليست الا تعبيرا عن شعور الاهلين بالفرح ببناء المرفأ، ودليلا على تعلقهم به ، وبيانا بشكرهم للحكومة التي اقرت انشاءه وبدأت بالتنفيذ . وفعلا ، كانت مشاهد هذه الجموع المحتشدة تدل على انه لم يبق في داره الا المريض او الكسيح ، اما الآخرون فكانوا على الطريق يهتفون هتافا صادرا عن القلب لا عن تملق او خوف . وكانت اللافتات تشيد بالعمل الجبار الذي اقدمت عليه الحكومة وتردد الولاء لي بصورة خاصة ، كما كانت الهتافات تدوي باسمي وعملي .

ولم نتمكن من الوصول الى اللاذقية الا بعد الموعد المقرر بعدة ساعات بسبب اضطرار موكبنا للتوقف في كل قرية وعند كل تجمع على الطريق . اما اللاذقية نفسها فكانت شعلة من نور ، وسطحا متموجا من الرؤوس والايدي الهاتفة . وجعلتني مصافحة المستقبلين واحدا واحدا اشكو من ألم شديد في يدي عند انتهاء مراسم الضيافة ودخولي غرفة النوم عند منتصف الليل .

واقام المحافظ وليمة خطبت فيها معلنا عزم الحكومة على متابعة تحقيق المرفأ . ورجوت للاذقية ازدهارا عظيما وقلت : « يقول المثل العامي : هنيئا لمن له مرقد عنزة في لبنان . والآن استطيع ان اقول : هنيئا لمن له شبر ارض في اللاذقية » . وفي اليوم التالي زرنا المرفأ وقمنا بجولة بحرية داخل المرفأ القديم وخارجه ، ثم زرنا مدرسة عبد الرحمن الغافقي وافتتحنا الطابق الارضي من بنائها ، ومن هناك توجهنا الى سوق الهال الجديدة ودشناها ، ثم زرنا البلدية حيث خطب رئيسها وطلب مني الموافقة على تسمية شارع رئيسي في اللاذقية باسمي واعلن منحي لقب

مواطن شرف بلدته . فأجبته شاكرا له اللقب ، ومعتذرا عن قبول تسمية شارع باسمي قائلا : « لا يصح في رأيي تسمية شارع باسم الاحياء، لانهم قد يقدمون فيما بعد على عمل غير طيب يجعل الندامة تحل محل الولاء . فلذلك يجب ان يحفظ هذا التكريم للرجال الكبار الذين يخدمون بلادهم ، على شرط ان يتم ذلك بعد موتهم . وقلت في كلمتي انني ، مع عدم استحقاقي هذا الشرف الكبير ، لا ازال حيا ارجو الاستمرار على خدمة بلدي . » واضفت مازحا : « اعتبروني مواطنا حيا ، لا مواطنا مرحوما ! »

وحضرنا الحفلات التي اقامتها المحافظة والغرفة التجارية، فخطبت فيهما بما يناسب المقام . وكانت انباء الرحلة والخطب تنقل الى دمشق بواسطة الاذاعة والصحف التي كان رئيسها واصحابها مرافقين لي في هذه الرحلة . وكانت اخبار هذه الرحلة وتصوير احتفاء اهالي المنطقة بي وباعضاء الحكومة سببا لغيرة من كانوا لا يطيقون تعلق الناس بسواهم . وفي معرض بحث استقالتي التي سيأتي ذكرها في فصل خاص ، سيجد القراء كم كان لهذه الرحلة وتلك الاستقبالات والحفاوة من اثر في سعي البعض لازاحتي عن كرسي الحكم وميدان العمل العام .

انتهت زيارتنا للاذقية بعد ان تحقق لدينا ان مشروع المرفأ لم يعد من خوف عليه ، اذ اصبح عسيرا على اية حكومة تأتي بعدنا ان تقف دون ايصاله طور الحياة الناشطة . وكانت خطتي ان اجعل طريق العودة عبر لبنان ، فاتصلنا بحكومتها فارسلت محافظ الشمال لاستقبالنا على الحدود . وبعد التحية والترحيب الطيب سار بسيارته امامنا ، فكان يسرع احيانا ويخفض سرعته احيانا اخرى . وقد لفت نظرنا اختراقه بسرعة عظيمة مدينة طرابلس الشام ، حيث كانت الشرطة اللبنانية قد اوقفت سير السيارات في طريقنا . فتساءلنا عن سبب هذه البادرة ولم نجد تفسيرا لها سوى رغبة الحكومة اللبنانية في عدم السماح لاهالي طرابلس باظهار شعورهم وتعلقهم بالاتحاد مع سورية اقتصاديا . وقبل ان نصل الى بيروت وقفت سيارة المحافظ ونزل لسؤالي عن الطريق التي سأتبعها في مروري ببيروت، راميا من وراء ذلك الى الاستفسار عن نيتي في زيارة الحكومة اللبنانية . فقلت له اني ارغب في الوصول عن اقرب طريق ، فلنتبع طريق جنينة الباشا وهي التي يسلكها المسافر من طرابلس الى الشام دون اجتياز مدينة بيروت . وهكذا

تابعنا السير حتى شتورا ، حيث تناولنا طعام الغداء مع المحافظ الذي دعوناه لمشاركتنا . ثم تابعنا السفر الى دمشق فوصلنا اليها مساء .

وعقب ذلك ، بادرنا الى تسمية رئيس واعضاء مجلس ادارة مرفأ اللاذقية . فاخترنا السيد عزت طرابلسي للرئاسة ، وهو من خيرة الشبان الذين درسوا في فرانسا وحازوا الدكتوراه في العلوم المالية . وقد اظهر في وزارة المالية مقدرة فائقة ونشاطا وفيرا ونزاهة مشكورة . ورغبنا في ان يكون اعضاء المجلس من البارزين في حقلي التجارة والصناعة في البلدان السورية ، لذلك اخترنا السيدين محمد سعيد الزعيم وتوفيق ميسر وهما من كبار تجار حلب ، والسيد مسلم السيوفي رئيس الغرفة التجارية بدمشق ، والسادة رودولف سعادة وجول نصري وقاسم ياسين وابعد هارون ، وهم من كبار تجار اللاذقية . وطلبت اليهم المباشرة بفتح باب الاشتراك في اسهم المرفأ ، والاسراع في وضع دفتر شروط المناقصة لتلزيم عمليات انشاء المرفأ .

استقالتي من الوزارة تحول دون انهاء الشركة

وحالت استقالتي من الحكومة دون متابعتي هذين الامرين . وافتتح الاكتتاب دون تحضير كاف ، فلم يقبل على شراء الاسهم الا عدد قليل ، وهكذا بقيت الاسهم في معظمها ملكا للدولة . اما دفتر الشروط فانجز واعلن يوم المناقصة ، فاقبلت سبع من الشركات العالمية واشتركت فيها . وقد رست المناقصة بعد الدراسة على شركة افرنسية ، الا ان الجو الذي كان مسيطرا عند تأسيس الشركة ، وهو الخلو من اية نزوة شخصية ، كان تغير . فامسى الحكم في البلاد في يد اشخاص مغرورين بفهمهم ، يدفعهم التماس الاصدقاء الى عرقلة اي مشروع لا يكون لهم فيه نصيب . وهكذا اوقف رئيس الدولة الزعيم فوزي سلو هذا المشروع اشهرا عديدة ، اذ انه رفض التصديق على نتائج المناقصة العالمية وتلزيم المشروع للمناقص الاحسن ، والف لجنة لدرس دفتر الشروط مجدداً . وساير اعضاؤها راي الزعيم سلو فافتوا بفتح الالتزام مجددا ، متذرعين باسباب واهية لا قيمة لها ، سواء من الوجهة الفنية او القانونية . وعكف مجلس الادارة — وكان اعضاؤه قد تغيروا — على وضع دفتر شروط جديد لا يختلف في جوهره عن الاول . واشترك في المناقصة بعض الشركات ، الا ان العروض الادنى سعرا كانت تزيد من السعر الذي رست عليه المناقصة الاولى . فحار اصحاب الامر

في كيفية تلافي الفضيحة وسوء السمعة ، فأصدروا مرسوما تشريعيا اعفيت بموجبه من الرسوم الجمركية جميع المواد التي يستوردها الملتزم من الخارج ، بينما كان خاضعا لها في المناقصة الاولى . وهكذا ضاعت على الخزينة عدة ملايين من الليرات . وبالرغم من ذلك ، فقد ظل الفرق بين نتائج المناقصتين عظيما ، مما حمل الحكومة على التحري عن ملتزم جديد يقبل بسعر ادنى . فاتفقت الحكومة مع شركة يوغسلافية — هي في الحقيقة ملك للدولة — على القيام بانشاء المرفأ لقاء مبلغ يقدر بخمسة وعشرين مليون ليرة سورية ، اي بأكثر من المبلغ الذي رست عليه المناقصة الاولى . والغريب في الامر ان هذه الشركة لم تكن قامت بانشاء اي مرفأ كمرفأ اللاذقية ، بل انحصرت اعمالها السابقة في احداث مرافىء صغيرة لمراكب صيد الاسماك ! والامر الغريب الآخر هو ان اتفاقية الانشاء التي عقدتها الحكومة مع تلك الشركة لم تنشر نصوصها في الجريدة الرسمية كما يقضي القانون ، حتى يطلع عليها الجمهور وحتى ينعدم امكان التبديل والتغيير فيها كما حصل في بعض نصوص الاتفاقات في الماضي . على ان المضحك في الامر — ولكل قضية ناحية مضحكة — ان الشخص الذي استطاع ، لصلته المعروفة بالزعيم سلو، ان يفسخ المناقصة الاولى التي اشترك فيها وفشل ، لسعره العالي ، في ان يفوز بها ، اشترك مرة ثانية وفشل هذه المرة ايضا في الفوز بها . غير ان عمله هذا انزل بشركة المرفأ خسارة فادحة ، سواء من حيث زيادة الكلفة او من حيث امد انتهائها وافتتاح المرفأ . وهكذا تجلت نقطة الضعف في مبدأ تولي الدولة الاعمال العامة ، وفي انحراف اداراتها العامة عن الطريق السوي ، اذا ما تولى مهام الامور رجال مغرضون . وعلى اي حال، فقد ظل الامل معقودا على انتهاء انشاء مرفأ اللاذقية، بالرغم من العقبات المؤخرة له ، وعلى صيرورته مرفأ سورية الكبير الذي تستطيع بواسطته انماء تجارتها العالمية وتقوية بحريتها التجربة والعسكرية ، مستفيدة من موقعه الستراتيجي الممتاز على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

وقد تم انجاز المرفأ والعمل فيه . وانما اتضح ان الارقام المقدرة سابقا للبواخر والحمولات كانت اقل بكثير من الارقام العملية . فقد قدر السيد اسكندر حبيب حمولات البواخر الآتية والغادية باربعمائة الف طن سنويا ، في حين ان الرقم وصل الى

اكثر من مليون طن بعد سنتين من افتتاح المرفأ . وشيدت الدولة مستودعات للقمح في احد جوانب الارصفة ، غير ان اقبال الناس على اقتناء الاسهم ظل ضئيلا ، رغم الارباح الحقيقية التي تجاوزت ٧٪ من راس المال .

وختاما لهذا البحث ، لا بد لي من ذكر واقعة طريفة . وهي اني ، تشجيعا للاكتتاب في اسهم شركة المرفأ ، سجلت لنفسي مئة سهم ، دفعت منها القسطين الاولين ، اي اربعة آلاف ليرة سورية. وعندما طلبت الشركة الاقساط الثلاثة الاخرى كنت في عسر مالي حال دون تسديدي المطلوب مني ، فما كان من القائمين على الشركة الا ان باعوا اسهمي باسعار ادنى من قيمتها الاسمية ، فضاع علي القسطان المدفوعان عند الاكتتاب . وهكذا كانت مكافأتي لقيامي بتأسيس هذا المشروع هي خسارة اربعة آلاف ليرة سورية ! عوضها الله علي بفخر معنوي . وله الحمد والشكر والثناء على كل حال .

بناء مستودعات للزيوت والمواد المشتعلة

كانت الكميات المستهلكة في سورية ولبنان من الزيوت (بنزين — كاز — مازوت بانواعه) ترد من الخارج ، اي من امريكا وبريطانيا ورومانيا . ودامت هذه الحال الى ان نشبت الحرب العالمية الثانية في الثالث من آب ١٩٣٩ . وكانت تباع في الاسواق بصورة حرة . اما الشركات المستوردة فكانت شل، وهي انكليزية، وفاكوم اويل سكوني وهي امريكية ، وبعض الشركات الصغيرة . وكانت جميع هذه الشركات اجنبية ، ما عدا تاجرا لبنانيا كان يستورد المازوت لحسابه ويبيعه من بعض المصانع في دمشق . وعندما بدأت تلك الحرب انقطعت الطرق البحرية خشية من الغواصات الالمانية ، فاضطرت البلاد للاكتفاء بما كان مخزونا في صهاريج تلك الشركات في بيروت وسائر المدن السورية واللبنانية. واتخذت الحكومة الافرنسية المنتدبة تدبيرا مؤقتا بتقنين البنزين ، فخصصت لكل سيارة اربعين لترا شهريا . ولم يكن امام اصحاب السيارات الا ان يكتفوا بهذا القدر ، او ان يتداركوا ما يحتاجونه من السوق السوداء التي بلغ فيها سعر العشرين لترا خمس عشرة ليرة سورية ، ثم عشرين ليرة سورية .

عانت سورية ولبنان من فقدان الزيوت، برغم ان نفط العراق كان يتدفق في الانابيب بين الموصل وحيفا، وبين الموصل وطرابلس،

دون ان تتمكن البلاد من الحصول على قطرة واحدة من هذا الزيت لانه غير مصفى ولانه لم يكن في المصب مصفاة . ثم لجأت المفوضية الافرنسية الى معالجة الموقف للخروج من هذا المأزق الذي واجهته ليس لسد الحاجة المحلية فحسب ، بل ايضا لسد حاجة جيشها بطائراته وسياراته وسائر قواه الآلية ، فسارعت الى تدارك هذا النقص بعقد اتفاق مع شركة آي. بي. سي التي تملك زيت العراق يقضي بانشاء مصفاة صغيرة في طرابلس . وامدت هذه الشركة بسلفة قدرها نحو مليوني ليرة سورية من صندوق المصالح المشتركة السورية ــ اللبنانية .

وكانت شركة النفط العراقية المذكورة عاجزة عن استيراد ما يلزم هذه المصفاة من الآلات والآجر الناري وغير ذلك من المعدات ، فأسعفتها المفوضية العليا بمصادرة ما وجدته في البلاد من المعدات ، منها الآجر الناري لمدخنة معمل البلور في دمشق ، دون ان تدفع ثمنها . ثم اجبرت اصحاب تلك المعدات على قبول اسعار تكاد لا تذكر .

وعلى سبيل الاستطراد اذكر ان الافرنسيين ، اجتنابا لادعاء سورية ولبنان بملكية تلك المصفاة لأن راس المال قدمه صندوق المصالح المشتركة ، سمحوا لشركة النفط العراقية بأن تعيد تلك السلفة الى صندوق المصالح المشتركة قبيل تسليم تلك المصالح الى الحكومتين السورية واللبنانية . ولما طالبنا بالمصفاة ادعوا بأن المبلغ كان على سبيل القرض لا مساهمة في راس المال .

واشتد النزاع بيننا وبينهم ، لكن دون جدوى . ثم قامت شركة النفط العراقية بتكبير المصفاة ، فاستوردت لها في نهاية الحرب وبعدها آلات جديدة قادرة على تصفية كل ما تحتاجه البلاد من الزيوت بكافة اصنافها ، ما عدا جزءا قليلا منها . ومنذ ذلك الحين حتى الآن وشركات الزيت تفرض على سورية ولبنان اسعار منتجاتها على اساس السعر العالمي، اي سعر التسليم في المكسيك مضافا اليه اجرة الشحن من هناك حتى بيروت . مع ان الانصاف والحق يقضيان بأن يكون السعر في خليج المكسيك وحده اساسا للسعر في طرابلس ، اي ان لا تضاف اجرة النقل اليه . لكن الحكومتين السورية واللبنانية كانتا مجبرتين على قبول تحديد السعر وفقا لما ذكرت . وكانتا تدفعان للشركة قيمة الزيوت

بالجنيهات الانكليزية والدولارات الامريكية وبالقليل من الليرات اللبنانية ، بينما كان المستهلكان السوري واللبناني يدفعان اثمان ما يستهلكانه بالعملة المحلية . ولذلك كان لزاما على الحكومة السورية ان تشتري سنويا من الاسواق الحرة دولارات وجنيهات وليرات لبنانية بما يقارب عشرين مليونا من الليرات السورية ، فكان ذلك من جملة اسباب هبوط قيمة النقد السوري .

ولم يكن بالاستطاعة تجنب هذه الخسائر السنوية الباهظة والوقوف دون اطماع شركات الزيت الا بطريقة واحدة تستند الى الاسس الآتية :

لئن كانت شركتا شل وستاندرد ورفيقاتهما تسيطران على الاسواق العالمية ، فثمة شركات صغيرة عديدة تنتج الزيت وتبيعه خارج سلطان الشركات الكبيرة المذكورة . كما كان لدى روسيا ورومانيا من الزيت ما يمكن شراؤه وتأمين حاجة سورية منه . الا ان العقبة دون هذه المشتريات كانت ولا تزال فقدان المستودعات الخاصة ، اي الصهاريج على السواحل السورية واللبنانية في بيروت — طرابلس — اللاذقية — مثلا . فلو اشترت الحكومة او اي تاجر اية كمية من الزيت ، فلا يمكن تفريغها في الساحل ولا يمكن ايضا خزنها في دمشق او حلب للسبب نفسه . ذلك لان الشركات المذكورة هي التي تملك الصهاريج الكبيرة في بيروت والصهاريج الصغيرة في المدن السورية واللبنانية ولا تسمح، طبعا، للحكومة أن تفرغ فيها ما قد تستورده هذه من مصادر اخرى .

هذه العقبة الكأداء كانت السبب الوحيد لفقدان حرية سورية ولبنان في استيراد الزيوت من غير الشركات الكبرى ، كما كانت تؤلف خطرا دائما على مصالح البلاد العليا . فمن المعلوم ان القطعات الآلية من الجيوش : الطيارات والدبابات والسيارات وغيرها ، تصبح قطعا عاطلة من الحديد اذا لم يكن في مخازن الجيش من البنزين ما يحركها . وهكذا كان من البديهي ان الحكومة التي لا تملك مستودعات خاصة للزيت يكون جيشها معرضا للاندحار دائما وبلادها للعدوان . اضف الى ذلك ان اقتصادياتها تصبح ايضا معرضة للانهيار اذا انقطع الزيت ، اذ تتوقف المعامل والسيارات والجرارات وغيرها من الآلات الزراعية والصناعية ووسائط النقل . فلكي تبقى الدولة مطمئنة الى مصالحها الاقتصادية والحربية لا بد من ان يكون لديها من وسائل خزن الزيت ونقله

وتوزيعه ما يكفي لسد تلك الحاجات .

وعندما كنت رئيسا للحكومة في ١٩٥٠ سعيت لتحقيق ما كنت افكر فيه دائما واخاف على البلاد من جراء افتقارها اليه . وكانت حالتنا في هذا الميدان محزنة ومخيفة ، اذ لم يكن لدينا اي صهريج في الساحل او في المدن ، او اي انبوب ينقل البنزين من الساحل الى الصهاريج الداخلية . ومع ان سيارات نقل الزيت كانت موفورة العدد ، فان اصحابها كلهم لم يكونوا سوريين ، بل كانوا لبنانيين .

وظهر لي الخطر جليا ، لا سيما ان جيشنا كان رابضا على الحدود تجاه اليهود . وهكذا عزمت على تدارك الامر ، بانشاء الصهاريج في الساحل والداخل ، تاركا لفرصة اخرى.امر البحث في احداث شبكة انابيب بين تلك الصهاريج الساحلية والصهاريج الداخلية ، وأمر اجبار شركة النفط العراقية وشركة الزيوت السعودية على انشاء مصفاة في الاراضي السورية ، حتى اذا لم تقم احداهما بذلك تولت الدولة بنفسها انشاء هذه المصفاة .

فاستدعيت وزير الاشغال العامة ورؤساء دوائره الفنية وبسطت لهم الموضوع ، راسما لهم الخطة التي تبلورت في فكري وهي :

١ ــ ان تكون الصهاريج الساحلية في مدينة اللاذقية ، بحيث يكون استيعابها معادلا لنصف ما تستهلكه سورية سنويا من انواع الزيوت ، وذلك كمرحلة اولى .

٢ ــ ان تكون مراكز الصهاريج الداخلية في دمشق وحلب وحمص وحماه والقامشلي ، وان يكون مجموع استيعابها ايضا معادلا لاستيعاب الصهاريج الساحلية ، بحيث يكون مجموع ما في سورية من الصهاريج كافيا لسد حاجة سنة كاملة .

ثم طلبت اليهم دراسة كلفة الانشاء العامة وكيفية توزيع الصهاريج الداخلية على المراكز ، بحسم مقادير الاستهلاك السنوي منها . وقد تحمس وزير الاشغال العامة السيد محمد المبارك لهذه الفكرة واظهر تأييده لها . وبعد المداولة مع موظفي وزارته الحاضرين ، اتفقنا على ان يقدموا لي تقريرا اوليا عن الكلفة التقريبية باسرع وقت . وبعد مضي اسبوع وردني التقرير المطلوب ، وفيه ان مجموع استهلاك سورية من الزيوت في الوقت الحاضر هو نحو مئة وثمانين الف طن من مختلف الاصناف ، وان

مجموع كلفة انشاء صهاريج تستوعب هذه الكمية تقدر بنحو اربعة ملايين ليرة سورية . فاجتمعت الى وزير الاشغال بحضور وزير المالية ودرسنا امكانية تخصيص هذا المبلغ . فبسط الاخير صعوبة تدارك هذا المبلغ الضخم مرة واحدة . فاتفقنا على ان ننفذ الخطة في مراحل ، وان تكون المرحلة الاولى انشاء ما يكفي استهلاك ثلاثة اشهر ، اي ما يتطلب انفاق مليون ليرة سورية على انشاء صهاريج ساحلية وداخلية تستوعب خمسين الف طن . ثم عرضنا الامر على مجلس الوزراء، فأوضحت الفوائد العظمى المرتقبة من هذا العمل، وبينت ان الملايين من الليرات السورية التي تنفقها الدولة سنويا على الجيش تذهب هباء اذا لم يكن في مستودعاتها ما تحتاج اليه القطع الآلية من الزيت ، واننا نكون تحت رحمة الدول الكبرى اذا قامت الحرب بيننا وبين اليهود يوما من الايام . اذ يكفي تلك الدول ان توعز لشركات الزيت بقطع البنزين عنا ، فتتعطل جميع اسلحتنا الآلية وتصبح قطعا من الحديد لا حراك لها . وعندئذ نضطر لوقف الحرب وتحمل النتائج السيئة . هذا الى جانب الخطر الآخر الذي ينتظرنا من جراء توقف نشاطنا الزراعي وحركة النقل في البلاد .

وقد وافق مجلس الوزراء دون تردد على الفكرة ووضع مرسوما تشريعيا برقم (٤٢) في ١٩٥٠/٢/١٥ وهذا نصه :

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتها الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ١٩٤٩/٢/٢٢ و ١٩٤٩/١٢/١٤ ،

وبناء على اقتراح وزير المالية وقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥) تاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ — يفتح لدى الخزينة المركزية حساب سلفة حده الاقصى مليون ليرة سورية لبناء مستودعات للمواد المشتعلة على اختلاف انواعها في المراكز التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة .

مادة ٢ — تصرف النفقات اللازمة لشراء اراضي المستودعات وبنائها من حساب السلفة المذكور في المادة الاولى بموجب مناقصات او عقود بالتراضي او مبايعات تجريها دوائر الاشغال العامة ، وفقا للطرق والقواعد المنصوص عليها في قوانين وانظمة المحاسبة العامة . ويتم شراء الاراضي اللازمة بطريق التملك او الاستملاك .

مادة ٣ — تستثمر هذه المستودعات اما بطريق تأجيرها او بطريق استثمارها مباشرة من قبل الدولة او باتباع الاسلوبين معا تحت اشراف وزارة الاشغال العامة.

مادة ٤ — تعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء كيفية تأجير هذه المستودعات او استثمارها مباشرة او استثمار قسم منها وكيفية اطفاء اثمان المستودعات والاراضي وجميع نفقات الادارة وطرق تأمين قيمة المواد المشتعلة التي ستخزن فيها وشكل محاسبتها وتحديد ملاكها المؤقت . وتجري المحاسبة وشراء المواد المشتعلة وبيعها وتحديد اثمانها وفقا للقواعد التجارية ، على ان تخضع حسابات هذه المستودعات الى مراقبة ديوان المحاسبات القضائية فحسب .

المادة ٥ — ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

ثم طلبت الى وزارة الاشغال ان تبدأ بمعاملات المناقصة ، فتضع اولا دفتر شروطها . وانتظرت اياما عديدة ، فلمست الاهمال والبطء رغم ملاحقاتي اليومية للمهندسين المكلفين بذلك . وبعد مشقة وعناء انتهى وضع دفتر الشروط ، فاعلنت المناقصة ، وقدمت العروض، وباشرت وزارة الاشغال بدراستها. وهنا جرى التطويل والتآمر — كما جرى في صدد مرفأ اللاذقية . وبالنتيجة تبين ان المليون ليرة سورية لا تكفي لانشاء صهاريج يزيد استيعابها عن ثلاثين الف طن ، فاصبحنا بين امرين : اما الاكتفاء بهذا القدر ضمن حدود المليون ليرة التي خصصها المرسوم التشريعي ، واما الرجوع الى مجلس النواب وطلب اعتمادات اضافية ، وفي هذا ما فيه من اضاعة الوقت. فاخترت المباشرة بما لدينا من المال ، على ان يكمل البرنامج فيما بعد على ضوء العملية الاولى .

وعلى الاثر استقلت من رئاسة الحكومة . ولما عدت اليها ثانية في آذار من العام اللاحق ، سألت وزارة الاشغال العامة عما وصل اليه الانشاء ، فقيل لي ان الاعمال لم تتم بعد .

وبالفعل ، شاهدت الصهاريج غير كاملة التركيب عندما زرت اللاذقية في شهر حزيران ١٩٥١ . واطرف ما جلب نظري هو ان المناقصة التي جرت في العام الماضي لم يذكر فيها الخرطوم الذي يصل الصهاريج بالبواخر الناقلة للزيت . فعندما يتم انشاء هذه المستودعات تتعذر الاستفادة منها لفقدان واسطة التفريغ هذه . وحتى كتابة هذه الاسطر — آب ١٩٥٣ — لم يكن اوصي على الخرطوم ، وظلت الصهاريج غير قابلة للاستعمال .

لا جدال في ان من صالح شركات الزيت ان تبذل الجهد والمال لعرقلة انجاز هذا المشروع الذي ينقذ الدولة من سلطانها . فهل

كان لمساعيهـــا اثر في تأخير اتمام هذه المستودعـــات ، ام ان التعقيد والاهمال الظاهرين لدى وزارة الاشغال العامة في هذا المضمار هما السبـــب في هذا التأخير ؟ انـــه لمن العسير الاجابـــة على هذا السؤال ، الا ان الحكومة ، في اية حال ، هي الملومة في ذلك .

وحتى الآن ما يزال الخطر جاثما علينا كما كان قبل التفكير في هذا المشروع . وارجو ان لا يجيء يوم تتحقق فيه هذه المخاوف ، وان لا يجد حكامنا الحاليون انفسهم ، وهم قادة الجيش ، امام هذا الخطر العظيم . وارجو ايضا ان لا ينقضي وقت طويل قبل تنفيذ هذا المشروع ، لان الضرر اللاحق بالبلاد يزداد يوما عـــن يوم . ونحن ما زلنا نذكر ما حصل في حرب فلسطين من ازمـــة في الزيت ، اجبرت الحكومة على تقنين البنزين على السيارات الخاصة حتى تلبي جزءا مما يطلبه الجيش . وقد تم انشاء هذه المستودعات فيما بعد ولله الحمد .

اما قضية انشاء مصفاة للزيت الخام الوارد من العراق ومن المملكة العربية السعودية ، فما زالت مدار البحث بين الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة ، وشركتي النفط العراقية والتابلاين من جهـــة اخرى . فالمعروف ان هذه الزيوت تشحن من الشواطىء السورية واللبنانية بحرا الى روما ، حيث تباع هناك . ومع ان نفقات شحن الزيت المصفى اقل من نفقات شحن غـــير المصفى ، الا ان الشركات تفضل دفع هذه النفقات الاضافية مفضلة ان تقوم المصافي في اوروبا لتشغيل اليد العاملة المحليـــــة . وللحكومتين الافرنسية والبريطانية منفعة خاصة من وراء هذه الخطة ، سواء من الوجهة العسكرية او من الوجهة الاقتصادية العامة . فليس مستغربا ان تهمل هذه الشركـــات مطلـــــب الحكومتين السوريـــة واللبنانية بانشاء مصفاة في اراضيهما . على ان واجـــب الحكومتين المشار اليهما هو اجبار الشركات على هذا العمل والاستفادة من كمية الزيت الخام التي تعهدت الشركات بتسليمها سنويا الى سورية ولبنان (حصة سورية اربعمائة الف طن سنويا) فتصفيها وتبيعها من المستهلكين . والخطة المرسومة في هذا الشأن هـــي انشاء المصفاة في حمص ومد الانابيب منها الى دمشق ، فعمان جنوبا ، ثم الى حماه ، فحلب ، فالجزيرة شمالا . وآمـــل ان تتحقق هذه الخطة في المستقبل القريب ، فتوفر على الدولة وعلى المستهلكين مبالغ طائلة .

وقد انشأت المصفاة فيما بعد في مدينة حمص ، بعد مماطلة وتسويف شهدهما مجلس النواب .

خلال محادثاتي مع رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي بشأن الاتفاقية المعقودة مع شركة التابلاين لامرار الزيت عبر سورية ، ابديت له ان فائدة المملكة العربية السعودية من هذه الانابيب هي اضعاف فائدة سورية منها . اذ ان تلك المملكة تتناول حصتها من الزيت بنسبة ارباح الشركة ، بينما لا تقبض الخزينة السورية سوى مبالغ تافهة . ولا مشاحة في ان ايصال الزيت من منابعه الى البحر المتوسط بواسطة الانابيب اقل كلفة من ايصاله بواسطة البواخر الخاصة . فيجدر بالملك عبد العزيز ان يشارك البلاد العربية التي ستجتاز الانابيب اراضيها في جزء من ارباحه . فاجابني الرئيس القوتلي بأن بينه وبين الملك المشار اليه اتفاقا يقضي بأن تتناول الحكومة السورية من المملكة قرضا كبيرا بالدولارات الامريكية . فسألت عن مقداره ، فاجاب : « لم نعين المبلغ ، لكننا نأمل ان يصل الى عشرين مليون دولار » . قلت : « حبذا لو نعقد هذا الاتفاق ونجعل له صفة رسمية قبل تصديق مشروع الاتفاقية مع شركات النفط من قبل مجلس النواب . » فقال : « لا تستعجل الامور ، فهي مرهونة بأوقاتها . » فاجبته : « ليس لي ان اشك ، لكن ليطمئن قلبي وقلب النواب . » غير انه اصر على التريث . ثم وقع ما تخوفت منه ، اذ أطاح الانقلاب الاول بالرئيس وبحكومتي ولم تزل الاتفاقية قيد الدرس في البرلمان . وعندما تسلم حسني الزعيم الامور ، اسرع في ابرام الاتفاقيات المتعلقة بمرور الزيت مع شركات التابلاين والانكلو ايرانيان والنفط العراقي ، دون ان يلتفت الى ناحية القرض . وكان تسرعه ناشئا عن رغبته في عقد اواصر العلاقات الطيبة مع الملك عبد العزيز ومع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لكي يحصل على اعترافهم به وعلى مناصرتهم اياه .

وهكذا اضاع حسني الزعيم الفرصة السانحة واعطى الشركات ما تريده ، دون ان يؤمن للبلاد المنفعة المرجوة . وعندما توليت وزارة المالية في حكومة السيد هاشم الاتاسي ، اثرت قضية القرض وجعلت المشار اليه ووزير الخارجية السيد ناظم القدسي يسعيان معي لدى المفوضية السعودية في دمشق . وبعثنا السيد عزت طرابلسي الى جدة للاتصال بأولي الامر وبحث الاتفاقية

التجارية في الوقت نفسه . لكن الملك عبد العزيز كان متأثرا من موقف جماعة حزب الشعب ، بخصوص الاتحاد مع العراق ، فلمست معارضته لمنح القرض وعقد اتفاقية تجارية . وفقدت الامل بالنجاح في تلك الظروف .

ولما تبدل الامر واستبعد القائلون بالاتحاد عن الحكم واطمأن الملك الى ان الحكومة التي الفتها في آخر ١٩٤٩ بعيدة عن ذلك الاتجاه ، عدت الى التثبت من موقفه ، فأوفدت الحكومة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي الى جدة ، حيث بدأ اتصالاته بالامير فيصل السعود لجعل القرض عشرين مليون دولار. ولكنه لم يحصل على اكثر من اثني عشر مليونا ، مقسطا على ثلاث دفعات : الاولى بعد عقد الاتفاق وابرامه ، والثانية بعد ثلاثة شهور ، والثالثة بعد ستة شهور ، على ان يوفى القرض كله ببضائع تستوردها المملكة العربية السعودية من سورية . اما الاتفاقية التجارية فتقضي بالتساهل المتقابل لتنمية التبادل التجاري .

وقد وقع هذه الاتفاقية كل من السادة : معروف الدواليبي وزير الاقتصاد السوري ، وعبد الله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠ . ثم ابرمت الاتفاقية المذكورة من قبل الدولتين ، وفقا للقواعد الدستورية النافذة في كل منهما .

الفصل الرابع

الخطوط الحديدية ومشاريع الري

كتبت هذا الفصل في شأن السكك الحديدية في ربيع ١٩٤٦ . وقد جرت منذ ذلك التاريخ حوادث عديدة الجأتني الى ادخال بعض التعديلات على ما كنت اقترحته اذ ذاك من خطوط جديدة .

واكبر هذه الحوادث شأنا هو ما انتاب فلسطين من محن قاسية ادت الى انقسامها ، بحيث الحق جزء منها بالمملكة الاردنية الهاشمية ، وانشىء في الجزء الآخر ما اسموه بدولة اسرائيل . فلم يعد ثمة مجال للتفكير في وصل دمشق بمدينتي حيفا او عكا بخط حديدي . على ان الامل ما يزال معقودا على استعادة هذا الجزء الغالي على الوطن العربي ، فيصبح هذا الخط عند ذاك جديرا بالتنفيذ .

والحادثة المهمة الثانية هي انفصال الاقتصاد اللبناني عن الاقتصاد السوري وانشاء مرفأ اللاذقية ، بحيث اصبح وصل هذه المدينة بحلب وباراضي الجزيرة بخط جديد في المرتبة الاولى من الاهمية التي توجب على الحكومة الاسراع في البدء بتنفيذه مهما بلغت نفقاته .

اما الخط الحديدي الذي كنت اقترحت احداثه بين دمشق ودير الزور والذي كان قصدي منه وصل العراق بمرفأ حيفا عن طريق دمشق ، فلم يبق موجب له . وذلك بعدما استولى اليهود على ذلك المرفأ ، ناهيك بان النقل بين العراق ودمشق قليل بالنسبة لما هو عليه بين العراق وحلب واللاذقية . ولذلك رايت ، اقتصادا في النفقات ، طي هذا الخط من المشروع والاكتفاء بوصل حلب ببغداد عن طريق الرقة والحسجة والموصل ، وبذلك يؤمن الخط ، في الوقت نفسه ، الاتصال بالعراق ، مارا بسهول الجزيرة نفسها ، فتحصل الفائدتان معا . وهكذا اتجه الراي الى وصل دمشق بحمص بخط لا يمر بالقريتين .

واما تعريض خط بيروت ــ دمشق ، فقد ابقيته في المشروع آملا بان تعقد سورية ولبنان معاهدة تجارية تسهل فيها شؤون الترانزيت عبر لبنان للبضائع التي تستوردها سورية من الخارج او تصدرها عن طريق بيروت . وعلى كل حال فليس لهذا الخط اهمية كبرى ، ويمكن الاستغناء عن تعريضه وابقاؤه على حالته الحاضرة .

وثمة امر آخر كبير الاهمية حصل بعد كتابة هذا الفصل ، وهو ان جلالة الملك سعود بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية اعلن في مطلع هذا العام موافقته على اعادة خط دمشق ــ المدينة الى سيرته الاولى . وكان لهذا الاعلان اثره العظيم ، فارتاح له الجميع بعد ان فقدوا الامل في الحصول على موافقة المرحوم الملك عبد العزيز بن السعود على اعادة تشغيله .

وسواء بقي الخط بين دمشق والمدينة المنورة على عرضه الحالي وهو ١٠٥ سانتمترات ، ام جعل عرضه / ١٤٠ / سانتمترا كما اقترحت ، فان اعادة هذا الاتصال تؤدي الى فوائد كبرى على سورية والاردن والمدينة المنورة . وقد كان هذا الخط اضيق من شبكة الخطوط السورية والعراقية والتركية ، ويحول دون الاتصال المباشر بين المملكة العربية السعودية وبين هذين البلدين ، الا ان حركة النقل المحدودة بينهما وبين المملكة السعودية تجيز لنا الاستغناء في الوقت الحاضر عن تعريض الخط والاكتفاء باصلاح المخرب منه .

وهذه الملاحظات كلها تجعلنا نذكر خطوطنا الحديدية على حسب ترتيب اهميتها .

١ ــ خط اللاذقية ــ حلب ــ الحسجة ــ الحدود العراقية نحو العراق .

٢ ــ خط دير الزور ــ الحسجة ــ القامشلي .

٣ ــ خط دمشق ــ بيروت .

٤ ــ خط دمشق ــ حمص ــ حلب ــ الحدود التركية .

٥ ــ خط حلب ــ القامشلي ــ الحدود العراقية (عن طريق تركيا) .

٦ ــ خط دمشق ــ درعا ــ عمان ــ المدينة المنورة .

٧ ــ خط طرطوس ــ تلكلخ .

ويتضح مما تقدم اننا يجب ان نعنى بانشاء خط اللاذقية ــ حلب ــ الحدود العراقية قبل اي خط اخر ، ثم خط القامشلي ــ الحسجة ــ دير الزور ، ثم خط دمشق ــ حمص .

أما خط دمشق ــ عمان ــ المدينة فيجب اصلاحه في اسرع ما يمكن . واما خط تلكلخ ــ طرطوس فيمكن تاجيله لما بعد ذلك .

وفي هذا الفصل ذكرت البرنامج الحديد الذي يتراءى لي صلاحه ، مع بيان الكلفة المقدرة له وكيفية تأمين راس المال لتنفيذه وسداد الاقساط .

تتالف الخطوط الحديدية الحالية في سورية ولبنان كما هو مبين ادناه :

١ ــ السكة الحديدية الحجازية :

	العرض بالمتر	الطول بالكيلومتر		
		في سوريا	في لبنان	المجموع
ا) خط دمشق ــ درعا ــ نصيب [حدود شرق الاردن]	١ر٠٥	١٤٠ر١٦٠	—	١٤٠ر١٦٠
ب) خط درعا ــ مسمخ ــ الحدود الفلسطينية	"	٧٣ر٥٠٨	—	٧٣ر٥٠٨
ج) خط بصرى ــ كوم الكورز		٣٢ر٦٦١	—	٣٢ر٦٩١
المجموع :		٢٤٦ر٣٥٩	—	٢٤٦ر٣٥٩

٢ ــ خطوط شركة د.ح.ت.

	العرض بالمتر	في سوريا	في لبنان	المجموع
ا) خط دمشق ــ رياض ــ بيروت	١ر٠٥	٦٦ر٨٨٥	٨١ر٩٩٨	١٤٨ر٨٨٣
ب) رياق ــ حلب	١ر٤٣٥	٢٤١ر٣١٧	٩٠ر٢٣٢	٢٣١ر٥٤٩
ج) حمص ــ طرابلس		٦٥ر٨١٧	٣٦ر٤٧٩	١٠٢ر٢٩٦
د) ميدان اكبس [الحدود التركية] ــ حلب ــ جوبان بك		١٦٥ر٤٩٤	—	١٦٥ر٤٩٤
المجموع :		٥٣٩ر٥١٣	٢٠٨ر٧٠٩	٧٤٨ر٢٢٢

٣ ــ الخطوط التي تديرها شركة د.ح.ت. ولا تملكها :

	العرض بالمتر	في سوريا	في لبنان	المجموع
ا) خط جوبان بك [الخطوط التركية] ــ نصيبين [الحدود السورية] وهذا الخط من الاراضي التركية	١ر٤٣٥	—	—	٢٨١ر١٩٠
ب) خط نصيبين [تل زيوان] ــ تل كوشك [الحدود العراقية]		٨١ر١١٦	—	٨١ر١١٦
المجموع :		٨١ر١١٦	—	٤٦٢ر٣٠٦

الخط	العرض بالمتر	الطول بالكيلومتر في سوريا	في لبنان	المجموع
٤ ـ خط الناقورة (الحدود الفلسطينية اللبنانية) —				
طرابلس	١،٤٣٥	—	٢٢٨	٢٢٨
المجموع العام :		٨٦٦٫١٨٨	٤٣٦٫٧٠٩	١٦٨٤٫٨٧٧

٢ ـ خطوط السكة الحديدية الحجازية

يرجع الفضل في انشاء هذه السكة الى عاهل الامبراطورية العثمانية السلطان عبد الحميد الثاني . وكانت العوامل التي حملته على تبني هذه الفكرة والعمل على تنفيذها، هي ، اولا ، ما اتضح له بجلاء من انه لا يستطيع السيطرة على البلاد العربية ، وخاصة بلاد الحجاز واليمن ونجد ، الا باحداث خط مواصلات عصري يساعده على نقل الجيوش ومعداتها في الصحارى القاحلة في قطارات سريعة بدلا من تسييرها مشيا على الاقدام او على ظهور الجمال .

والعامل الثاني هو تسهيل طريق الحج المسلمين القاطنين في شمالي البلاد العربية والبلاد التركية والايرانية وغيرها من الاصقاع المأهولة بالمسلمين ، اذ كان الحجاج يأتون دمشق بعد اسفار تتراوح مدتها بين الشهر والشهرين ويجتمعون فيها ببقية الحجاج الوافدين من العراق وسورية ولبنان وفلسطين ، ثم تبدأ رحلة الحج الذي كان يطلق عليه اسم « الحج الشامي » ، تمييزا له عن موكب الحجاج الذي كان يبرح البلاد المصرية ويؤم الديار المقدسة عن طريق البحر ، والذي كان يطلق عليه اسم الحج المصري .

وفي الرابع من شهر شوال من كل عام ، كانت تقام احتفالات باهرة في محل اسمه « العسالي » واقع على بعد كيلومتر من جنوب مدينة دمشق حيث يجتمع الالوف بل عشرات الالوف من الحجاج ويحتفل بالمحمل والسنجق ، وتسلم الصرة (وهي المبالغ التي كانت ترصدها الدولة لشؤون الحج ورؤساء القبائل) ، ثم يغادر الموكب المدينة متوجها نحو الديار المقدسة عن طريق مزيريب وعمان ومعان ومدائن صالح والمدينة ثم مكة . ومن الحجاج من كان يركب الجمال او الخيل او البغال او الحمير ، ومنهم من كان يستأجر محارة ، وهي معدة لشخصين ومهيئة على ظهر الجمل ، ومنهم من كان يقطع الطريق سيرا على الاقدام فيسير الركب سيره الاضعف ليلا ويخصص النهار للراحة الى ان يصل المدينة المنورة بعد قضاء ثلاثين يوما ، يتعرض الموكب في اكثرها لتعدي العربان ولفتك الامراض وغيرها من المخاطر . ثم يواصل الركب سيره نحو مكة المكرمة فيقطع

المسافة بينهما وبين المدينة في اثني عشر يوما لا تقل الصعوبات فيها عن المرحلة الاولى . وعلى ذلك كان احداث خط حديدي يصل دمشق بالمدينة فمكـــة عملا ناجحا مـــن جميع الوجوه ؛ اذ تصبح المدينة على بعد ثلاثة ايام من دمشق بدلا من ثلاثين يوما ، تؤمن فيهـــا الراحة والطمأنينة للحجاج بشكل لا يقبل القياس .

واما العامل الثالث فهو تيسير امور التجارة بين البلاد السورية والاصقاع الحجازية ، بحيث تزيد المبادلات بينهما بطريـــق السكـــة الحديدية على مقياس اوسع من النقل على ظهور الحيوانات .

هذه هي العوامل التي حملت السلطان عبد الحميد على الاقدام على هذا المشروع رغم الاعتراضات الواردة في شأن النفقـــات التأسيسية والنفقات الدائمة الملحوظة التى لا تغطيها المـــوارد المقدرة ، باعتبار ان نقل الركاب لا يكون الا في مواعيد الحج ، اي في مدة لا تتجاوز الشهرين سنويا ، اما في بقية الاشهر فيكون عدد المسافرين ضئيلا الى اقصى حد . لكن السلطان لم يلتفت الى هذه الحجج الجديرة بالنظر وظل متمسكا برايه في مد السكة الى الحجاز تحقيقا لغايته الاولى وهي ذات الطابع الستراتيجي ــ السياســي من جهة ، وحاسبا ، من جهة اخرى ، ان الدولة ستوفر بذلك سنويا ما لا يقل عن مئة وخمسين الف ليرة عثمانية ذهبا تنفقها على موكب الحج وارضاء العشائــر . وكان في تقديــره ان المسلمين المنتشرين في البلاد العثمانية والهند وجاوا وغيرها من الاقطار سيقومـــون بالتبرعات اللازمة لتأمين نفقات تأسيس هذه السكة الحديدية التي قدرت كلفتها بستة ملايين ليرة عثمانية ذهبية .

وبعد دعاية واسعة لهذا المشروع افتتح السلطان التبرعـــات بمبلغ /٣٥٠٠٠٠/ ليرة عثمانية . وحذا حذوه امراء المسلمين ومنهم شاه العجم ، اذ تبرع بمبلغ /٧٠٠٠٠/ ليرة عثمانية . ووعد خديوي مصر بتقديم بعض المواد . وتقدم مسلمو الهند مبالغ لا تقل عن ٧٥ الف ليرة عثمانية . واستمرت التبرعات حتى ١٩٠٧ وبلغت مقاديــر كبيرة ، الا انها لم تكن كافية . فجنح السلطان الى منح الاوسمـــة للمتبرعين تنشيطا للتبرع . على ان هذه التبرعات الاختيــارية لم تؤمن الحاجـــة . فاقتطع من رواتب الموظفين راتب شهر ، ثم عشرة بالمئة من معاشاتهم . واحدث طوابع باسم الخط الحجازي خصصت مواردها له . ونقلت ملكية بعض العقارات للخط واستعملت كـــل الوسائل الممكنة للحصول على المال اللازم وعلى الايـدي العاملة

والمواد الاولية المطلوبة .

وكانت المباشرة بالعمل في ايلول ١٩٠٠ ، حين بدىء بدمشق ودرعا في وقت واحد ، لمد الخط بينهما . وافتتح هذا القسم في اول ايلول ١٩٠٣ وبلغ طوله نحو ١٢٣ كيلومترا . وفي تشرين الاول من العام نفسه وصل الخط الى عمان ، اي انه اجتاز مسافة مئة كيلومتر بعد درعا .

وفي هذه البرهة انجز تأسيس خط حديدي بين درعا وحيفا ، رغم الصعوبات الفنية العظيمة التي واجهها المهندسون في امرار الخط في وادي خالد . ولكن الغاية كانت وصل مرفأ حيفا بالداخل واستيراد المواد الاولية اللازمة للسكة الحجازية عن طريق هذا المرفأ .

وفي ١ ايلول ١٩٠٤ ، احتفل بوصول السكة الى معان البعيدة عن دمشق مسافة ٤٥٠ كيلومترا ، اي ما يقارب ثلث المسافة بين دمشق والمدينة . وفي اخر ١٩٠٦ كان الخط جاهزا حتى المدورة ، اي الحدود الحالية بين شرق الاردن والمملكة العربية السعودية ، وهي على بعد ١١٤ كيلومترا عن معان . واستمر العمل في نشاط فبلغت السكة مدائن صالح في ١ ايلول ١٩٠٧ .

واما المدينة المنورة فقد احتفل بوصول الخط اليها في ايلول ١٩٠٨ . ولم يحضر السلطان عبد الحميد هذا المهرجان ، مع انه كان وعد بحضوره ، وذلك بسبب اعلان الحرية في الاستانة ، وفوز جماعة حزب الاتحاد والترقي المناوئين له ، وانهيار سلطته . ثم خلع كما هو معلوم عن العرش بعد اشهر قليلة . ولئن فاتته زيارة المدينة المنورة سالكا الطريق الجديد الذي اوجده ، فلن يفوت المسلمون الاعتراف بجميل صنيعه في خلق الاتصال بين بلاد العرب والمسلمين . رحمه الله على ما اسلف في هذه الحسنة وجعل منها ما يذهب بسيئاته .

وعندما نشيد بذكر مؤسس هذا الخط ، يجدر بنا ان نذكر الجهود التي بذلها في الاعمال التنفيذية كل من عزت باشا العابد ، والمشير كاظم باشا ، ووالدي المرحوم محمد فوزي باشا العظم ، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم واحدا واحدا .

اما المبالغ المصروفة على انشاء هذا الخط فقد بلغت نحو اربعة ملايين ليرة عثمانية . وفيما ياتي جدول بمفردات النفقات لغاية كانون الاول ١٣٢٤ هـ . (١٩٠٧) ، وجدول اخر بمفردات الموارد التي

خصصت لهذا الخط :

غروش تركية ذهبية	المـــــــوارد
١١٢ر٧٨٩ر٣٩٨	من الاعانات
١٦٣ر٨٦٩ر٢٠٣	من الايرادات المنوعة
٤٨٥ر٥٩٩ر٣٠١	من المصرف الزراعي
٤٠ر٢٨٩ر٣٠٩	من فرق تحويل النقد
٢٢ر٥٣١ر٠١٨	ايراد النقليات على الخط
٢٤١ر٤١٣ر٣٢٧	بدلات الطرق من الامكنة التي مر بها الخط وواردات متفرقة
١٠٧ر٣٣٣	الحاصلات التقاعديـــة المحسومـــة مـــن موظفي الخط
٥ر٩٤٥ر٤٢٨	الامانـــــات
٣٩٧ر٥٤٤ر٣١٧	
٥ر٥٧٤ر٧١٧	ما يجب تنزيله من حساب الامانـــــات وفرق العملة
٣٩١ر٩٦٩ر٦٠٠	اي ثلاثة ملايين وتسعمائة الف لـــــيرة ذهبية تقريبا .

اما النفقات فهي كما يأتي :

٥٧ر٥٢٢ر٩١٨	اللوازم الحديدية
٥٩ر٣٠٤ر٠٥٦	عوارض حديدية وتفرعاتها
١٠ر٥٦٧ر٠٣٨	ادوات هندسية ـ صناعية ثابتة
٧ر٤٦٦ر٧٣٢	كلس واسمنت وخطوط برقية وغيرها
١ر٥٩٣ر٧٦٠	رواتب
٣٨٧ر١٥٠	نفقات سفرية
٣ر٠٥٣ر٠٩٩	سلف للمقاولين
٤٨٥ر٧٦٤	رسم مرفأ بيروت
١٥٨ر١٤٤ر٤٥٠	نفقات انشائية
١١ر٨٧٧ر٤٧٦	اجور ومعاشات الموظفين الفنيين
٧٥ر٥٦٥ر٠٨٧	نفقات ومعاشات متنوعة
٣٨٥ر٩٦٧ر٥٣١	

هذه هي النفقات التي صـرفت على انشاء السكة من دمشق الى المدينة ، ومن درعا الـى حيفا ، التي يبلغ مجموع طول خطوطها ١٤٠٠ كيلومتر ، اي ان كلفة الكيلومتر الواحد بلغت ٢٧٥٠ لـيرة عثمانيـة .

وكانت نية الحكومة العثمانية منصرفة الى اكمال هذا الخط وايصاله الى مكة ، لو لم تحصل الازمة التي نشأت بخلع السلطان عبد الحميد وما اتبعها من الحروب التي دخلت فيها تركيا ضد ايطاليا في ١٩١١ ، وضد الدول البلقانية في ١٩١٢ ، ثم ضد الحلفـاء في ١٩١٤ ، مما ادى الى انشغال الدولة وعدم تمكنها من متابعـة هذا المشروع ، لا سيما انها لم تجد لدى امير مكة ، المرحوم الملـك حسين بن علي ، المساعدة اللازمة . بل على العكس ، فقد كـان مخالفا لتمديد الخط الى مكة ، كما ورد في مذكرات نجله سمـو الامير عبد الله ، امير شرق الاردن الحالي .

ولم يحالف الحظ هذا الخط ، اذ انه اصيب بنكبة قاصمة ولـم يمض علـى البدء في استثماره اكثر مـن ثماني سنوات . كان ذلك عند نشوب الثورة العربيـة في الحجاز ولجوء قوات الملك حسين بن علي الى تعطيل الخط في امكنة عديدة ونسف كثير مـن جسوره ، بحجة قطع الاتصال بين تركيا والبلاد العربية ومنع قوات التـرك من امداد القوة الضعيفة المحاصرة في المدينة . ولا يستبعد أن يكون هذا التخريب قد جاء تنفيذا لسياسة الملك حسين وارائه التي لـم يخفها ضد هذا المشروع مـن اساسه . والا لكان سعى الى اصلاح ما تخرب واعادة ما انقطع ، بعد ان تم له الامر وتلاشى ظل الاتراك عن الديار العربية .

وما تبقى من هذه الخطوط الآن يؤمـن سير القطار من دمشق حتى معان ، مارا في الاراضي السورية من دمشق حتى نصيـب (حدود سوريـة مع شرق الاردن) ثم في اراضي شرق الاردن حتى معان . وتتولى ادارة القسم السوري الآن مصلحة خاصة من مصالح الحكومة السورية ، كما سيجيء ايضاحه فيما بعد .

ونرى من المفيد ايراد بعض الاحصاءات التي تمكنا من الحصـول عليها ، المتعلقة بحركة النقل على الخط في المدة الاولى من استثماره وفي هذه السنين الاخيرة :

العام	عدد المسافرين كيلومتر بالملايين	الاطنان الكيلومترية المنقولة بالملايين	طـــول الخطوط بالكيلومتر	سير القطارات دمشق – حيفا ودمشق – اللد
				» »
١٩١٠	٣٥	١٨٩	١٤٦٥	» »
١٩١١	٦٤	١٦١	١٤٦٥	» »
١٩١٢	٦٥	٢٢٠	١٤٦٩	» »
١٩١٣	٧٦	٢٣٣	١٥١٨	دمشق – سمخ
١٩١٤	٤٦	٥٠	١٥٨٥	ودرعا – نصيب
١٩٢٤	٩	٧	٢٤٨	فقط
١٩٢٩	١٤	٩	٢٤٨	» »
١٩٣٤	٧	٧	٢٤٨	» »
١٩٣٩	٢٠	١٨	٢٤٨	» »
١٩٤٥	٢٤	٢٨	٢٤٨	» »

واصدرت الحكومة العثمانيـــة قانونا موقتا في ١٣ صفر ١٣٣٢ (١١ كانون الثاني ١٩١٤) نقلت بموجبه ارتباط ادارة السكـــة الحديدية الحجازية من مقام الصدارة العظمى الى مقـــام وزارة الاوقاف . ونص هذا القانون على ان المدير ينتخب من قبل هـــذه الوزارة ويعين بارادة سنية ، كما نص على احـــداث مجلس ادارة يتولى تدقيق ومراقبة جميع معاملات هذه السكة ، على ان يعـــين اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوكلاء (الوزراء) ، بنـــاء عـــلى اقتراح وزير الاوقاف ، من ذوي الاختصاص والفنيين . واشـــار القانون الى صلاحية وزارة الاوقاف في وضع نظام تحدد فيـــه صلاحيات هذا المجلس ومواعيد اجتماعاته وكيفية تعيين الموظفين وادارة شؤون الخط .

ثم صدر قانون آخر في ٩ رمضان ١٣٣٢ (آب ١٩١٤) يثبت كيفية ادارة هذه السكة كما اوجدها القانون السابق ويقضي ، مـــن جهة ثانية ، بان تعاد الى ملكية الخط الحجازي الابنية والاراضـــي التي كانت خصصت له سابقا وسجلت باسم الخزينة العامة لتتصرف بها ادارة السكة لحسابها .

وكانت ادارة الخط تتمتع باستقلال مالي . وكان لها ميزانيـــة خاصة ملحقة بميزانية الدولة العامة . ونورد فيما يلي خلاصـــة ميزانية ١٩١٤ – ١٩١٥ :

الواردات	ليرة عثمانية ذهبا	النفقات	ليرة عثمانية ذهبا
موارد الاستثمار	٢٥٠٠٠٠	الرواتب والاجور للموظفين	
ديون مستحقة	٢٥٠٠٠٠	والعمال ولجيش	
ما تدفعه الخزينة العامة		المحافظ	٣١٢٢٤٧
لادارة الخط	٩٥٠٠٠	اللوازم والمحروقات	١٠٤٥٦٦
التبرعات الفردية	١٠٠٠	قاطرات وحافلات	٢٥٠٠٠
		انشاءات	٢١٣١٧٥
		نفقات متنوعة	٢٠٥٧٩
			٦٧٦٥٦٧
		الربح	١٤٤٣٣
	٦٩١٠٠٠		٦٩١٣٠٠

لقد جاء في هذه الميزانية ان الدولة تدفع الى ادارة الخط مبلغ خمسة وتسعين الف ليرة عثمانية ذهبا ، ولكن لم يأت ذكر المبالغ التي كانت تستوفيها الخزينة باسم الاعانة للخط الحجازي بشكل طوابع اجبارية تلصق على العرائض وغيرها من الاوراق الرسمية. ومن مراجعة ميزانية الدولة العامة للسنة نفسها يتضح ان هذه الطوابع تدر على الخزينة مبلغا يعادل (٢٧٥) الف ليرة عثمانية ذهبية .

فاذا حسبنا ان الخزينة تدفع منها (٩٥) الفا ، ظهر انها تحفظ الباقي وقدره (١٨٠) الفا . ومن ذلك يتضح أن استثمار هذا الخط في ١٩١٤ كان يعود بربح صاف لا يقل عن (١٩٤) الف ليرة عثمانية ذهبا ، بحسب هذه التقديرات .

ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى استولت السلطة العسكرية التركية على ادارة الخط واستفادت منه في نقل الجنود والعتاد الى جبهة قنال السويس ، ثم جبهة فلسطين ، ولم تكن لتحقق ذلك لو لم يكن الخط يؤمن الاتصال بين جبهة الحرب في فلسطين جنوبا ، وبين حلب شمالا . وبذلت السلطة جهودا عظيمة لايجاد الاتصال الحديدي بين الخطوط السورية وشبكة خطوط الاناضول ، ولكنها لم تتمكن من انجاز الجسور الطويلة والانفاق العظيمة في سلسلة جبال طوروس الا في ١٩١٨ ، قبيل توقيعها الهدنة مع الحلفاء . وهكذا لم يتيسر لها تأمين المواصلات المباشرة بين الاستانة وجبهة فلسطين بخط عريض متصل ، بل كانت مضطرة الى استعمال خطوط « ديكوفيل » ضيقة بين المواقع التي لم يتم

انجاز الخط العريض فيها .

وعندما دخل المغفور له الملك فيصل (الشريف فيصل وقتئذ) دمشق، واسس حكومة عربية وطنية، عهد ادارة السكة الحديدية الى مصلحة خاصة مؤلفة من مدير ومعاونين . واستمرت الادارة على هذا الوجه الى ان دخلت فرنسا دمشق في تموز ١٩٢٠ فابقتها على حالها ، ولكن تحت اشراف الجيش الفرنسي ، ثم المفوض السامي في ٣٠ حزيران ١٩٢٢ . واستمر هذا الاسلوب حتى ٢٨ شباط ١٩٢٤ ، حين عهدت المفوضية العليا ادارة الخط الى شركة د.ح.ت بموجب اتفاق نفذ ابتداء من اليوم التالي .

وقبل ان نذكر ملخص هذا الاتفاق وما تبعه من تسلم الحكومة السورية ادارة هذا الخط في اول اذار ١٩٤٥ ، لا نرى بأسا من تسجيل ميزانيات هذه الادارة في هذه الفترة .

ونذكر فيما يلي الشروط الاساسية التي استلمت بموجبها شركة د.ح.ت السكة الحديدية الحجازية :

١ ـــ مدة العقد سنة واحدة تتجدد حكما سنة فسنة ما لم يعلن المفوض السامي ، او الشركة ، الرغبة في انهائها ، بشرط التبليغ قبل ستة اشهر من حلول الموعد السنوي .

٢ ـــ تضع الشركة ميزانية سنوية للنفقات الملحوظة وتعرضها على المفوض السامي لتصديقها .

٣ ـــ تستوفي الشركة لقاء عملها مبلغا مقطوعا يحسب على اساس معين ، على ان لا يقل المبلغ عن ٤٠٠٠٠٠ فرنك سنويا .

٤ ـــ تدار اموال السكة وعقاراتها من قبل المفوض السامي وبمعاونة لجنة خاصة قوامها مراقب الشركات ذوات الامتياز ومندوب عن مراقب الاوقاف العام، وشخصية مسلمة تنتقى من كبار موظفي الادارة السابقة .

٥ ـــ خصص مبلغ (٧٥٠٠٠) ليرة سورية كراس مال للاستثمار استلمته شركة د.ح.ت من رصيد اموال السكة الحجازية .

٦ ـــ العجز على حساب السكة الحجازية .

٧ ـــ تجرد موجودات السكة الحجازية عند تسليمها . ويجب على الشركة اعادتها في حال جيدة عند انتهاء العقد او دفع ثمنها .

٨ ـــ يجدد هذا العقد حكما سنة فسنة مع ادخال بعض تعديلات طفيفة عليه .

واستمر العمل على هذا الوجه الى ان اعلنت الحرب العالمية الثانية ، فاصدر المفوض السامي قرار رقم /٣٣٠/ل.ر/ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ جعل بموجبه جميع الخطوط الحديدية الموجودة في سورية ولبنان — بما فيها السكة الحجازية — بادارة خاصة تحت اشرافه ، كما سيجيء ذكره فيما بعد عند بحث وضعية شركة د.ح.ت .

وقبل ان نذكر كيفية انتقال ادارة هذه السكة الى الحكومة السورية ، لا بد لنا من التصريح بان طراز ادارة هذه السكة في المدة التي انقضت بين ١٩٢٢ و ١٩٤٤ كان من اسوأ ما يمكن تصوره من حيث عدم الاكتراث بمصالح الخط المباشرة ، وجعل التعرفات غير متناسبة معها او مع مصلحة البلاد الاقتصادية ، واستعمال قاطرات السكة وحافلاتها على خط الشركة الخاص دمشق — بيروت في شروط واجور غير مناسبة ، وغير ذلك من الاعمال التي لا يأتيها صاحب المال في ماله الخاص .

ولم تفلح جميع المساعي المبذولة لاسترداد هذه السكة وجعلها بادارة حكومية خاصة وذلك لسبب رغبة ممثلي الحكومة الفرنسية ذوي النيات الاستعمارية في الاستيلاء على مرافق البلاد الاقتصادية وعدم السماح للاهلين بالاستفادة منها او بادارتها .

واثباتا لسوء ادارة هذا الخط نذكر ان ميزانية السكة الحجازية لعام ١٩٤١ دلت على ان مجموع الواردات ٢٠ر٥١٨ر٩٨٨ ليرة سورية ، وان مجموع النفقات ٢٦ر٠١٦ر٣٩٠ ليرة سورية ، اي ان العجز كان يبلغ في تلك السنة ٥ر٤٩٧ر٣٠٢ ليرة سورية .

والى جانب هذا الرقم ، فاننا نتباهى في التصريح بان هذا الخط، بعد ان تسلمته ادارة حكومية يراسها شاب من خيرة مهندسي سورية الشباب ،.هو عبد الوهاب بك المالكي ، تمكن في السنة الاولى ان يجني الارباح بدلا من الخسارة . وقد بلغت الارباح نحو خمسمائة الف ليرة سورية في الاشهر التسعة الاولى من ١٩٤٠ .

وهكذا ظلت هذه السكة بادارة الاجنبي او تحت اشرافه الى ان انبثق العهد الاستقلالي الحاضر ، فعمدت الحكومة القائمة اذ ذاك الى مفاوضة الجانب الفرنسي لاستعادة هذه السكة . وقرر مجلس النواب في تشرين الثاني ١٩٤٤ لزوم استلام الخط وادارته لحساب الدولة . وقامت الحكومة بتبليغ شركة د.ح.ت نسخ

الاتفاقية واستلام السكة في اول اذار ١٩٤٤ . وقد توليت باسم الحكومة امر المفاوضة مع الشركة والافرنسيين ، فانتهت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول الاستلام في اول اذار ١٩٤٤ ، فاظهرت البلاد ارتياحها واغتباطها بذلك .

وكانت الحكومة قبل الاستلام قد اتخذت العدة له واستصدرت في المجلس النيابي قانونا يقضي بارتباط مصلحة سكة الحديد الحجازية برئاسة مجلس الوزراء وبتعيين مدير عام يعاونه في بعض المهام مجلس يرأسه وزير الاشغال العامة ، وقوامه مندوبون عن وزارات المالية والاشغال العامة والاقتصاد الوطني ومدير الاوقاف العام ، وعضوان من الاخصائيين . وما تزال ادارة هذه السكة على هذه الاصول .

قبل ١٨٦٠ لم يكن الاتصال بين مدينتي دمشق وبيروت ميسورا ، فلا طرق معبدة ، ولا امن مستتب . وكان المسافر يقضي اربعة ايام ليصل من احدى هاتين المدينتين الى الاخرى . وكانت نفقات نقل البضاعة تبلغ نصف ثمنها تقريبا ، والحالة الاقتصادية غير مزدهرة ، بدليل ان عدد السكان في مدينة بيروت ما كان يتجاوز ستين الفا ، بينما كان في دمشق مئة وخمسين الفا . ولما صار الاتصال سهلا بلغ عدد السكان في مدينة بيروت ٢٣٤٠٠٠ ، وفي دمشق ٢٨٦٠٠٠ . وهذا الازدياد برهان ساطع على ان تحسين وسائل المواصلات ينمي ثروة البلاد ويكثر عدد السكان . وهكذا تضاعف عدد سكان بيروت بنسبة ٣٨٠ بالمئة تقريبا ، وعدد سكان مدينة دمشق ١٩٠ بالمئة .

وتقدم احد الاثرياء الافرنسيين في ١٨٥٦ الى حكومة الاستانة بطلب الترخيص له بانشاء طريق معبد بين بيروت ودمشق يكون امتياز استثماره لمدة خمسين سنة ، فاجيب الى طلبه في تموز ١٨٥٧ . وهكذا اسس شركة مساهمة براس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك افرنسي ذهبا ، ثم باشر العمل في بدء ١٨٥٩ وانتهى في اول ١٨٦٣ حين تم الاتصال بين دمشق وبيروت — بطريق معبد على الوجه الفني المعاصر وبواسطة عربات تجرها الجياد وتقطع المسافة، وهي ١١١ كيلومترا ، بثلاث عشرة ساعة . وكان يطلق عليها ديليجانس . وفيما يأتي هذا الجدول الذي يبين وضعية تلك الشركة المالية :

عـــام	الواردات	النفقات	الارباح
١٨٦٤	٥٥٠ ...	٥١٠ ...	٤٠ ...
١٨٧٣	١ ١٠٤ ...	٧٤٣ ...	٣٦١ ...
١٨٨٣	٣٢٨ ...	٨١٣ ...	٥١٥ ...
١٨٩٣	١ ٧٩٦ ...	١ ٢٦٢ ...	٥٣٤ ...

وبلغت الارباح السنوية اقصاهـــا في ١٨٩٢ اذ بلغت ٧٠٠٠٠٠ فرنك . ويدل هذا الجدول على اطراد الزيادة في الارباح ورقـــم الاعمال من جراء تكاثر عدد المسافرين وكمية البضاعة المنقولـــة ، بحيث بلغت في ١٨٩٠ : ١١٠٠٠٠ مسافر و ٢١٤٠٠ طن من البضاعة المنقولة ، وبحيث لم يعد في وسع الشركة ان تواجه التطور فـــي وسائل النقل بالكميونات والعربات ذات الخيل ، لا سيما ان اعمال البلاد الاقتصادية كانت تطورت في تلك المدة ، وازدادت متاجرها ومعاملها وحركتها التجارية .

وفي هذه الاثناء استحصل احد وجهاء بيروت ، السيد يوسـف مطران ، على امتياز مرفأ بيروت وباعه من شركة مساهمة تأسست باسم « شركة مرفأ بيروت ومستودعاته » . ونال ايضا امتيـــازا بترامويات دمشق ، وانشأ خطا حديديا بينها وبين مزيريب في حوران طوله ١٠٣ كيلومترات .

واما شركة طريق بيروت ـــ دمشق ، فقد بدأت بدرس حالتهـــا المادية ووضعها من حيث قرب انتهاء مدة امتيازها . واناطت امـــر درس انشاء خط حديدي بين دمشق وبيروت بخبراء فنيين اختاروا ان تكون السكة بعرض ١٠٥ سنتيمترات وان يجتاز الخط جبـــال لبنان متلمسا ارتفاعاته ذات الانحدار الشديد ، بـدلا من ايجاد نفق تحت الجبل ، وذلك اقتصـــادا في النفقات التأسيسية ، ولان الوسائط الميكانيكية لحفر الانفاق لم تكن ميسورة بعد . وقدر الخبراء نفقات التأسيس بمبلغ اربعة وعشرين مليون فرنك ذهبا ، وعلى الاثر طلب احد وجهاء بيروت ، السيد حسن بيهم ، امتيازا بهذه السكـة فناله بموجب الفرمان الصادر في ٧ حزيران ١٨٩١ .

والى جانب هـذه الدروس والمشاريع كانت احدى الشركات الانكليزية استحصلت على امتياز بانشاء خط حديدي بين حيفـــا ودمشق (وقد باشرت فعلا بالعمل الا انها توقفت بعد ذلك واستعادت الدولة العثمانية الامتياز لقاء مبلغ من المال ، ووضعت يدها عـــلى الاعمال المنجزة) ففكر القائمون على الشركتين الافرنسيتين في مـــا يؤدي اليه دخول هذا المزاحم الجديد ، فاتحدتا في شركة واحـــدة

ونالتا فرمانا سلطانيا بتاسيس شركة مساهمة تحت عنوان « شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية : بيروت — دمشق — حوران — بسوريا » ، وهي المعروفة الان باسم د.ح.ت ، وذلك من ٢٢ تشرين الثاني ١٨٩١ . ثم اشترت من السيد حسن بيهم امتيازه بمبلغ دفع له اسهما في الشركة الجديدة ، بحيث خصص له ولحملة اسهم شركة طريق بيروت — دمشق ١٢٥٠٠ سهما لقاء افراغهم حقوقهم ، اي ما يعادل ٦٥٠٠٠٠٠ فرنك . واكتتب مساهمو شركة خط دمشق المزيريب برصيد الاسهم . وعلى هذا الوجه غطيت اسهم الشركة الجديدة التي حدد راس مالها بعشرة ملايين فرنك ذهبا . وبدات الشركة اعمالها بانجاز خط دمشق — المزيريب الحديدي ، فافتتحته في ١٨ تموز ١٨٩٤ ، بانجاز خط بيروت — دمشق في ٣ اب ١٨٩٥ ، فاصبحت المسافة بين دمشق ومزيريب تقطع بثلاث ساعات وبين دمشق وبيروت بتسع ساعات .

اما خط رياق — حمص — حماه — حلب — فقد طلب سفير فرنسا في الاستانة امتيازا به لشركة د. ح.ت.، لكن الحكومة تمشيا مع اسلوبها في اغداق النفع على اخصائها منحت الامتياز لاحد وجهاء بعلبك ، يوسف حبيب افندي المطران ، الذي باعه بدوره من تلك الشركة لقاء مبلغ ٢٧٣٤٠٠٠ فرنك ذهبا . وزادت الشركة راس مالها وجعلته ١٥ مليون فرنك .

ويقضي هذا الامتياز الممنوح في ١٨ ذي القعدة ١٣١٠ (٣ حزيران ١٨٩٣) لمدة ٩٩ سنة ، بضمان الدولة العثمانية ارباح الاستثمار على ان لا يقل الربح عن ٧٪ من النفقات التأسيسية وان لا يزيد عن ١٢٥٠٠ فرنكا ذهبا عن الكيلومتر . وقد خصصت لقاء هذه الضمانة الكيلومترية واردات الالوية التي كان الخط يجتاز اراضيها، وذلك بكفالة ادارة الديون العمومية العثمانية التي كفلت ايضا تسديد العجز ، فيما اذا لم تكف هذه الواردات لتغطية الضمانة . وهذه الالوية هي دمشق وحماه وطرابلس واللاذقية وعكا وحوران . وكانت تقدر وارداتها للخزينة بمبلغ / ٤٣٠٠٠٠ / فرنكا سنويا . ثم الحقت بالامتياز شروط جديدة جعلت الضمانة بمعدل /١٥٠٠٠/ فرنك للكيلومتر الواحد ، على ان تكون حصة الدولة ٥٠٪ مما يزيد عن هذا المبلغ .

على ان الشركة لم تستطع مواجهة الصعوبات المالية بأموالها الخاصة ، فلجأت الى شركة افرنسية اخرى والى البنك العثماني واصدرت سندات قرض . وهكذا تمكنت الشركة من ايصال الخط

الى مدينة حماه في ١٩٠٤ ، والى حلب في ٥ تشرين اول ١٩٠٥ ، بعد ان انزلت الضمانة الكيلومترية الى / ١٣٥٠٠ / فرنك .

واما خط طرابلس — حمص فقد اعطي امتيازه للشركة نفسها بموجب فرمان مؤرخ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٠٩ ، على ان لا يكون ثمة ضمانة كيلومترية البتة . فاصدرت الشركة اسناد دين بمبلغ / ٢٢٧٣٥٠٠ / فرنك ذهبا اشتراها بمجموعها البنك العثماني ، وبديء بالعمل في ١٦ آذار ١٩١٠ وانتهى في اول حزيران ١٩١١ .

سكة حديد بغداد

قبل اختراع القطارات البخارية ، وحينما كان نقل البضائع بحرا يؤمن بالمراكب الشراعية التي كانت تدور حول راس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا الاقصى ، كانت القوافل التجارية البرية تسير على طريق الاستانة فتخترق بلاد الاناضول ، ثم اراضي سورية الشمالية وتتجه نحو بغداد فالبصرة ، ومنها الى بلاد العجم فالهند . وكان هذا الطريق مسلك الاسكندر الاكبر حتى للغزوات والحروب . وكانت ايضا تجارة الهند والعراق تسلك هذا الطريق متجهة الى البلاد الاوروبية .

واول من فكر في انشاء خط حديدي لتأمين النقل بين هذه البلدان هو الكولونيل الانكليزي « السير فرانسيس شه ته » الذي انشا شركة لدرس امكان احداث هذا الخط الحديدي ، مبتدئا بمرفا السويدية في لواء الاسكندرونة على البحر المتوسط ومنتهيا في الكويت في الخليج الفارسي . وقد منحته الحكومة العثمانية الامتياز في ١٨٥٧ ، الا انه لم يستطع جمع المال اللازم لتاسيس شركة مساهمة بسبب اضطراب افكار رجال المال من جراء منح الامتياز بفتح قناة السويس ومزاحمتها الممكنة لهذا الخط . وهكذا سقط الامتياز بانقضاء المهلة المحددة لمباشرة العمل .

وعهدت الحكومة العثمانية في ١٨٧٢ الى احد المهندسين النمساويين بدراسة هذا المشروع ، فاقترح ان يبتديء الخط بالسويدية ، مارا بانطاكية ، فحلب ، فأورفه ، فماردين ، فبغداد .

وقام الانكليزبدرس هذا المشروع على انفراد ووضعوا عدة مقترحات للطريق الاصلح منها :

(١) الاستانة — دير بكر — الموصل — بغداد — الخليج الفارسي . لكن الحكومة الروسية اعترضت على هذا الاقتراح .

(٢) الاسكندرونة — حلب — وادي الفرات — الكويت .

(٣) طرابلس ـــ تدمر ـــ بغداد ـــ الكويت . وكان مدحت باشا، الوزير التركي المشهور ، يحبذ هذا الاقتراح .

(٤) صور ـــ الكويت ـــ او البصرة .

(٥) العريش ـــ الكويت . وكان هذا المسلك اقصر الطرق ، لكنه يجتاز صحارى قفرة .

(٦) طرابلس ـــ حمص ـــ حماه ـــ المعرة ـــ ادلب ـــ حلب ـــ اورفة ـــ نصيبين ـــ الموصل ، ومن هناك نحو بـــلاد العجم ، ثم كراتشي في الهند .

وكان ان استرعت هذه الاقتراحـــات انتباه رجال السياسة الانكليز ، فاستحصلوا على حق ادارة جزيرة قبرص ثم انتهى الامر بهذه الجزيرة الى الانتقال من املاك الدولة العثمانية الى املاك الامبراطورية البريطانية .

وعلى اثر ذلك نال السير ادوار كازاله الانكليزي ، في ١٨٧٢ ، امتيازا بأنشاء خط حديدي من الســـويدية ـــ حلب ـــ بغداد ـــ البصرة ـــ الكويت . الا ان انشغال الحكومة البريطانية في ذلك الوقت في القضية المصرية واحتلالها مصر ، فضلا عن اتجاه سياستها الى الاشتراك في ملكيـــة قنـــاة السويس ، اديا بها الى صرف النظر عن هـــذا المشروع .

على ان كل هذه المسالك المقترحة كانت ترمي الى احداث طريق مختصر بين التجارة الاوروبية وبلاد الهند . وحبذا لو نفذ احدهـــا ، لكانت تأمنت بـــذلك فائـــدة سورية . الا ان الحكومة العثمانية اخذت برأي جعل ابتداء الخط في عاصمة ملكها الاستانة ولم توافق على الاقتراحات المعروضة الاخرى . فمنحت لشركة المانية في ١٨٨٨ امتيازا بأنشاء خط حديدي من الاستانة (حيدر باشا) الى ازمير ثم انقره / ٤٨٦ / كيلومترا . وبوشر بالعمل حالا وانتهى في اول كانون الاول ١٨٩٢ . ثم منحتها امتيازا بتمديد الخط من اسكي شهر الى قونيا ، فتم ذلك في تموز ١٨٩٦ .

وكان التزاحم السياسي بين بريطانيا وفرنسا في ذلك العهد على اشده ، بحيث ادى الى رضى الانكليز عن منح خط بغداد للالمان ، رغبة منهم في عرقلة السياسة الافرنسية التي كانت تتوق منذ تلك الايام الى الاستيلاء على البلاد السورية . على ان ذلك لم يمنعهم من الاحتجاج شكلا على تطور هذا التنافس الدولي الذي نتج عنه منح امتياز خط قونيا ـــ بغداد لشركة المانية في ٢١ كانون

الثاني ١٩٠٢ ، مارا بأضنه ـ كيللس ـ راس العين ـ الموصل ـ بغداد ـ البصرة . ثم تألفت الشركة الامبراطورية العثمانية لخط بغداد الحديدي ونالت الامتياز النهائي في ٥ آذار ١٩٠٣ . وكان قوام مجلس ادارتها ١١ المانيا و ٨ فرنسيين و ٤ عثمانيين وعضوين سويسريين وعضو واحد نمساوي واخر ايطالي . وصدر الفرمان السلطاني بذلك في ٣٠ تموز ١٩٠٣ .

وقد اعاقت الخلافات السياسية بين الدول مهمة هذه الشركة، سواء في توزيع الاسهم او في تدارك المال اللازم . وهكذا انفجرت الحرب العالمية الاولى واشتركت البلاد العثمانية فيها ولما ينجز من المشروع الا اجزاء غير متصلة . لكن الشركة ضاعفت الجهود بالاتفاق مع الحكومة وبمساعدتها حتى تمكنت في اول ايلول ١٩١٨ من انجاز الاتصال المباشر بين الاستانة وحلب ونصيبين. لكن سرعان ما اضطرت الدولة العثمانية الى عقد هدنة مودوروس في تشرين الاول ١٩١٨ ، فتوقفت اذ ذاك الاعمال بكاملها ، واستولت السلطات العسكرية الانكليزية والافرنسية على الخطوط الموجودة .

بعد الحرب العالمية الاولى : الخطوط الحديدية د. ح. ت.

على اثر نشـوب الحرب العالمية الاولى وضعت الحكومة العثمانية يدها على الخطوط الحديدية التابعة لشركة د. ح. ت. ، وذلك في ٣ تشرين الثانى ١٩١٤ ، واستمرت في تشغيلها الى ان انسحبت جيوشها من البلاد السورية في تشرين الاول ١٩١٨ . وكانت الخطوط في حالة سيئة . واما خـط دمشق ـ مزيريب ، فكانت السلطة العسكرية التركية اقتلعت قضبانه واستعملتها في انشاء خط فلسطين ـ العريش ـ قناة السويس . ولما دخلت الجيوش الانكليزية الى البلاد السورية استلمت ادارة الخطوط طيلة مـدة بقائها فيها . وعند انسحابها في تشرين الثانى ١٩١٩ ، استأنفت شركة د. ح. ت. استثمار الخطوط تحت اشراف المفوضية العليا الافرنسية ، بموجب اتفاق ١٥ تشرين الثاني ١٩١٩ ، على ان تتحمل الخزينة الافرنسية الخسائر التى قد تنجم من جراء استثمار الخط وان تتقاسم مع الشركة الارباح مناصفة . وكان من نتيجة هذه الادارة حتى التاريخ الذى الغيت فيه ، وهو ٣٠ حزيران ١٩٢٣ ، ان قبضـت الخزينة الافرنسية حصتها من الاربـاح البالغة / ٢٥٨٧٣٨١٩ / فرنكا افرنسيا .

الا ان الشركة المذكورة واصلت مراجعاتها في طلب العطل والضرر الذي اصابها من الاعمال الحربية بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨

وبكلفة اعادة الخطوط الى حالها الاصلية . وبعد المذاكرات العديدة ارغمت الدولتان السورية واللبنانية على تحمل مبلغ /١٢٥٠٠٠٠/ فرنكا افرنسيا دفع من قبلهما الى الشركة المذكورة ، بموجب الاتفاق المعقود بين الدولتين المذكورتين والشركة ، المصدق من قبل المفوض السامي ، في ١٢ تشرين اول ١٩٢٥ .

اتفاقية تجديد شروط الامتياز

في تاريخ ١١ ايلول ١٩٢٥ عقدت اتفاقية لتجديد شروط الامتياز للخطوط الحديدية وقعها باسم سورية رئيس دولتها آنئذ السيد صبحي بركات ، ووقعها باسم لبنان حاكمه الافرنسي « كيلا » ، كما وقعها باسم شركة د.ح.ت. مديرها العام . وقد ابرم المفوض السامي هذه الاتفاقية في قرار أصدره في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٥ .

وبما ان هذه الاتفاقية هي الاخيرة (بصرف النظر عن الحالة الاستثنائية التي وجدت منذ اعلان الحرب العالمية الثانية والتي سنذكرها فيما بعد) فاننا نرى من الفائدة ذكر الاسس العامة التي جاءت فيها :

المادة الاولى : اعتراف بحقوق الشركة السابقة .

المادة الثانية : تمديد مدة الامتياز خمس سنين بحجة ضياع سني الحرب العالمية الاولى وتحديد مبدأ حق شراء الحكومة للخطوط ، في ٥ ايار ١٩٤٨ ، لجميع الخطوط .

المادة الثالثة : تثبيت حق الشركة في الاستفادة من الاعفاءات الجمركية عن جميع المواد التي تستوردها لانشاء خطوط جديدة او اصلاح الخطوط الحالية .

المادة الرابعة : حق الدولتين السورية واللبنانية في طلب تنزيل التعرفات للنقل .

المادة الخامسة : يمكن ان تطالب الشركة بانشاء خط مزدوج مواز للخطوط الموجودة على نفقتها اذا اقتضته كثرة النقليات وكانت الواردات في الكيلومتر تتجاوز / ١٥٠٠ / ليرة سورية ـ لبنانية ذهبا .

المادة السادسة : تداوم الشركة على استثمار خطوطها حسب الاصول التي قامت بتطبيقها حتى ذلك التاريخ والتي يعلنها المتعاقدان ولو كان لها مبدئيا ملء الحق في استثمار الخطوط بالاساليب والوسائط التي تختارها

المادة السابعة : الامور التالية : [آ] تخصيص موارد الخطوط لنفقات الاستثمار ونفقات مركز الشركة العام في باريس ، ولتسديد الديون التي على الشركة مع فوائدها في الحال الحاضرة او التي تضطر لاستقراضها في المستقبل ، ولتأمين فائدة الى

المساهمين بمعدل ٥٪ ، ولجمع مبلغ احتياطي بقصد القيام بالاعمال الجديدة على ان يكون القسط السنوي المقيد في هذا الاحتياطي نصف مليون فرنك افرنسي . [ب] يقسم ما يفيض من الموارد عن المبالغ المذكورة في الفقرة السابقة بين الدولتين والشركة بموجب قاعدة تصاعدية بحيث تبلغ حصة الدولتين ٢٥٪ من الارباح الصافية التي هي دون المليونين من الفرنكات و ٩٠٪ للارباح الزائدة عن هذا المبلغ . [ج] تتحمل الدولتان تسديد الفرق فيما اذا لم تكف الموارد لتغطية المبالغ المضمونة المذكورة في الفقرة [أ] . [د] تضمن موارد الدولتين من الجمارك ، وبالتالي ضرائب الاعتبار والويركو ، تأمين هذه المبالغ .

المادة الثامنة : ان احكام المادة السابعة تقوم مقام الاتفاقات المالية السابقة المعقودة بين الشركة والدولة العثمانية . وعليه تتنازل الشركة عن الضمانة الكيلومترية التي كان يتمتع بها خط رياق — حلب ومن التأمينات الممنوحة قبل الحرب مقابل واردات خط بيروت — دمشق — مزيريب مع الاحتفاظ بأخذ موافقة حاملي سنداتها في ظرف ستة اشهر . كما انه الغيت ايضا عن جميع الخطوط الاحكام القديمة المتعلقة بأي تقسيم كان في الواردات بين الدولتين والشركة .

المادة التاسعة : المبلغ الاحتياطي المخصص بموجب الفقرة (أ) السابقة الذكر يقسم مناصفة بين الدولتين وبين الشركة عند انتهاء مدة امتيازها او في شراء الخطوط من قبل الدولتين .

المادة العاشرة : احكام خاصة في شأن الخطوط التي قد يفكر في انشائها .

المادة الحادية عشرة : تثبيت حق الشركة في امتياز انشاء خط من رياق الى الرملة ، ومن حمص الى دير الزور ، اذا لم تقم الدولة بهذا الانشاء على حسابها .

المادة الثانية عشرة : فتح اعتماد من قبل الدولتين للشركة بمبلغ خمسة ملايين فرنك لاتمام تصليح الخطوط المخربة .

المادة الثالثة عشرة : توحيد المبلغ السنوي الذي تدفعه الشركة للدولتين لاجل مراقبة الخطوط بمبلغ ٩٠٠ قرش سوري عن كل كيلو متر .

المادة الرابعة عشرة : تبقى جارية جميع احكام صكوك الامتياز المعمول بها والتي لا تخالف احكام هذه المقاولة .

المادة الخامسة عشرة : اللجوء الى التحكيم عند الاختلاف .

واتماما للفائدة نذكر ان الضمانة الكيلومترية التي كانت الحكومة العثمانية اخذتها على عاتقها لخط — رياق — حلب قد الغيت واستعيض عنها بضمان الخسائر مهما بلغت وضمان المبالغ المذكورة بالفقرة (أ) من المادة الاولى السابقة الذكر . وبما ان الاتفاقية المذكورة شملت جميع خطوط الشركة بما فيها خط بيروت — دمشق وحمص — طرابلس ، يتضح ان الفائدة العظيمة التي نالتها

الشركة من هذه الاتفاقية لا تعادل فائدة المشاركة في الارباح التي خصصت للدولتين ، لا سيما ان الحال عام ١٩٢٥ وما سبقها من السنين لم تكن تبشر بتوفر الربح ، بل كانت الخسائر متوالية على هذه الخطوط .

ان ارغام السلطة الافرنسية السلطات المحلية السورية واللبنانية على قبول التوقيع على هذه الاتفاقية ، بما في ذلك تحميل الغرم على عاتق البلاد وحصر الغنم بالشركات الافرنسية ، لدليل ساطع على ما كابدته البلاد وما عانته من المصائب في عهد الاستعمار والانتداب وما اضطرت لتنفيذه من الاتفاقيات المغايرة لمصلحتها العامة .

واكبر برهان على ان هذه الاتفاقية جاءت في صالح شركة د.ح.ت. هو ان اسهمها التي كانت لا تزيد قيمة الواحد منها في ١٩٢٥ عن (٥٥٠) فرنكا ارتفعت عقب تنفيذ هذه الاتفاقية في ١٩٢٧ الى (١٣٠٠) فرنك ، وبلغت حصة الارباح الموزعة على السهم الواحد (٥٠) فرنكا في ١٩٢٧ بعد ان كانت (٢٥) فرنكا في ١٩٢٥ ، اي قبل ابرام الاتفاقية .

واما مراقبة الدولتين لامور الشركة المالية وحقها في تنزيل التعرفات ، كما ذكر في الاتفاقية ، فلم يكن الا وهميا او صوريا . واما مراقبة الشركات ذات الامتياز التي انيطت بها حقوق الرقابة وابرام التعرفات ، فنكتفي بأن نقول انها كانت في عهدة موظف افرنسي . فالشركة افرنسية والمراقب افرنسي ، والضحية هي البلاد السورية واللبنانية في اقتصادياتها وفي ماليتها .

ولكن سرعان ما تبدلت الظروف فتدنت قيمة الفرنك وتبعته عملتنا السورية . فارتفعت قيمة الحاجيات ولحقتها اجرة النقل صعودا الى ان اصبحت موارد الخطوط الحديدية تفيض عن المبالغ المضمونة سنويا ، فانقلبت الحال من خسارة تتحملها الدولتان الى ربح يجب ان تشتركا فيه . ولم يتنبأ واضعو تلك الاتفاقية بهذا التطور ، ولم يدر بخلدهم انهم سيضطرون يوما من الايام لمعالجة الموقف وايجاد الوسيلة المؤدية الى حرمان الدولتين من حقهما الطبيعي ، فما كان منهم الا ان سكتوا ولم يجبروا الشركة على دفع حصة الدولتين . واستمر هذا الاغضاء ولم يزل مستمرا .

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية واشتركت فرنسا فيها ضد

المانيا، عقدت المفوضية العليا مع شركة د.ح.ت. اتفاقية في ٤ ايلول ١٩٣٩ ابرمها المفوض السامي في قرار رقم ٣٣٠/لر/ ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٩ جعله شاملا لجميع الخطوط الحديدية في سورية ولبنان . وتقضي هذه الاتفاقية بتوقيف احكام اتفاقية ١٩٢٥ طول مدة الحرب واستبدالها بأحكام مؤقتة نذكر خلاصتها فيما يأتي :

١ ـ تدير شركة د. ح. ت جميع الخطوط تحت اشراف المفوضية العليا ومراقبتها ولحساب الدولة الافرنسية ، بحيث تكون الخسائر على عاتق تلك الدولة ، اما الارباح فتقسم بينها وبين الشركة ، وعلى ان يخصص من الموارد مبلغ شهري قدره تسعمائة الف فرنك افرنسي يعطى للشركة .

٢ ـ تجعل تعرفات النقل بمقدار يؤمن نفقات الاستثمار .

٣ ـ تحدث هيئة باسم لجنة الخطوط مؤلفة من مستشار المالية في المفوضية العليا ومراقب الشركات ذات الامتياز ومدير الشركة وتقرر هذه الهيئة جميع ما يتعلق بالخطوط الحديدية من الامور الادارية والمالية وغيرها .

٤ ـ تتعهد الحكومة الافرنسية بجميع المسؤوليات التي قد تنشأ من جراء هذه الادارة المباشرة ، بحيث لا تؤثر على حقوق الشركة في امتيازاتها السالفة .

واستمرت ادارة الخطوط على هذا الشكل حتى الهدنة الافرنسية ـ الالمانية ، حين اعيدت ادارة الخطوط للشركة الى ان احتل الجيش البريطاني مع انصار الجنرال ديغول من الافرنسيين البلاد السورية . فاصدر الجنرال كاترو قائد الافرنسيين الاحرار قرارا بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٢ اعاد بموجبه ادارة الخطوط الى ما كانت عليه في اوائل الحرب . لكنه جعل الارباح الصافية مشتركة بين الشركة وبين دولتي سورية ولبنان مناصفة ، بدون ان يكون للخزينة الافرنسية فيها نصيب . الا ان القرار لم ينص على كيفية تحمل الخسائر ، بل ترك هذا الامر مطلقا .

وعقب تاليف الحكومات الدستورية السورية واللبنانية في ١٩٤٣ ، طالبت هذه الحكومات بالغاء هذا التدخل في الشؤون العائدة لدولتي سورية ولبنان والتمسك بمراقبة هذه الشركة ، على ان يتولاها موظفون سوريون ولبنانيون . لكن الجانب الافرنسي كان دائما يتحجج بالضرورات الحربية التي لا تسمح ، على زعمه ، بترك واسطة النقل في ايد غير عسكرية . وما تزال هذه القضية رغم

انتهاء الحرب في يد الافرنسيين .

ولا بد لنا من الاشارة الى ان موقف شركة د. ح. ت باتفاقها مع المفوض السامي الافرنسي على استبدال اتفاق ١٩٢٥ باتفاق آخر بدون رأي الحكومتين السورية واللبنانية،يبرر لهاتين الحكومتين تبديل موقفهما ، باعتبار ان الشركة اخلت بالاتفاق الاصلي . ثم انه يساعد الحكومتين على التخلص منه والغاء الامتياز .

خط بغداد منذ ١٩١٨

تركنا بحث هذا الخط عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، فلنعد اليه الآن فنذكر انه في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ عقدت اتفاقية انقرة الاولى بين الحكومة التركية وممثل الحكومة الافرنسية مسيو فراكلين بويون . ومن جملة الامور التي اتفق عليها اعادة كيليكيا الى الاتراك وجعل الخط الحديدي بين جوبان بك ونصيبين حدا بين الاراضي التركية والاراضي السورية ، على ان تكون دمنته تركية . ولقاء هذا التساهل وهذه الهبة التي جادت بهما مكارم فرنسا على حساب غيرها استحصلت على امتياز الخط الحديدي بين بوزانتي ونصيبين، على ان تختار الحكومة الافرنسية الشركة التي تريدها ان تكون صاحبة الامتياز . وبموجب هذه الاتفاقية انشأ الافرنسيون شركة ضمت مصالح بعض المصارف وشركة د.ح.ت. واعطيت لها رخصة باستثمار هذا الخط باسم شركة « بوزانتي — حلب نصيبين وتمديداتها » . .

فقامت تلك الشركة باصلاح التخريبات التي وقعت اثناء الحرب وباستثمار هذه الخطوط الى ان عقدت اتفاقية جديدة في انقرة يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ قضت بتصفية الحالة الراهنة وتسليم القسم من الخطوط الواقع بين بوزانتي وفوزي باشا الى الاتراك ، وبتأسيس شركة براسمال افرنسي لاستثمار الخطوط المارة في الاراضي التركية حتى نصيبين ، على ان يشترك الاتراك في قسم من رأسمالها . فأنشأت شركة باسم « جنوب دميريوللري » ، اي الخطوط الحديدية الجنوبية ، نسبة الى كونها في الجنوب الاقصى للاراضي التركية . واشتركت شركة د. ح. ت. ايضا في راسمال هذه الشركة .

اما الخطوط الواقعة ضمن الاراضي السورية ، اي من ميدان اكبس الى حلب فجوبان بك ، فقد عهد المفوض السامي الافرنسي بها الى شركة د. ح. ت ، وصار يطلق عليها اسم ل. س. ب ، اي

ما يعني باللغة الافرنسية خطوط بغداد السورية .

وقد اتفقت شركة (؟) مع شـــركة د. ح. ت. على استثمار الخطوط الواقعة في الاراضي التركية من قبل هذه الشركة بشروط حددتها الاتفاقية المعقودة في ١٤ حزيران ١٩٣٣ بينهـــا وبين الحكومة التركية ولم تعين فيها نهاية مدة الاستثمار .

خط تل زيان ـ تل كوشك

بعد ان تم عقد الاتفاقيات المذكورة اعـــلاه وانتهى اصلاح الخطوط المخربة بحيث اصبح الاتصـــال ميسورا بـــين الاستانة ونصيبين (القامشلي) ، رؤي ان الاستفادة من هذه الخطوط لا تكمل الا بوصلها مع شبكة الخطوط العراقية . فجـرت محادثات بين السلطة الافرنسية والحكومة العراقية لتقوم كل منهما بانشاء القسم الكائن تحت سيطرتها على ان يكون الملتقى على الحدود العراقية ـــ السورية بالقرب من قرية سورية اسمهـــا تل كوشك . وقامت المفوضية بانشاء القسم السوري بين قرية تل كوشك الواقعة على الحدود السورية العراقية ، وبين قرية سورية اسمها تل زيان على مقربة من القامشلي ورصدت لتسديد نفقات انشائه المبالغ اللازمة من صندوق المصالح المشتركة بين سورية ولبنان . وانجز هذا الخط ودشن في ٢ ايار ١٩٣٥ . اما القسم العراقي بـــين تل كوشك والموصل فقد انجز في ١٩٣٨ ، بحيث امكن الاتصال بين الاستانة وبغـــداد .

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية وصدور قـــرار المفوض السامي بجعل الخطوط الحديدية السورية تحت ادارته ، دخلت هذه الشبكة ايضا ضمن تلك الادارة ولم تزل الحالة مماثلـــة لوضعية الخطوط الاخرى التابعة لشركة د. ح. ت.

الخطوط الحديدية كما يجب ان تكـــون في المستقبـل

سورية مركز الاتصال الطبيعي بين القارات الثلاث : اوروبا وآسيا وافريقيا ، فيها تلتقي الخطوط الموصلة بين تركيا والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن وفلسطين ومصر والبحر المتوسط . ومن هذه الاقطار تتصل سورية بأوروبا واميركا وافريقيا والشرق الاقصى واوستراليا .

ويمكن اعتبار شكل سورية الجغرافي كالمثلث تتجـــه احدى زواياه نحو تركيا واوروبا ، وتتجه الزاوية الثانية نحو العراق وايران وروسيا ، وتتجه الزاوية الثالثة نحو جزيرة العرب وفلسطين ومصر

وافريقيا . ومن المؤسف ان فرنسا رمت هذا المثلث في ١٩٣٩ على مائدة السياسة الدولية ، فكسرت زاويته الشمالية الغربية ، لواء الاسكندرونة ، وقدمته هدية الى اتاتورك استجداء منها للتحالف مع الاتراك . وسبقت انكلترا ايضا فرانسا عندما كسرت الزاوية الجنوبية الغربية بالحاقها قضاء صفد بفلسطين ، بعد ان كان تابعا لولاية الشام في عهد الامبراطورية العثمانية . اما الزاوية الثالثة الشمالية الشرقية ، فكانت ممتدة نحو الحدود الايرانية ، جاعلة الموصل ضمن الاراضي السورية بموجب معاهدة سايكس ــ بيكو المشهورة .

واذا اخذنا في الاعتبار هذه الوضعية الجغرافية الفريدة ، نجد ان شبكة الخطوط الحديدية الحالية لا تؤدي ما تتطلبه المصلحة تمام التأدية . ولم تراع في انشاء هذه الخطوط وضعية سورية الجغرافية ومركزها الوسط بين هذه الاقطار ، ولم توضع سياسة توجيهية قبل انشائها . لكنها احدثت لتأمين الحاجة المحلية ثم سعي لربطها ببعضها ووصلها بالخطوط الدولية .

كما ان هذه الشبكة الحالية لا تستفيد منها الزراعة والتجارة والصناعة استفادة كاملة . ذلك ان كثيرا من البقاع الزراعية هي بعيدة عن الخطوط ، كما ان مركز دمشق ، بوصفها عاصمة لسورية ، لم يراع كما يجب . فبقيت العاصمة منعزلة عن الخطوط الرئيسئة ومتصلة بها في خطوط ضيقة لا تستطيع تأمين الحاجة .

وعلى ذلك نجد ان مصلحة سورية الاقتصادية الاساسية ، من حيث الزراعة والصناعة والتجارة ، ومن حيث ضرورة الاستفادة من الوضعية الجغرافية تمام الاستفادة يقضي بأن تكون شبكة الخطوط الحديدية في المستقبل متوافقة مع الاهداف الاساسية الآتي بيانها :

ولنبدأ بذكر الاهداف الخارجية :

١ ــ الاتصال مع تركيا ومنها مع البلاد الاوروبية .

٢ ــ الاتصال مع العراق ومنه مع ايران وما ورائهما من البلاد ، ومع الهند عن طريق البصرة البحري ، وتسهيل الترانزيت للعراق نحو اوروبا او نحو فلسطين ومصر بواسطة خطوط سورية .

٣ ــ الاتصال مع شرق الاردن ومنه مع المملكة السعودية العربية ، وعن طريق العقبة مع الهند والشرق الاقصى واوستراليا ، متجنبين بذلك قناة السويس .

٤ ــ الاتصال مع فلسطين ومنها مع مصر والسودان ومنها مع افريقيا الوسطى وافريقيا الجنوبية .

٥ ــ الاتصال عن طريق لبنان بالبحر المتوسط ومنه بالبلاد الاوروبية والاميركية ، وبافريقيا الشمالية والغربية . وهذه الاتصالات تؤمن نقل المسافرين والبضائع بين اوروبا والعراق وفلسطين ومصر وافريقيا الجنوبية حتى مدينة الكاب ومرافيء البحر المتوسط وبقية البحور .

٦ ــ الاختصار في الوقت والمسافة بخطوط الاتصال الدولية بين اوروبا وافريقيا ، وبين اوروبا والعراق ، وبين العراق ومصر .

٧ ــ وصل الشبكة الحديدية العراقية بالشبكة الحديدية الايرانية .

وتنفيذ هذه الخطط يحقق الانسجام الصحيح بين الخطوط الحديدية في جزيرة العرب ، فتصبح شبكة الخطوط الحديدية العربية مؤمنة حاجات بلاد الشرق الادنى واتصالاتها بشبكة الخطوط الاوروبية والآسيوية والافريقية ، وتؤمن ايضا نقل الحجاج القادمين من العراق وبلاد العجم وما ورائهما من البلاد الآهلة بالسكان المسلمين ، ومن تركيا والبلقان ، ومن سورية ولبنان ، ومن فلسطين وشرق الاردن . وهذا هو الطريق التاريخي الذي كان يسلكه الحجاج قبل ١٩١٤ وانقطع عند نشوب الحرب العالمية الاولى . ولم يعد الى ما كان عليه بسبب تخريب الخط الحديدي بين معان والمدينة المنورة .

اما الاهداف المحلية فهي :

١ ــ جعل شبكة الخطوط الحديدية متغلغلة في البلاد السورية تغلغل الشرايين الكبيرة في جسم الانسان ، تتفرع منها خطوط نقل في السيارات كتفرع الشرايين الصغيرة التي تنقل الدم الى كل ناحية من نواحي الجسم . وبذلك تحول دون مساوىء المزاحمة بين السيارة والقطار ، اذ يمنع النقل في السيارات الكبيرة بين البلدان التي يمر فيها القطار . وينحصر عمل السيارات في تأمين الاتصال بين الخطوط الحديدية ومراكز الانتاج والاستهلاك

البعيدة عن الخط الحديدي .

٢ ــ امرار الخطوط الحديدية في الاراضي الزراعية المستعملة في الحال الحاضرة او المرجو استغلالها في المستقبل ، بحيث يكون ممر هذه الخطوط في وسط هذه البقاع على قدر الامكان .

٣ ــ تعزيز مركز العاصمة الاقتصادي من حيث الاتصال بشبكة الخطوط اتصالا لا يحول دونه اختلاف عرض الخط الحديدي او تقلب الاحوال الجوية التي تجعل العاصمة الآن في معزل عن كافة الانحاء ضمن دائرة لا يتجاوز قطرها عشرين كيلومترا . وكذلك وصل العاصمة بثلاثة مرافيء في البحر المتوسط ، وهي طرطوس وبيروت وحيفا ، ووصلها بمرفأ العقبة لتأمين سهولة الاتصال مع البلاد الواقعة على البحر الاحمر .

٤ ــ تيسير نقل البضائع الواردة الى حلب من البحر المتوسط والصادرة منها اليه عن طريق اقرب مرفأ سوري (اللاذقية) وفي هذا فائدة كبرى لتلك المدينتين ، لا سيما بعد ان حرمت حلب من مرفئها الطبيعي وهو الاسكندرونة .

٥ ــ جعل شبكة الخطوط الحديدية متلائمة ايضا مع المقتضيات الحربية الستراتيجية .

٦ ــ جعل الخطوط الحديدية بعرض واحد اي / ١٤٠ / سانتيمترا وهو المقياس العالمي للخطوط الحديدية .

٧ ــ السرعة في نقل المسافرين والبضائع ويمكن الحصول عليها بجعل الخطوط عريضة وبتجنب الممرات التي لا تسمح بجعل المنعطفات واسعة في القطر ، وبحفر الانفاق بدلا من تسلق الجبال ، وبانشاء الجسور بدلا من الالتواء مع منحدرات الجبال والاودية ، وبتسيير عربات ديزل (اوتوموتريس) لنقل الركاب .

٨ ــ استخدام القوة الكهربائية لتسيير القطارات حيثما يستطاع الحصول على الكهرباء واستعمال المازوت بدلا من الفحم حيث لا يتيسر الكهرباء .

٩ ــ جعل اجور النقل متوافقة مع المصلحة الاقتصادية من حيث تشجيع الانتاج وتمهيد السبل لنقل المحاصيل الزراعية والمصنوعات باجور تجعلها قابلة للشحن والتصدير ، ولو ادى الامر الى النقل باجرة خاسرة في بعض الاحوال ، على ان يتدارك الامر في حالات اخرى .

هذه هي الاسس والاهداف الكبرى التي نوصي بها ونرجو تبنيها عند وضع برنامج عام لشبكة خطوطنا الحديدية ، فتدخل فيه الخطوط الحالية الصالحة وتحدث الخطوط الجديدة وفقا له .

ولا بد عند وضع هذا البرنامج العام من بحث الامر مع البلاد العربية المجاورة لتقوم هي ايضا بدورها في انشاء خطوط حديدية في اراضيها اتماما للبرنامج العام الذي نستطيع ان نسميه « البرنامج العربي للمواصلات » . اما الشبكة التي نراها صالحة لبلادنا ومنسجمة مع الاهداف والاسس التي ذكرناها ، فنرى ان تكون على الشكل الآتي :

١ ــ تبقى الخطوط الحالية بين ميدان اكبس (الحدود التركية) وحلب وحماه وحمص ورياق .

٢ ــ تبقى الحدود الحالية بين حلب وتل كوشك باعتبار ان معظمها يمر في الاراضي التركية ولا سلطة لنا عليها . ولكن انتفاعنا من هذا الخط قليل ، من حيث انه ملك الغير ويمر في اقصى البلاد شمالا ، فلا تستفيد منه الاراضي السورية الشمالية استفادة كاملة .

٣ ــ يبقى خط حمص ــ طرابلس الحالي ، على ان يحدث له فرع يوصله بمرفأ طرطوس . وفائدة هذا الخط هو انعاش مدينة طرطوس وربطها بشبكة الخطوط الحديدية وايجاد مرفأ سوري ثانوي متصل بحمص .

٤ ــ يحدث خط جديد يتجه من حلب نحو الرقة ، ومنها يتفرع الى قسمين : الاول يتجه نحو دير الزور فالبوكمال فبغداد ، والثاني يتحول نحو الحسجه ثم يتجه نحو الموصل .

٥ ــ يحدث خط جديد من دمشق نحو الجزيرة مارا بالقريتين فتدمر فدير الزور فالحسجة فالقامشلي ، ومن القريتين يتفرع خط يتجه نحو حمص فيوصل حلب بدمشق . ويتصل بدير الزور بالخط الذي يوصل تركيا بالعراق ، بحيث يؤمن الاتصال بين دمشق وبغداد . وفي دير الزور يلتقي هذا الخط بالخط المحدث بين حلب وبغداد ، فتؤمن بهذه الصورة الاتصالات بين بغداد ودمشق .

اما فوائد هذه الخطوط فهي : أ) الاتصال بالعراق في خط يمر بعيدا عن الحدود التركية ويكون ملكا لسورية . ب) تأمين المواصلات بين العراق وتركيا واوروبا بطريق اقصر من الطريق الحالي . ج)

تامين المواصلات بين العراق وسورية الجنوبية ولبنان والبحر المتوسط وشرق الاردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية ومصر وما وراءها في خط اقصر (فرع دير الزور ـ دمشق) . د) تمر هذه الخطوط في وسط الاراضي الزراعية الشمالية وتتصل بالحسجة ودير الزور والرقة بالخط الحديدي ، فتستفيد جميع تلك الاراضي ويتيسر ازدهارها وازدياد المساحات المزروعة منها ، لا سيما على ضفاف نهري ـ الخابور والفرات . ولا يمكن احياء تلك الاراضي واعادة مجدها السابق بدونه . هـ) اذا سيرت عربات ديزل (اوتوموتريس) بين حلب وبغداد تمكن المسافر من التنقل بينهما في عشر ساعات بدلا من ٣٦ ساعة كما هي الحال الآن ، كذلك لو انشيء خط بين دمشق وبغداد وسيرت عليه العربات نفسها لاصبحت مدة السفر بينهما عشر ساعات بدلا من عشرين ساعة في السيارة .

٦ ـ احداث خط حمص ـ القريتين حيث يتصل مع دير الزور ـ دمشق . وفائدة هذا الخط هي وصل دمشق بحلب بخط يمر من الاراضي السورية المحرومة الان من المواصلات ، كما هي وصل طرابلس بخط دمشق ـ دير الزور ـ العراق وصلا مباشرا وقصيرا .

٧ ـ يحدث خط اللاذقية ـ ادلب ـ حلب . وفائدة هذا الخط هي ايجاد الاتصال المباشر بين حلب وبين اقرب مرفأ طبيعي لها في الاراضي السورية وامرار السكة الحديدية في الاراضي الزراعية الخصبة في قضاء جسر الشغور وقضاء ادلب .

٨ ـ الغاء خط طرابلس ـ بيروت ـ حيفا ـ المنشأ في الحرب العالمية الثانية لغاية حربية استراتيجية اذ ان الحاجة الملحة لوصل مصر بتركيا والعراق وايران في سرعة زائدة قضت باختيار هذا الطريق .

اما وقد زالت الاسباب الحربية واتضح ان هذا الخط لا يمكن ان يكون ذا فائدة تجارية موضعية ، ونظرا لانه واقع على الساحل فلا يستطيع مزاحمة النقل البحري بين مصر وفلسطين ولبنان ، فالاجدر الاستغناء عنه ونقل حديده الى خط بيروت دمشق .

٩ ـ استبدال الخط الضيق الحالي : دمشق ـ رياق ـ بيروت بخط عريض قليل الانحدارات والمنعطفات ، وايجاد نفق بين سهل البقاع ووادي حمانا ، بحيث لا تزيد مدة السفر عن ثلاث ساعات

او اقل للقطارات السريعة بين دمشق وبيروت . وفوائد هـــذا الخط الجـــديد هي وصل مرفأ بيروت بدمشق ، وعن طريق ريـــاق بسورية الشمالية وبالعراق وما ورائــه ، بخط عريض مستوف الشروط الفنية وبدون حاجة لتفريغ البضائع في رياق واعـــادة تحميلها على الخط العريض .

١٠ ــ تعريض الخط الحالي : دمشق ــ درعا ــ عمان ــ معان وتوجيهه نحو المدينة فمكة المكرمة فجدة . وفوائد هذا الخط هي : (أ) تأمين النقل لاراضي حوران وجبل الدروز وشرق الاردن . (ب) تأمين خط الحج الى البلاد المقدسة الاسلامية .

١١ ــ ايجاد خط بين مرفأ العقبة ومعان حيث يتصـــل بخط دمشق ــ مكة. وفائدة هذا الخط عظيمة من حيث انه يؤمن المواصلات بين الهند وآسيا الشرقية واستراليا من جهـــة ، وبين فلسطين وشرق الاردن وسورية ولبنان وتركيا من جهة اخرى ، متجنبـــا المرور من قناة السويس ، فتوفر الرسوم عن البضائع التي تعبر تلك القناة .

واری ان الفائدة المتوخاة من هذا الخط تستمر حتى لو فتحـت قناة بحرية بين العقبة والبحر المتوسط ، لان الرسوم التي ستدفعها البضائع عند مرورها من هذه القناة ووفرة المنتولات على الخطوط الحديدية بين عمان وما يشملها من البلاد العربية التي تخفف نفقات الاستهلاك ، يجعل الفائد المرجوة غير منعدمة ولو فتحت القنـــاة الجديدة .

١٢ ــ ايجاد خط بين دمشق وعكا مارا بالقنيطرة . ويكـــون هذا الخط متمما للشبكة الجديدة وهمزة الوصل بين اوروبا وتركيا والعراق من جهة وبين سورية وفلسطين ومصر ، عدا انــه يؤمن لمدينة دمشق الاتصال بأحد المرافىء الثلاثة على البحر المتوسط ، اي بيروت او حيفا او اللاذقية .

١٣ ــ ايجاد فرع لهذا الخط بين القنيطرة ودرعا ، وذلـــك لتأمـــين الاتصال بين حيفا وشرق الاردن بخط عريض بدلا من الخط الحالي الذي يمر من وادي خالـــد الضيق والمعرض دائمـــا للنكبـــات .

١٤ ــ اتماما لاتصـــال البلاد الاوروبية بخليج البصـــرة يقتضي تعريض الخط الحديدي العراقي بين بغداد والبصرة واكمالـــــه الى الكويت .

اما الخطوط الحديدية العربية كما يجب ان تكون في المستقبل ، فهي في نظرنا ، الآتية :

رقم الخط	اقسام الخط	ك.م	ك.م
(١)	ا ــ الحدود التركية ــ حلب ــ حمص ــ		
	حدود لبنان	٢٤٠	
	ب ــ حدود لبنان ــ رياق	٩٠	٣٣٠
(٢)	حلب ــ ادلب ــ جسر الشغور ــ		
	اللاذقية	١٦٠	١٦٠
(٣)	ا ــ حمص ــ حدود لبنان	٦٧	
	ب ــ حدود لبنان ــ طرابلس	١٩	
	جـ ــ تلكلخ ــ طرطوس	٥٠	١٣٦
(٤)	ا ــ دمشق ــ حدود سورية	٨٠	
	ب ــ حدود سورية ــ رياق ــ بيروت	٤٠	١٢٠
(٥)	ا ــ حلب ــ مسلمية ــ الحدود التركية		
	(جوبان بك)	٤٥	
	ب ــ الحدود التركية (جوبان بك)		
	الحدود السورية (تل زيوان)	١٣٨	
	جـ ــ الحدود السورية (تل زيوان)		
	الحدود العراقية (تل كوشك)	٨٠	
	د ــ الحدود العراقية ــ الموصل ــ بغداد	١٢٠	٦٣٥
(٦)	ا ــ حلب الرقة ــ دير الزور ــ البوكمال		
	الحدود العراقية	٤٨٠	
	ب ــ الحدود العراقية ــ بغداد ــ		
	البصرة ــ حدود الكويت	١٠٠٠	
	جـ ــ حدود الكويت ــ الكويت	١٥٠	١٦٣٠
(٧)	ا ــ الرقة ــ الحسجة ــ الحدود العراقية	٣١٥	
	ب ــ الحدود العراقية ــ الموصل	١١٥	٣٣٠
(٨)	دمشق ــ القريتين ــ تدمر ــ دير		
	الزور ــ الحسجة ــ القامشلي	٩٠٠	٩٠٠
(٩)	حمص ــ القريتين	١٠٠	١٠٠
(١٠)	ا ــ دمشق ــ القنيطرة ــ الحدود		
	الفلسطينية	٩٠	
	ب ــ الحدود الفلسطينية ــ حيفا	٨٠	

ج ــ حيفــا ــ الاسماعيلية ــ القاهرة ٦٠٤ ٧٧٤

(١١) أ ــ دمشق ــ درعـــا ــ حدود شرق الاردن . ١٤٠

ب ــ حدود شرق الاردن ــ عمان ــ معان ــ حدود المملكة العربية السعودية ٤٣٠

ج ــ حدود المملكة العربية السعودية ــ المدينة ــ مكة ــ جدة ١٢٠٠ ١٧٧٠

(١٢) درعا ــ القنيطرة ٦٠ ٦٠

(١٣) معان ــ العقبة ١٠٠ ١٠٠

اما خطوط الاتصال الدولية الكبرى في الشرق الادنى كما هي الآن (ح) وكما تكون في المستقبل (م) عند تنفيذ برنامج الشبكة ، فهي الاتية :

	الجــــديــــدة (م)	طول الخط ك.م
(١)ح	استانبول ــ حلب ــ الموصل ــ بغداد ــ البصرة	٣١٣٩
(٢)م	استانبول ــ حلب ــ دير الزور ــ بغداد ــ البصرة	٢٧٩٠
(٣)ح	استانبول ــ حلب ــ بيروت ــ حيفا ــ القنيطرة ــ القاهــــرة	٢٥٣٤
(٤)م	استانبول ــ حلب ــ حمص ــ دمشق ــ حيفــا ــ القاهــرة	٢٤٨٤
(٥)ح	البصرة ــ بغداد ــ القامشلي ــ حلب ــ حمص ــ بــيروت	٢٢٢٠
(٦)م	البصرة ــ بغداد ــ ديرالزور ــ حلب ــ اللاذقية	٢٠٨٠
(٧)ح	البصرة ــ بغداد ــ دير الزور ــ القريتــين ــ حمص ــ طرطوس او طرابلس	١٦١٥
(٨)م	البصرة ــ بغداد ــ ديرالزور ــ دمشق ــ بيروت	١٦٥٠
(٩)م	البصرة ــ بغداد ــ دير الزور ــ دمشق ــ حيفا	١٧٠٠
(١٠)م	البصرة ــ بغداد ــ دمشق ــ حيفا ــ القاهرة	٢٣٠٤
(١١)ح	البصرة ــ بغداد ــ الموصل ــ القامشلي ــ حلب ــ حمص ــ بيروت ــ حيفا ــ القاهرة	٢٨٢٤
(١٢)م	الموصل ــ الرقة ــ حلب ــ اللاذقية	٦٩٠
(١٣)م	الموصل ــ دير الزور ــ دمشق ــ بيروت	٧٩٠
(١٤)ح	الموصل ــ القامشلي ــ حلب ــ حمص ــ بيروت	١٠٣٠

وتجدر الاشارة الى ان الخط رقم (٢) يختصر المسافة بين استانبول ـ البصرة بما يعادل ٤٥٠ كيلومترا عن الخط رقم (١) الحالي . والخط رقم (٤) اقصر من الخط رقم (٣) بما يقارب ٥٠ كيلومترا . والخط رقم (٦) يؤمن اتصال العراق بمرفأ على البحر المتوسط (اللاذقية) باختصار (١٤٠) كيلومترا عن الخط رقم (٥) . والخط رقم (١٠) يؤمن اتصال العراق بالقاهرة باختصار يعادل ٥٢٠ كيلومترا عن الخط رقم (١١) . والخط رقم (١٢) يؤمن اتصال الموصل بمرفأ على البحر المتوسط (اللاذقية)، اي باختصار مئة كيلومترا عن الخط رقم (١٣) . والخط رقم (١٣) يؤمن اتصال الموصل بمرفأ على البحر المتوسط (بيروت) ، اي باختصار ٢٤٠ كيلومترا عن الخط رقم (١٤) .

الخط	سورية	لبنان	العراق	الكويت	الاردن	السعودية	فلسطين	المجموع
(٢)	٣٢							٣٢
(٣)	١٠							١٠
(٤)	١٦	٥٠						٦٦
(٦)	٩٦		٢٠٠	٣٠				٣٢٦
(٧)	٤٣		٢٣					٦٦
(٨)	١٨٠							١٨٠
(٩)	٢٠							٢٠
(١٠)	١٨						١٦	٣٤
(١١)	٢٨					٢٦	٢٤٠	٢٩٤
(١٢)	١٢							١٢
(١٣)						٢٠		٢٠
المجموع	٤٤٥	٥٠	٢٢٣	٣٠	٤٦	٢٤٠	١٦	١١٢٠
طول الخطوط الحالية الباقية :								
	٦٤٢	—	١٥٥٠	—	٢٢٥	—	٥١٠	٣٠٢٧
طول الخطوط الجديدة :								
	٢٢٧٥	٤٠	٦٠٠	١٥٠	١٠٠	١٢٠٠	٨٠	٤٤٤٥
المجموع	٢٩١٧	٤٠	٢١٥٠	١٥٠	٤٢٥	١٢٠٠	٥٩٠	٧٤٧٢

وتجدر الاشارة الى اننا ذكرنا طول الخطوط الموجودة كما هو ، اما الخطوط الجديدة فقد قدر طولها على اساس البعد الجغرافي مع اضافة ١٥ بالمئة نظرا لما يقتضيه الفن من زيادة المسافة بسبب المنعطفات وامثالها . ثم انني قدرت نفقة الكيلومتر الواحد بمائتي الف ليرة سورية على وجه التقريب . ويدخل في هذا التقدير كلفة جميع المنشآت الفنية وقيمة وسائط النقل ، اي القاطرات والشاحنات اللازمة . وذلك ما عدا حصة لبنان ، حيث اضيف مبلغ خاص لنفق حمانا .

كيفية تدارك المال اللازم لانشاء الخطوط

اذا افترضنا اننا سننفذ برنامج الشبكة الجديدة دفعة واحدة، واذا اعتبرنا ا ن المال اللازم تخصيصه لهذا المشروع بلغ ٤٥٥ مليون ليرة سورية ، فان هذا المبلغ لا يتم الا بالاقتراض الداخلي والخارجي . وعلى هذا الوجه تستطيع الدولة ان تلجأ الى فتح الاكتتاب لقرض داخلي في الاسواق السورية واللبنانية والفلسطينية والمصرية والعراقية ، ولدى المهاجرين السوريين واللبنانيين في البلاد الاميركية . واعتقد ان رواج بيع سندات هذا القرض مضمون ، نظرا للاموال المكنوزة اثر الحرب العالمية المنتهية . ويستطاع ايضا تأمين قسم من المال اللازم لانشاء هذه الخطوط بجعل مشترى الادوات اللازمة في مواعيد لا يتأخر بائعوها الاميركيون او الانكليز عن قبولها بشروط مناسبة . هذا اذا عمدت الحكومة السورية الى جعل كل الشبكة الجديدة ملكا خاصا بها . اما اذا شاءت جعلها شركة مساهمة ، فتخف اعباء الدولة بنسبة حصتها في تلك الشركة .

وعلى كل حال ، سواء اصبحت الشركة الجديدة ملكا للدولة او ملكا مشتركا ، فان اطفاء راس المال اللازم مع تادية الفوائد يكون على الوجه الاتي :

يخصص سنويا لاطفاء راس المال ... ١٠٠ ١ ليرة سورية . وهذا المبلغ كاف لاستهلاك الاربعمائة وخمسة وخمسين مليون ليرة سورية على خمسين سنة . ويحسب للمبالغ غير المستهلكة من رأس المال فائدة سنوية بنسبة ٣ بالمئة بحيث يبلغ القسط الواجب تسديده بانتهاء اول سنة ... ٧٥٠ ٢٢ ليرة سورية ، وتتدرج الاقساط نزولا ، سنة فسنة ، بحيث يكون اخر قسط ٩٣٧٣٠٠٠ ليرة فقط . كما هو مفصل في الجدول الاتي ،

بالليرات السورية :

مجموع القسط	فوائد ٣٪	لاطفاء راس المال	موعد الاستحقاق
٢٢ر٧٥٠ر٠٠٠	١٣ر٦٥٠ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الاولى
٢٠ر٢٩٣ر٠٠٠	١١ر١١٣ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة العاشرة
١٧ر٥٦٣ر٠٠٠	٨ر٤٦٣ر٠٠٠	١ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة العشرين
١٤ر٨٣٣ر٠٠٠	٥ر٧٣٣ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الثلاثين
١٢ر١٠٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٣ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الاربعين
٩ر٣٧٣ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنةالخمسين

ولم نذكر مجموع القسط السنوي لكل من السنين الخمسين ، بل ذكرنا هذه الارقام على سبيل ايضاح نسبة الاقساط السنوية وتناقصها التدريجي بسبب الاطفاء السنوي .

وبموجب هذا الحساب نكون دفعنا خلال السنين الخمسين ٤٥٥ مليون ليرة « نفقات التأسيس » و ٣٤٨ مليون ليرة تقريبا فوائد القرض فيكون المجموع ٨٠٣ ملايين ليرة سورية .

ولرب قائل بان سورية في غنى عن انفاق هذا المبلغ الجسيم، فنجيب باننا اذا لم ننشىء هذه الخطوط الحديدية لتوجب علينا ان نعبد طرقات للسيارات بدلا منها . واذا حسبنا ان ٢٢٧٥ كيلومترا من الطرق المؤقتة تكلف (بمعدل ٣٠ الف ليرة سورية للكيلومتر الواحد) نحو ٦٨ مليون ليرة ، واذا اعتبرنا ان الطريق المزفت يجب تجديده كل عشر سنوات ، فضربنا هذا الرقم بخمسة لنصل الى الخمسين سنة التي تقدر عمرا للخطوط الحديدية ، وجدنا ان كلفة الطرقات تبلغ ٣٤٠ مليون ليرة سورية بدلا من ٤٥٥ مليون للخطوط الحديدية ، اي بوفر قدره ١١٥ مليون ليرة سورية. وهذا يعني ان انشاء الخطوط الحديدية على اساس استهلاكها خلال خمسين سنة يكلف مليوني ليرة سورية سنويا اكثر من كلفة انشاء طرقات . لكن يجب ان لا يغرب عن اذهاننا ان السكة الحديدية مورد ربح للمستثمر ، بعكس الطرقات التي لا تعود باي ربح عليه .

فاستنتاجا من هذه الحسابات يتضح انه اذا عاد مجموع الخطوط الحديدية السورية المزمع انشاؤها بربح صاف سنوي يعادل مليوني ليرة سورية ، تعادلت كلفة انشائها مع كلفة شبكة الطرقات . على اننا نعتقد ان هذه الشبكة من الخطوط الحديدية اذا استثمرت استثمارا حسنا بادارة اقتصادية حكيمة انتجت ربحا

سنويا متوسطا لا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية .

والى جانب ذلك يكون لدينا في ختام السنين الخمسين خطوط حديدية غير عديمة النفع وجسور وانفاق وتأسيسات اخرى كالمحطات وغيرها ، مما لا يمكن اعتباره غير قابل للاستعمال ، بل يكون له قيمة لا بأس بها .

وقد وضعت برنامجا جديدا لشبكة الخطوط الحديدية السورية ، هذا تفصيله :

أ ـ الخطوط الحالية : (١) ـ خط دمشق ـ رياق ـ بيروت . ويجعل عرضه ١٤٠ سانتيمترا بدلا من ١٠٥ سانتيمترات . ويحدث نفق بين المريجات وحمانا . (٢) ـ خط دمشق ـ درعا ـ الحدود الاردنية . ويجعل عرضه ١٤٠ سانتيمترا بدلا من ١٠٥ سانتيمترات (٣) ـ خط رياق ـ بعلبك ـ حمص . ويلغى لعدم فائدته ولامكان قيام خط بيروت طرابلس مقامه . (٤) ـ خط حلب ـ ميدان ـ اكبس (الحدود التركية) . ويبقى هذا الخط للاتصال بشبكة الخطوط الحديدية التركية . (٥) ـ خط حلب ـ جوبان بك . ويبقى كما هو . (٦) ـ خط القامشلي (الحدود التركية) تل زيوان على الحدود العراقية . ويبقى كما هو . (٧) ـ خط حمص ـ الحدود السورية اللبنانية ـ طرابلس . ويبقى كما هو .

ب ـ الخطوط الجديدة :

(١) ـ خط دمشق ـ حمص . يحدث هذا الخط لوصل دمشق بشبكة الخطوط السورية بميناء طرطوس وميناء اللاذقية تسهيلا للنقل بين دمشق واللاذقية . (٢) ـ اللاذقية ـ حلب ـ الرقة ـ الحسجة ـ الموصل . يحدث هذا الخط لوصل شبكة الخطوط العراقية بميناء اللاذقية ويمر هذا الخط بوسط اراضي الجزيرة حيث يؤمن نقل محاصيلها الزراعية الى المرفا السوري عن طريق حلب دون ان يمر بالاراضي التركية . (٣) ـ خط القامشلي ـ الحسجة ـ دير الزور . يؤمن هذا الخط نقل محاصيل منطقة القامشلي والاراضي التي على ضفتي نهر الخابور الى حلب واللاذقية .

اما طول الخطوط الحديدية لهذه الشبكة المقترحة فهي كما يأتي :

المجموع	خط جديد	خط موجود	خط عرض	
١٤٠	—	—	١٤٠	دمشق — درعا — الحدود الاردنية
١٥٠	١٥٠	—	—	دمشق — حمص
٨٠	—	—	٨٠	دمشق — سرغايا — الحدود اللبنانية [في اتجاه بيروت]
١١٥	٥٠	٦٥	—	حمص — تلكلخ — طرطوس
٢٥٠	—	٢٥٠	—	حمص — حلب — ميدان اكبس — الحدود التركية [في اتجاه انقرة]
٤٥	—	٤٥	—	حلب — جوبان بك — الحدود التركية [في اتجاه الموصل]
٨٠	—	٨٠	—	الحدود التركية — تل زيوان — تل كوشك — الحدود العراقية [في اتجاه الموصل]
٥٥٠	٥٥٠	—	—	اللاذقية — حلب — الرقة — الحسكة — الحدود العراقية [في اتجاه الموصل]
٢٥٠	٢٥٠	—	—	دير الزور — الحسجة — القامشلي
١٦٦٠	١٠٠٠	٤٤٠	٢٢٠	

ويمكن تقدير كلفة الخطوط الحديدية كالآتي ، بادئين بالخطوط المحدثة :

مليون ليرة سورية	طول الخط	
٢٥	١٥٠	دمشق — حمص
٢٥	١٦٥	تلكلخ — طرطوس — اللاذقية
١٣٠	٥٥٠	اللاذقية — حلب الحسجة — الحدود العراقية
٣٠	٢٥٠	دير الزور — الحسجة — القامشلي
٢١٠	١١٦٥	

اما كلفة الخطوط المعرضة فهي :

مليون ليرة سورية	طول الخط	
١٥	٨٠	دمشق — سرغايا — الحدود اللبنانية
١٠	١٤٠	دمشق — درعا — الحدود الاردنية
٢٥	٢٢٠	

فيكون المجموع /٢١٠/ ملايين للخطوط الجديدة ، و ٢٥

مليونا للخطوط المعرضة ، يضاف الى ذلك نفقات اضافية بمبلغ ١٥ مليونا ، فيصبح المجموع العام /٢٥٠/ مليون ليرة سورية .

ان الاموال اللازمة لمجموع هذه المشاريع ، اي الخطوط المحدثة والخطوط المعرضة تبلغ مائتين وخمسين مليون ليرة سورية ، ينفق ثلاثة اخماسها ثمنا للادوات المستوردة من الخارج (قضبان حديدية ، قاطرات الخ) ، وينفق خمساها الباقيان ثمنا للمواد الاولية المحلية (رمل وبحص وشمينتو وحجر) واجور للعمال ورواتب للمهندسين .

فالمئة مليون مليون ليرة سورية (النفقات المحلية) تستطيع الحكومة اصدارها من مؤسسة الاصدار لقاء سندات تستهلك على خمسين سنة بدون فائدة .

اما المائة والخمسين مليونا (المستوردات من الخارج) فيمكن تسديدها على اقساط سنوية وفقا لما ياتي : اذا ارادت الحكومة اطفاء القرض في ثلاثين سنة وجعل القسط خمسة ملايين ليرة سورية فقط ، علاوة على الفوائد عن المبالغ المتبقية ، فتكون مدفوعاتها في السنة الاولى ٩٢٥٠٠٠٠ ليرة . ويهبط هذا الرقم سنويا الى ٨٠٠٠٠٠٠ ليرة في السنة العاشرة والى ٥١٥٠٠٠٠ في السنة الاخيرة .

اما اذا ارادت جعل الاقساط على خمسة عشر سنة فقط ، فيتوجب عليها ان تدفع في السنة الاولى ١٤٢٠٠٠٠٠ ليرة عن راس المال والفوائد المتبقية ، ثم يهبط هذا القسط السنوي الى ١٣ مليونا في السنة الخامسة و٥ر١١ مليون ليرة في السنة العاشرة . وهكذا الى ان يسدد رأس المال مع الفوائد في آخر السنوات الخمس الاخيرة .

وكل ذلك على اعتبار الفائدة السنوية ثلاثة في المئة . وهذا غير المبلغ الذي تصدره الدولة من « مؤسسة الاصدار » .

ونعتقد ان موارد مجموع شبكة الخطوط الحديدية بعد توسيعها وتعريض بعض اجزائها ، كما اوردنا ، تستطيع ان تغطي الجزء الاكبر من الاقساط السنوية . وفي حالة اكتفاء الحكومة في الوقت الحاضر بتنفيذ جزء من هذه المشاريع ، فتستطيع البدء بمشروع اللاذقية ــ حلب ــ الرقة ــ الحسجة ــ الحدود العراقية في اتجاه الموصل . وتقدر نفقات هذا الجزء بمئة وثلاثين مليون

ليرة سورية او بما يقارب نصف نفقات مجموع المشاريع . وبذلك تنزل الاقساط السنوية المذكورة في الجدول السابق الى النصف وهذا في اية حال ، غير المبلغ الذي تصدره الدولة من مؤسسة الاصدار لتسديد النفقات المحلية ، اذ يبلغ قسطه السنوي نحو مليون ليرة بمعدل استهلاك هذا المبلغ على خمسين سنة .

وقد صدر مرسوم تشريعي رقم (٤١) بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٠ يمنح محافظ مدينة دمشق الممتازة امتياز استخدام القوة المائية المتكونة من مياه نهر اليرموك ، هذا نصه :

ان رئيس الدولة

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتها الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ٢٣ صفر ٣٦٩ هـ و ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

بناء على اقتراح وزيري المالية والاشغال العامة وقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٣ تاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ — تمنح محافظة مدينة دمشق الممتازة امتياز استخدام القوة المائية المتكونة والتي يمكن الحصول عليها من مياه نهر اليرموك وسائر الينابيع المنصبة فيه ، وذلك لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها في مدينة دمشق او المدن السورية الاخرى التي يستطاع ايصال التيار الكهربائي اليها .

مادة ٢ — مدة الامتياز خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي وعند انقضائها يصبح الامتياز ملكا للدولة مع جميع موجودات المؤسسة وحقوقها بدون لقاء او تعويض ما .

مادة ٣ — اذا لم تباشر محافظة مدينة دمشق الممتازة الاعمال الفنية اللازمة لهذا المشروع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي ، او لم تنجز خلال خمسة اعوام كافة الاعمال اللازمة لايصال قوة كهربائية لا تقل عن عشرة آلاف كيلوات ساعة الى مدخل مدينة دمشق ، فللدولة الحق في استرداد هذا الامتياز . وفي هذه الحالة تدفع خزينة الدولة لمحافظة مدينة دمشق الممتازة الاموال التي تكون قد انفقتها ، حتى تاريخ الاسترداد ، على هذه الاعمال .

مادة ٤ — تضع محافظة مدينة دمشق الممتازة قرارا تنظيميا بكيفية ادارة هذا الامتياز واستثماره بواسطة مصلحة خاصة تابعة للمحافظة . ويجب ان يقترن هذا القرار بموافقة مجلس الوزراء . ويجوز تعديل هذا القرار التنظيمي عند الضرورة بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٥ — تدفع محافظة مدينة دمشق الممتازة لخزينة الدولة لقاء منحها هذا

الامتياز مبلغا سنويا يعادل عشرين في المئة من ارباح الاستثمار الصافية كمـــا انها تقدم مجانا جميع القوى الكهربائية اللازمـــة لدوائر الحكومة في مدينة دمشق وسائر المدن السورية التي تستثمر المحافظة امتيازها فيها للتنوير المحلي .

مادة ٦ — يسمح لوزارة المالية ان تكفل باسم الدولة محافظة مدينـــة دمشق الممتازة لاستقراض مبلغ لا يتجاوز عشرة ملايين ليرة سورية لاجل القيـــام باعمال هذا المشروع الانشائية .

تحدد شروط هذا القرض بموجب اتفاق يعقد بين وزارة المالية والمحافظـــة على ان يقترن هذا الأتفاق بتصديق مجلس الوزراء .

مادة ٧ — يعين مفوضان للحكومة يتولى احدهما مراقبة جميع اعمـــــال الشركة الانشائية والاستثمارية من الناحيتين المالية والادارية . ويتم تعيينه ويحـــدد تعويضه بقرار من وزير المالية . ويتولى الآخر مراقبة جميع هذه الاعمال من الوجهة الفنية . ويتم تعيينه ويحدد تعويضه بقرار من وزير الاشغال العامة . وتـــؤدى تعويضات هذين المفوضين من حساب الاستثمار .

مادة ٨ — ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ احكامه .

وهذا مرسوم تشريعي آخر رقم (٥٥) ، في تاريـــخ ٢١ شباط ١٩٥٠ ، بوضع برنامج خاص لمشاريع الري الكبرى :

ان رئيس الدولة :

بنـــاء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتهـــا الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

وبناء على اقتراح وزيري المالية والاشغال العامة وقرار مجلس الوزراء رقـــم ١٤٠ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم مـــا يلي :

مادة ١ — يوضع لسني ١٩٥٠ — ١٩٥٢ برنامج خاص لمشاريع الري الكبـــرى وينفذ هذا البرنامج وفقا لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٢ — تحدد مشاريع هذا البرنامج والاعتمادات الاجمالية المخصصة لهـــا وتوزيع هذه الاعتمادات على سني ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ كما يلي :

المشـــروع	الاعتماد الاجمالي	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
مشروع الخابور	٣٦٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	
مشروع ري حوضة العشارنة	١٢٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	
مشروع ري السن	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠
مشروع الروج	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠
ري حمص حماه	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	—	—
المجـــموع	١٢١٥٠٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠

مادة ٣ ــ تحدد مدة تنفيذ البرنامج بثلاث سنوات اعتبارا من ١ــ١ــ١٩٥٠ حتى ٣١ــ١٢ــ١٩٥٢ وتعتبر هذه المدة دورة مالية واحدة .

مادة ٤ ــ تؤمن الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي من اموال الخزينة الجاهزة . وفي حال عدم كفايتها يسمح لوزارة المالية بمقتضى احكام هذا المرسوم التشريعي بتأمين المبالغ اللازمة عن طريق الاستقراض .

مادة ٥ ــ يفتح لدى الخزينة المركزية حساب خاص يطلق عليه اسم « حساب برنامج مشاريع الري الكبرى لسني ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢ » تقيد فيه النفقات المعقودة على الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة (٣) من هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٦ ــ تقدم وزارة الاشغال العامة بيانا عن الاعمال التي يتناولها كل من المشاريع المذكورة في المادة ٢ من هذا المرسوم التشريعي . ويصدق هذا البيان بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٧ ــ تتولى وزارة الاشغال العامة دراسة مشاريع هذا البرنامج وتنفيذها ضمن حدود البيان المشار اليه اعلاه . وتعقد النفقات وتصفى وتصرف وتدفع وفقا لاحكام قوانين المحاسبة العامة وانظمتها وتصرف النفقات العامة اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من مجموع الاعتمادات المخصصة لها . ويسدد الحساب المفتوح بمقتضى المادة (١٥) من هذا المرسوم التشريعي وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المحاسبة العامة .

مادة ٨ ــ تسدد الاعتمادات المرصدة على خمسة اقساط متساوية اعتبارا من بدء عام ١٩٥١ ، وذلك برصد اعتماد سنوي في الموازنة يعادل خمس تلك الاعتمادات ، على ان يكون القسط الخامس معادلا لرصيد النفقات المصروفة خلال الدورة المالية المنصوص عليها في المادة (٣) .

مادة ٩ ــ ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ لمن يلزم لتنفيذ احكامه .